

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية

د. سعود بن ضحيان الضحيان

الطبعة الأولى
الرياض
١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م

٢٦٨

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية

د. سعود بن ضحيان الضحيان

الطبعة الأولى

الريـــــاض

١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م

التقديـــم

إن الاصلاح وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة في المؤسسات الاصلاحية يُعد من المواضيع المهمة في علم الجريمة ذات تطبيقات بعيدة المدى في مكافحة الجريمة وفي معاملة المذنبين. فلم يعد الدور الرئيس للسجون هو تنفيذ عقوبة سلب الحرية وانما تأهيل النزيل للحياة في المجتمع مرة أخرى.

تمثل عملية التأهيل إكساب النزيل مهارات مهنية واجتماعية تسهم في تهذيب سلوكه وتهدف إلى غرس القيم الاخلاقية والاجتماعية لدى المحكوم عليه ليستمد منها معايير سلوك المجتمع والبيئة التي ينتمي إليها.

فالعملية التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية تحمل نتائج مهمة ليس فقط لنزلاء المؤسسات العقابية والاصلاحية ولكن ايضاً بالنسبة لاسرهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتلعب دوراً هاماً لضمان استقرار النظام بالمؤسسات الاصلاحية وذلك لاستغراق وقت النزيل في عمل منتج داخل المؤسسة مما يكفل بابعاده عن التفكير في العود للجريمة وفي ظروف سلب حريته وبهذا يتم تحويل طاقة النزلاء إلى طاقة منتجة جديدة في المؤسسة وتحويل النزلاء إلى أيدي عاملة خاصة اذا استطاعت المؤسسة أن تضع برامج تدريب ملائمة وأن تستخدم سياسات إدارية تتسم بالكفاءة والاقتدار في الأداء والتقييم. وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وهي تصدر هذه الدراسة تتطلع إلى أن تسد ثغرة في هذا المجال.

والله من وراء القصد ،،،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامـدي

المقدمـــــة

يعد التعليم من أهم المؤشرات التي يقاس بها تطور الأمم ورقيها، بل أكاد أجزم بأن التعليم كمؤشر يساهم في التعرف على مستوى جميع نظم المجتمع، وهذه الدراسة التي تتناول التعليم في مجال المؤسسات الإصلاحية تهدف فيما تهدف إليه إلى التعرف على مدى تفعيل البرامج التعليمية في المؤسسات الإصلاحية لما للتعليم من دور هام في رفع مستوى البرامج الإصلاحية المقدمة في تلك المؤسسات، وتدعيم نزلاء تلك المؤسسات بقدرات ومهارات ومعارف تساعدهم على الاندماج مرة أخرى في المجتمع، وإنني آمل في أن تساهم الدراسة في تفعيل الرؤى حول أهمية التعليم في المؤسسات العقابية انطلاقاً من ضرورة العمل على توفير جميع القدرات المادية والبشرية لكي تتم الاستفادة من تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية بشكل أكبر، وإني في نفس الوقت أوجه الشكر لسعادة الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على دعمه المتواصل لمثل هذا النوع من الدراسات كما أن الشكر موصول لسعادة د. ذياب البداينة عميد مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية والعاملين معه على تقديم خدماتهم غير المحدودة ليتم هذا الإنجاز.

وإنني إذ أقدم هذه الدراسة آمل أن يجد فيها الميدان ما يفيد، وأن تثري المكتبة العربية في هذا الميدان التربوي المهم.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل،،،

د. سعود بن ضحيان الضحيان

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمـــة

الجريمة من الأفعال الاجتماعية التي لا تحدث إلا إذا وجد المجتمع . فهي نتاج ذلك المجتمع ، تنمو معه وتتطور بتطوره . فالجريمة تكون بسيطة مع بساطة المجتمع تتعقد مع تعقده . وعلى الرغم من تعدد وتنوع المجتمعات إلا أنها كانت جميعاً ترفض الجريمة ، كما أنها سعت وكل بطريقته للحد من الجريمة والسعي لإصلاح الجناة ، فنتج عن ذلك المدارس والنظريات المتنوعة التي تتعامل مع الجريمة وسبل الإصلاح الممكنة .

فالجريمة إذن ظاهرة اجتماعية توجد مع الجماعات وتتطور بتطورها وتخضع لما تخضع له من مؤثرات وعوامل . فالأمر الذي لا غبار عليه هو أن الظاهرة الإجرامية لا توجد إلا بوجود المجتمع ، (كحيل ، ١٤١٢ ، ص ١٢٢) .

ومنذ وجدت الجماعات البشرية على الأرض كانت دائماً في حاجة إلى نظام يكفل لكل فرد أن ينتفع بما يكسبه ، وأن يحمي الضعيف من بطش القوي ويصون الأرواح والأعراض والأموال وينظم الحريات ويضبط الغرائز فلا تجنح بأصحابها فيسيئوا إلى مجتمعاتهم (أبو زيد ١٤١٨ ، ص ١٥٣) .

وتشكل المؤسسات العقابية والإصلاحيات في أي مجتمع وسيلتي أمان يعمل من خلالها المجتمع على تثبيت عامل الحفاظ على أفراد المجتمع من الذين يتجاوزون قيم ومبادئ المجتمع بغض النظر عن طبيعة تلك التجاوزات أو الطرق التي تمت بها ، كما أنها تعمل على إعادة تأهيل من خرج على قواعد المجتمع . تعد دراسة البرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية من الدراسات المتشعبة نظراً لتنوع المتغيرات التي لها تأثير واضح على نمط واتجاه الدراسة ، ولإلقاء الضوء على تلك الدراسة فقد تم تناولها من خلال الأبعاد التالية :

١ . ١ موضوع الدراسة

تتناول هذه الدراسة قضية مهمة تتعلق بمساهمة إدارات السجون والإصلاحيات في مجال تأهيل نزلائها وفق الأسس العلمية والتي كانت من أهم نتاج الفكر البشري المتعلق بمجال العقاب . إن البرامج الإصلاحية تسهم في إتاحة العديد من الفرص لنزلاء المؤسسات العقابية للاستفادة من تلك البرامج بالعديد من الصور . فتعمل تلك البرامج إما على محو أمية النزلاء أو رفع مستواهم التعليمي أو تأهيلهم لأداء وظائف أو حرف معينة أثناء فترة محكوميتهم . إن تلك البرامج التعليمية والتأهيلية والإرشادية يمكن أن تزيد من مساعدتهم وذلك بزيادة فرصهم في الحصول على العمل عند عودتهم للحياة الطبيعية بالإضافة إلى أن تعليم أو تأهيل النزلاء سوف يساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في تغير نظرة الفرد لنفسه ونظرة المجتمع إليه، إضافة إلى أن هذه البرامج يكون لها في العادة أثر واضح في تغيير وتهذيب السلوك وهو أمر تسعى إليه تلك الإدارات بشكل دائب . وعلى الرغم من أن تحقيق هذه الأهداف يبدو وكأنه أمر طبيعي باعتبار أن البرامج التعليمية أو التأهيلية تعد مطلباً أساسياً يسعى إليه الجميع في هذا الوقت ، إلا أن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل نظرا لوجود بعض العقبات والمصاعب التي تحد من رفع مستوى الاستفادة من هذه البرامج التعليمية كماً وكيفاً سواء كانت تلك الصعاب من قبل إدارات المؤسسات العقابية أو من قبل النزلاء أنفسهم أو من القائمين على تنفيذ تلك البرامج .

١ . ٢ مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة فاعلية البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات العقابية «السجون والإصلاحيات» ، ويمكن تحديد فاعلية تلك البرامج وقياسها من خلال الأبعاد التالية :

١ـ تحديد المراحل الأساسية للبرامج التعليمية والتأهيلية في مختلف المؤسسات العقابية .

٢ ـ مدى نجاح البرامج التعليمية والتأهيلية في استقطاب النزلاء للالتحاق بها . وما العوامل التي تدفع إلى ذلك .

٣ ـ مدى الاستفادة من تلك البرامج وخاصة فيما يتعلق بتعديل السلوك والاتجاهات داخل وخارج المؤسسات العقابية .

٤ ـ طبيعة الظروف المعوقة أو الميسرة لتنفيذ هذه البرامج .

٥ ـ التعرف على التجارب الناجحة في الدول العربية وإمكانية تعميمها أو التجارب الفاشلة لتفاديها .

ولكي يتحقق ذلك فقد تم تقسيم تلك الأبعاد إلى مجموعات من المتغيرات ، حيث تتصف كل مجموعة من المجموعات بالتجانس ، ومن أهم تلك المجموعات ما يلي :

أ ـ الأبعاد الذاتية «الخصائص الديموجرافية للنزلاء» : العمر ، الحالة الاجتماعية ، العمل ، الدخل . . . الخ .

ب ـ الأبعاد الأسرية : عدد أفراد الأسرة ، الدخل ، طبيعة العلاقات والمشكلات . . . الخ .

ج ـ الأبعاد المتعلقة بالجرائم التي اقترفها : عددها ، ونمطها ، وظروفها . . . الخ .

د ـ الأبعاد المرتبطة بخاصية البرامج التعليمية والتأهيلية والإرشادية : إلزاميتها وأنواعها ، مدتها . . . الخ .

١ . ٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الجوانب التالية :

١ ـ الإدراك الفعلي للمستوى التعليمي للنزلاء ومدى الحاجة إلى برامج تعليمية لتفعيل برامج إصلاحية وتأهيلية أخرى .

٢ ـ التعرف على رغبة ودرجة مشاركة النزلاء في تلك البرامج وإبراز أهم العقبات التي تحول دون مشاركة جدية من قبلهم إن وجدت .

٣ ـ إبراز الخبرات العربية في هذا المجال ومدى الاستفادة المتوقعة من تلك الخبرات .

٤ ـ تحديد التجارب الناجحة في هذا الصدد في أي من الأقطار العربية وإمكانية تعميمها على مستوى الوطن العربي .

١ . ٤ أهمية الدراسة

يعد المستوى التعليمي من أهم العوامل المساندة في التأهيل لبرامج تدريبية وأخرى حيث يتطلب التطور الكبير في البرامج التدريبية «الإصلاحية» مثل التدرب على أجهزة الحاسب والأجهزة التقنية حداً أدنى من التعلم، ويعد فقدان ذلك الحد الأدنى من التعليم حرمان عدد كبير من النزلاء من تلك البرامج، وبخاصة أن أكثر ما يواجهه النزلاء بعد عودتهم إلى الحياة الطبيعية هو صعوبة التكيف مع الحياة، نتيجة لعدم توفر فرص عمل والتي ترجع بالدرجة الأولى لقلة خبرتهم ومستواهم التعليمي ونقص المهارات الفنية لديهم . ولوضع سياسة تتكفل بمعالجة ذلك، فإن الأمر يتطلب معرفة الواقع الراهن للعملية التعليمية في تلك المؤسسات العقابية الأمر الذي يساعد المسؤولين في وضع سياسة واقعية للنهوض بتلك البرامج القائمة .

ولعل الإضافة التي يمكن أن تساهم بها هذه الدراسة هو التعرف على الواقع الحقيقي للبرامج التعليمية والتأهيلية في بعض الإصلاحيات العربية حيث أن هذا المجال يتسم بندرة الدراسات، وبالتالي فإن معرفة ما هو قائم سوف يساعد على إجراء دراسات أكثر عمقاً.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . ١تطور فلسفة العقاب والإصلاح

لقد مرت عمليات الضبط الاجتماعي التي مارستها المجتمعات بمراحل متعددة متأثرة بذلك بالأوضاع الاجتماعية السائدة فيها والمؤثرات الاجتماعية والدينية والسياسة . بل إن كل مجتمع يكاد يتميز بأسلوب خاص فيه يعكس قيمه ولقد عرف العرب في جاهليتهم السجون وعملوا بعقوبة السجن ، حيث يحبسون السجناء بجذوع الشجر وفي الساحات العامة وداخل البيوت . أما من كانوا يجاورون الفرس والروم فقد اتخذوا السجون وحبسوا فيها ، ومن أهم نماذج تلك السجون ما يلي :

١ ـ سجن الصنين : اتخذه المناذرة في ظاهر الكوفة ، وفيه سجن عنترة بن شداد وعدي بن زيد .

٢ ـ سجن دمشق : وهو من السجون المشهورة عند الغساسنة ، وفيه سجن سعيد بن العاص .

ومن الطرائف أن أحد القسس من عرب الحيرة بالعراق سمع رجلاً يهجو الناس ويسبهم فاستدرجه إليه في الكنيسة وحبسه أياماً ، فتوسل إليه الرجل مراراً تديناً حتى خلّى . عنه (حسن أبو غدة، ١٤٠٧ ص ٢٦٤) .

فالعقاب إذن هو نتاج الثقافات الاجتماعية السائدة والتي أفرزتها المجتمعات للتعامل مع من يخرج عن أطرها . والعقاب ذاته مر بمراحل متعددة خلال تطور تلك المجتمعات من مجتمعات أولية حتى وصل إلى مجتمعات متحضرة حديثة .

ويمكننا أن نحدد ثلاث مراحل مر بها العقاب كوسيلة سيطرة من المجتمع لمعاقبة من يشكل خطراً أو تهديداً للمجتمع ، وهذه المراحل هي :

٢ . ١ . ١ مرحلة العصور الأولى

كانت العقوبة في العصور القديمة تقوم على فلسفة العقاب لمجرد الانتقام ممن خالف تعاليم وتقاليد المجتمع . ولقد كان الانتقام يتم بصورة فردية ثم تحول إلى الجماعة ومن ثم إلى المجتمع . ولقد تمثل العقاب في أشكال متنوعة منها وضع الجاني في سجون لمجرد منعه من الاتصال بالمجتمع وذلك لسلب حريته كرد فعل لما قام به من فعل .

ونظراً لأن الفكر البشري السائد في تلك العصور لم يصل إلى إدراك مفهوم العقاب كوسيلة للتأهيل وإعادة التكيف مع المجتمع ، فقد اتصفت العقوبة بكونها عقوبة بدنية في معظمها ذلك النوع من العقوبة أدى إلى انتفاء الحاجة إلى المؤسسات العقابية المعروفة في وقتنا الحاضر كمؤسسات عقابية سالبة للحرية ، حيث لم يكن سلب الحرية ضمن ثقافة المجتمع السائدة في ذلك الوقت ، وإنما كانت المؤسسات العقابية عبارة عن أماكن إيواء أو تحفظ لمن حكم عليهم بعقوبات بدنية لحين تنفيذ تلك العقوبات والتي كانت تأخذ شكل الطقوس ويتم تنفيذها في مناسبات محددة .

٢ . ١ . ٢ مرحلة العصور الوسطى

مع تطور التفكير البشري تغيرت نظرة المجتمعات وخاصة في أوربا لمفهوم العقاب . فحجز الجاني دون مصاحبة ذلك للعقوبة البدنية كان من أهم التحولات التي ظهرت في العصور الوسطى . وفي منتصف القرن السادس عشر ظهر ما يعرف ببيوت العمل (The Workhouse) . لقد كانت

بيوت العمل نموذجاً للبرامج الإصلاحية الأولية، نظرا لأن العمل كان يتطلب بعض المهارات وبالتالي كان لابد من تدريب من يلتحق بتلك البيوت. كما أن تلك البيوت كانت تشكل مصانع صغيرة الأمر الذي ساعد في توفير كثير من النفقات التي كانت تصرف على السجون (Langbein, 1998, p12).

وقد ساهمت الأديان السماوية في تغيير أشياء كثيرة تتعدى العبادات المجردة إلى ظهور تفكير جديد يقر أهمية الإنسان كإنسان دون اعتبارات أخرى. إن الأديان السماوية ساهمت في رقي البشر وتكوين أنماط حضرية خاصة في نوعية التفكير المجتمعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث نقلة قوية في مفهوم العقاب. إن تلك النقلة في مفهوم العقاب والتي تبلورت مع ظهور الأديان السماوية تعد منطلقاً بديلاً لاستخدام السجن للعقاب الفردي السالب للحرية فقط بل تغير في مفهومه من كونه كعقوبة تتصف بأنها ردة فعل فردية، ليصبح عقاب المجتمع لمن يخرج عن سلطته وذلك عن طريق الشرعية المتمثلة بالسنن المقرة من المجتمع ذاته.

٢ . ١ . ٣ مرحلة العصور الحديثة

على الرغم من أن مرحلة العصور الوسطى تأثرت بالأديان السماوية وخاصة الدين المسيحي إلا أن كثيراً من الممارسات الفردية كانت بعيدة كل البعد عن التعاليم الدينية السمحة، فقد طغت أساليب التعذيب والانتقام كخاصية بارزة على عملية العقاب. لكن التطور الاجتماعي ساهم في إحداث تغير واضح في اتجاهات ومفاهيم العملية العقابية حيث ظهر تحول كبير فيها، وكان أهم تغير هو التحول من العقاب كهدف بحد ذاته إلى تحويل العقاب إلى محاولة إصلاح من اقترف عملاً يخالف ما هو مقر بالمجتمع.

أي أن حركات الإصلاح الاجتماعي للسجون التي تزعمها بيكاريا سنة ١٧٦٤م وحذا حذوه آخرون مثل جون هيواردوبينتام وغيرهم، وذلك بالدعوة إلى إلغاء أساليب التعذيب وشتى أنواع العقوبات البدنية في معاملة المجرمين، وإحلال فكرة التهذيب والإصلاح محل فكرة الزجر والردع، فلم تكن تلك الحركات حركات محلية بل إنها اتصفت بالشمولية، كما ظهرت كذلك حركات مماثلة في فرنسا وأمريكا. ففي سنة ١٧٧٦م نشأت جماعات للإصلاح في أمريكا وأخرى في إنجلترا بغرض العمل على مساعدة المسجونين، ولم تلبث أن أنشئت جماعات أخرى في أمريكا لمعاونة المسجونين على استرداد مكانتهم الاجتماعية. وكان من نتيجة جهود هذه الجماعات قيام أول إصلاحية في فلادلفيا لإصلاح المجرمين، وكانت تتضمن مباني صحية وذلك سنة ١٨١٧م. كما نشطت جماعات الإصلاح الاجتماعي في بداية القرن التاسع عشر وعمت كثيرا من الدول وتطورت النظرة إلى مفهوم العقاب بأنه لم يشرع للانتقام، بل وضع من أجل غرض أسمى وهو الحد من كثرة الجرائم وإصلاح حال المجرم. وفي سنة ١٨٧٦م أنشئت إصلاحية ألميرا تحت إشراف بروكواي في نيويورك الذي حاول تطبيق المبادئ الجديدة في معاملة المجرمين ووضع المبادئ المعروفة باسمه كمخطط للعمل الداخلي في تلك الإصلاحية والتي تتلخص فيما يلي :

١ - المجرم شخص يمكن تقويمه وإصلاحه.

٢ - الإصلاح هو حاجة الفرد وواجب المجتمع.

لقد أخذت معظم الدول في إنشاء جهاز إداري للمؤسسات العقابية، وإدخال نظام الإفراج الشرطي «البارول»، وبدأ تطور في المعاملة في السجون. وبنهاية القرن التاسع عشر استقر في الأذهان أن هدف المؤسسة العقابية هو الردع أولا والإصلاح ثانيا، بحيث تسير الرهبة من العقاب

والرغبة في الإصلاح جنبا إلى جنب . وبحلول القرن العشرين بدأت النظرة الحديثة للعقوبة ، في أن المؤسسة العقابية أداة للإصلاح ، وبدئ بتنفيذ نظام الدرجات والامتيازات داخل السجون حيث ينتقل السجين من درجة إلى درجة أفضل من سابقتها كلما حسن سلوكه وصلح حاله ، وأصبح للعمل غرض أخر هو أنه وسيلة للإصلاح كما سبق أن ذكرنا . وبدئ الأخذ بنظام التصنيف إلى فئات حسب حالة كل سجين وقابليته للإصلاح ، وعرف نظام العلاج تمشيا مع تطور الفلسفة العقابية ، وأصبحت رسالة المؤسسة العقابية الإصلاح أولا والردع ثانيا ، واتجهت بذلك رسالة المؤسسة العقابية إلى خلق السجين خلقا جديدا ، والعمل على بث روح الكرامة والثقة بنفسه ، وإعداده ثقافيا ومهنيا وروحيا وجسميا ونفسيا . وقد اتجه كثير من التشريعات في بعض الدول نحو الحد من الأحكام بعقوبة المؤسسة العقابية والأخذ بنظام الوضع تحت الاختبار ، وبذلك اقتصرت رسالة المؤسسة العقابية في هذه الدول على الحالات التي لا يصلح علاجها في المجتمع ، كما أخذت هذه الدول بنظام الإفراج الشرطي متى تعدل سلوك السجين ووجد له عملاً في المجتمع وكذلك أخذت بنظام السجون المفتوحة للفئات التي يصلح لها هذا اللون من المعاملة ، (المغربي ، د. ت ، ص ص٣٠٩ - ٣١١) .

يعد التنوع في تلك الحركات الإصلاحية التي تناولت النظم الجنائي برمتها سواء في كل من مرحلتي التشريع و التنفيذ ، راجع لتنوع الفلسفات وتفاوتها عل درجة ونوعية الأفكار الإصلاحية ، هذا التفاوت والتنوع يعد نتيجة طبيعية لتعدد المدارس الفكرية والجنائية التي ظهرت في هذه الفترة ، ابتداء من المدرسة التقليدية وانتهاء بمدرسة الدفاع . وفيما يلي موجز فلسفة وأفكار هذه المدارس :

٢ . ١ . ٤ المدرسة الأولى: المدرسة التقليدية

لقد كانت العقوبة تتسم بالقسوة الأمر الذي ساهم وبشكل واضح في إبراز كثير من الحركات الاجتماعية التي تنادي بإصلاح الأوضاع في السجون وتغير النظرة إلى نظام العقوبات السائد. تلك النظرة الجديدة ساهمت في ظهور عدد من الحركات الإصلاحية، وعرفت تلك المرحلة بالمدرسة التقليدية. فلقد تحول العقاب من عقاب مجتمعي إلى عقاب مؤسسي. فالإصلاح يتطلب نمطاً آخر للعقاب (Peresilia, 1998, p5). لقد كان تفاوت في درجة العقاب فقد تمثلت صور العقاب في روما في أقسى صورها نظراً لأنه كان يطبق على العبيد (Feeley & Rubin, 1998, p.155).

ويعكس فكر هذه المدرسة مدى تأثير سيطرة الفكر الجمعي في ذلك العصر. فلقد كان الاعتقاد بأن العقاب سوف يساهم في نفع المجتمع من حيث أن الردع القوي كوسيلة نافذة سوف يساهم في منع المجرمين أو حتى من يفكر في ارتكاب جريمة في التفكير طويلاً من تنفيذ أو تكرار أي عمل إجرامي، فالعقاب هنا يمثل إنذاراً للجميع بعدم التفكير بالشروع في أي عمل ضد المجتمع.

٢ . ١ . ٥ المدرسة الثانية: العدالة ثم الردع العام

قامت هذه المدرسة من حيث أساسها الفلسفي ـ على نظرية العدالة المطلقة للفيلسوف الألماني إيمانيول كانطة (١٧٣٤ـ١٧٨٤) الذي حدد الغاية من العقاب بإرضاء شعور العدالة لذاتها مجردة من فكرة المنفعة الاجتماعية التي قامت عليها المدرسة التقليدية الأولى. فالأذى الذي تحدثه الجريمة لا يصلح إلا عن طريق التفكير والتطهير بالعقاب، وأن العقوبة هي عدل الجريمة

ـ كما قال هيجل ـ لأنها باقترابها تعد نفياً للعدالة التي يقررها النظام القانوني، لذا تكون العقوبة نفياً لذلك النفي. ولم يقتصر هدف العقوبة في هذه المدرسة على العدالة بل حافظت كذلك على هدف الردع العام، وكانت العدالة أولاً والردع العام ثانياً.

وقد ترتب على تأسيس أفكار هذه المدرسة على فكرة العدالة التفكير في مبدأ تناسب كيفية تنفيذ العقوبة والظروف الشخصية للمحكوم عليه، ولكن بصورة محدودة حيث كان ذلك نتيجة لما طالب به أنصار هذه المدرسة من وجوب التعويل على مدى ما يتوافر ـ فقط ـ لدى الجاني من المسئولية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار، وذلك في المرحلة القضائية (عبدالفتاح، ١٤١٤).

لعل التغيرات التي ظهرت في التفكير الإنساني على مر العصور وفي كل المجتمعات وإن كان ذلك التغير متفاوتاً بين المجتمعات، إلا أن تلك التغيرات في مجملها كان مصدرها هو الدافع نحو تحقيق العدالة والمتمثلة في جانبين هما:

أ ـ التأكد من أن المذنب المدان يستحق العقاب على ما قام به من عمل يسيء له ولأسرته وللمجتمع بصفة عامة.

ب ـ عدم سيطرة مفهوم العقاب كهدف أو كمطلب أساسي يسعى المجتمع للأخذ به لحماية أفراده.

٢ . ١ . ٦ المدرسة الثالثة: الردع الخاص فحسب

تزعم اتجاه هذه المدرسة ثلاثة من أقطابها هم: سيزار لومبروزو (١٨٣٥ـ ١٨٩٩)، وانريكو فيري (١٨٥٦ـ١٩٢٩)، وروفائيلي جاروفالو (١٨٥٢ـ

١٩٣٤). وكانت نقطة البداية في فكر هذه المدرسة أن الجريمة حقيقة إنسانية اجتماعية، لذا يجب التركيز على شخصية الجاني تركيزاً كلياً دون النظر إلى المسئولية الأدبية، وأن رد الفعل الاجتماعي ينبغي أن ينحصر في التدابير الاحترازية دون العقوبات التقليدية. وبناء على ذلك يجب أن يهدف تنفيذ التدابير الاحترازية الممثلة للجزاء الجنائي إلى مجابهة العوامل التي أدت إلى وقوع الجريمة، سواء ما كان منها متعلقاً بشخص الجاني، أو بعوامل أخرى خارجية. لذا فإن الهدف الذي ينبغي أن تعمل المؤسسات العقابية على تحقيقه يتمثل في استئصال هذه العوامل بالعلاج أو بالتهذيب، أو بالاستئصال من المجتمع كلية إذا لزم الأمر وكان العلاج غير مجد (عبدالفتاح، ١٤١٤).

في عام ١٩٠٨م صدر في إنجلترا قانون منع الجريمة يتضمن بعض تدابير الأمن. وفي عام ١٩١٢م صدر في البرتغال قانون يجيز إيداع المجرمين الخطرين في معسكرات العمل أو المعسكرات الزراعية، ثم توالت التشريعات المماثلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كثير من الدول. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح للتدابير أبواب مستقلة في قوانين العقوبات كقانون العقوبات المصري الصادر سنة ١٩٣٧م حين تضمن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة، وإيداع معتادي الإجرام في الإصلاحيات، وحين نص صراحة على التدابير الوقائية أو الإصلاحية في شأن الأحداث، (سالم، ١٩٩٦، ص ١٣).

لقد تميزت تلك المدارس في إظهار العقوبة كسلطة اجتماعية مقرونة بتطبيق مبادئ العدالة، لكنها في نفس الوقت لم تراع كون المجرم فرداً يمكن تعديل أنماطه السلوكية وتحويله إلى مواطن صالح مرة أخري. لقد كان للتغيرات السريعة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خاصة في

التغيرات المادية وما وصل إليه المجتمع من رقي في وسائل الإنتاج أثر واضح على التفكير البشري .

إن التحول من العقاب كمفهوم للاقتصاص من المجرم إلى مفهوم آخر يتمثل في جعل العقاب وسيلة للإصلاح يعكس مدى نضج الفكر الإنساني . ولقد تنوعت تلك المفاهيم تبعاً لطبيعة المجتمعات وما يسودها من نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية . لقد ساهمت التغيرات الاجتماعية في عدم تقبل المؤسسة العقابية كوسيلة للإصلاح من خلال العقاب وحده . من هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن بديل آخر فعلى الرغم من أن نظام المؤسسات العقابية أنشئ لكي يكون بديلاً لأحكام الإعدام والنفي والإبعاد إلى غير ذلك من العقوبات البدنية ، والذي ظل هذا النظام محوراً للسياسة العقابية منذ أكثر من مائتي عام . إلا أن التجارب أثبتت أن عقوبة المؤسسة العقابية لا تردع النزلاء الذين هم بحاجة إلى الردع بل تفسد الصالحين من النزلاء وتنزل بهم إلى مستوى المفسدين . ومع ذلك ، فإن النتائج والتقارير المعنية بهذا الشأن تفيد بأن المؤسسات العقابية في معظم أنحاء العالم مزدحمة للغاية ، ومساهمتها في منع الجريمة ومكافحتها محدودة ، بل لا تعد شيئاً يستحق الذكر مع أن هناك اعترافاً بالآثار الضارة للسجن وخاصة إذا كان الحكم بالحبس طويل المدة (اللهيب ، ١٩٨٤) ولقد برزت عدة مدارس في مجال الإصلاح ، خاصة بعد القناعة التي تولدت بأن العقاب ليس وسيلة للإصلاح ، هذه القناعة تكونت كنتيجة طبيعية لتكرار المجرمين لجرائمهم بعد خروجهم من السجون وتزايد أعداد المجرمين الجدد غير متعظين بالعقوبات التي تنزل بالمجرمين .

٢ . ١ . ٧ مدرسة الردع أولاً والإصلاح ثانياً

تشكل هذه المدرسة نهاية مرحلة المدرسة الوضعية، وقبل حلول القرن العشرين نشطت حركات كثيرة للإصلاح العقابي، حيث تم إنشاء عدة إصلاحيات للمسجونين من أهمها إصلاحية نيويورك التي أنشأها بروكواي. حيث حاول تطبق الأفكار الإصلاحية وفقاً للمبادئ الآتية:

١ - إن المجرم شخص يقبل التقويم والإصلاح.

٢ - إن التقويم والإصلاح هو حق الفرد وواجب المجتمع.

٣ - إن تعويد المجرم على التعاون مع الجماعة عامل هام من عوامل تحقيق الإصلاح.

٤ - إن هذا التعاون لا يتأتى إلا إذا كان من حق إدارة المؤسسة العقابية فهي التي تتحكم في مدة العقوبة إيجاباً أو سلباً حسب مدى تجاوب وحسن سلوك المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية.

٥ - إن الإصلاح ينبغي أن يركز على التهذيب والتربية.

٦ - إن من الأهمية بمكان أن يتعلم النزيل حرفة خلال فترة وجوده في المؤسسة العقابية.

٧ - إن كل سجين لا بد وأن يلقى العلاج الملائم لحاجاته والمتفق مع شخصيته قبل العمل على إعادة تأيله للاندماج في المجتمع، ومع نهاية القرن التاسع عشر استقر في الأذهان أن هدف العقوبة هو الردع أولاً، ثم الإصلاح ثانياً، بحيث تسير الرهبة من العقاب مع الرغبة في الإصلاح وإعادة التأهيل جنباً إلى جنب (عبدالفتاح، ١٤١٤).

إن تلك المبادئ التي خرجت بها تلك المدرسة تعني الكثير ، فالمبدأ الأول يعد نقلة كبيرة في النظرة إلى نزلاء المؤسسات العقابية تتمثل في أن أولئك النزلاء يمكن أن يستقيموا مرة أخرى في المجتمع . كما أن كون عملية التقويم والإصلاح مسئولية المجتمع تعني تضافر جهود مؤسسات المجتمع التعليمية والمهنية والاجتماعية في مجال مساعدة المؤسسات العقابية على تمكينها من تنفيذ عمليات التقويم والإصلاح لنزلائها . وعلى الرغم من ذلك التغير الكبير في مفهوم التقويم والإصلاح إلا أنه كان يأتي بعد العقاب ، أي أن العقاب كهدف مازال قوياً في تلك الفترة من الزمن .

٢ . ١ . ٨ مدرسة الإصلاح

لعل أهم ما يميز هذه المدرسة هي النقلة الواضحة في مفهوم الإصلاح فبعد أن كان يأتي بعد العقاب أصبح يأتي في المقدمة . إن تلك الموجة الجديدة والتي بدأت تنال الاعتراف من سائر المجتمعات كانت نتيجة لاهتمام المجتمع وقدرته على إعادة التأهيل ، لقد نال هذا الاتجاه اهتمام المجتمع الأمريكي خاصة بعد الحرب الأهلية . ولقد قامت هذه المدرسة على مبدأين أساسين هما :

١ ـ التعامل مع النزيل للعمل على إعادته فرداً صالحاً إلى المجتمع مرة أخرى .

٢ ـ احتفاظ النزيل بكل حقوقه واحتفاظه بكيانه وشخصيته (Bartollas, 1985, p.6) .

وتعد هذه المدرسة محاولة في التوفيق بين الاتجاه التقليدي والاتجاه الوضعي فحافظت من الاتجاه التقليدي على مبدأ المسئولية الجنائية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار ، وأخذت من الاتجاه الوضعي فكرة التدابير الاحترازية ، والتركيز على شخصية الجاني . فجمعت بين العقوبة بمعناها

التقليدي البحت، وبين التدابير الاحترازية لتوقع على الشواذ، والمعتادين على الإجرام والأحداث بحكم طبيعتهم.

وأوضح أنصار هذا الاتجاه التوفيقي أن العقوبة لا تزال هي الوسيلة الفعالة للردع العام، لإعادة التوازن إلى الشعور الجماعي الذي تأذى بالجريمة. كما أكدت تلك المدرسة أهمية القضاء على خطورة الانحراف في شخصية الجاني وضرورة تفريد الجزاء في المراحل التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتحقق العقوبة أغراضها المتعددة والمتمثلة في الردع والتطهير وإصلاح الجاني وتحقيق التدابير أغراضها المتمثلة في العلاج والتهذيب ثم التأهيل.

ويقصر سالي تطبيق نظريته على مقترفي الجرائم الطبيعية أو الحقيقية كالقتل والجرح والضرب والسرقة. أما الجرائم المصطنعة، والتي تصطنعها الدولة بالتجريم القانوني تبعاً للتطور الحضاري، كالجرائم الاقتصادية والمالية، فيخرجها سالي من نطاق نظريته ويرى أنها لا تحتاج إلى تفريد تنفيذي.

وعلى الرغم من عناية هذا الاتجاه التوفيقي بالهدف الاصطلاحي للجزاء الجنائي على النحو المشار إليه، والعمل على الأخذ بأساليب العلاج والتأهيل في المؤسسات العقابية في المرحلة التنفيذية، إلا أنه – إلى جانب ذلك– بالردع العام الذي سعى إلى تحقيقه بالعقوبات التقليدية وأهمها عقوبة الحبس (عبدالفتاح، ١٤١٤).

ذلك التحول في مفهوم العقاب وتحول أهميته من هدف أساسي إلى هدف ثانوي ساهم ليس فقط في تحسين ظروف نزلاء المؤسسات العقابية بل في الإعداد لمرحلة جديدة تتمثل في التحول الكبير مفهوم من كونه فرداً يعاقب على عمل اقترفه إلى فرد بحاجة إلى علاج ومن ثم تأهيله لتحقيق

التكيف الاجتماعي مرة أخرى. من خلال ذلك النتاج ظهرت مدرسة العلاج وإعادة التأهيل.

٢ . ١ . ٩ فلسفة التأهيل

يتمثل الهدف الرئيس من عمليات التأهيل التي تنفذ من خلال البرامج الإصلاحية والتي تقوم بها المؤسسات العقابية في إحداث تغيرات في شخصية نزلاء المؤسسات العقابية من خلا تغير اتجاهاتهم نحو ذاتهم ونحو أسرهم ونحو مجتمعهم، وتنمية نماذج سلوكية مقبولة في المجتمع وتنحية السلوكيات السلبية (Bartollas, 1985, P,21).

تشكل هذه المدرسة خطوة رائدة في مجال النظر إلى الجريمة على أنها من إفرازات المجتمع، وأن العامل الاقتصادي له دور واضح في مجال حدوث الجريمة. ومن هنا برزت أهمية تأهيل المجرم للعودة مرة أخرى للمجتمع. لقد كان لتراكم الفكر البشري في هذا المجال إفرازات كثيرة نتج عنها جيل جديد من المدارس التي وضعت قواعد العمل الإصلاحي للمؤسسات العقابية، من أهم تلك المدارس ما يلي:

٢ . ١ . ١٠ مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق الاجتماعي

تعد مدرسة الإ صلاح وإعادة التوافق الاجتماعي الامتداد الطبيعي لمدرسة العلاج وإعادة التأهيل، على اعتبار أن الإصلاح لن يتحقق بمجرد العلاج وإعادة التأهيل بل إن تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من إعادة التوافق الاجتماعي مع مجتمعهم سوف يكفل في أكثر الحالات عدم التفكير في العود إلى الجريمة مرة أخرى (عبدالفتاح، ١٤١٤، ص ١٨).

يعد فكر هذه المدرسة من أرقى ما وصل إليه الفكر البشري من حيث أن دور المؤسسات العقابية يتمثل في العلاج وإعادة التوافق الاجتماعي، هذا الفكر يعكس حقيقة هامة تتمثل في أن أي فرد يرتكب عملاً إجرامياً ما كان ليقوم به لولا أن هناك ظروفاً فردية ومجتمعية خارجة عن إرادته ساهمت في دفعه لارتكاب ذلك العمل. أي أن المجتمع مسئول مسئولية مباشرة عن معالجة أخطائه.

كما أن فكر هذه المدرسة يتمثل بشكل رئيسي في أن هدف العقوبة يتعين في المقام الأول أن يكون إصلاحياً، فتصبح فكرة الإصلاح أساسية في برنامج المؤسسة العقابية وتحتل بذلك مكان فكرة العقوبة التطهيرية بهدف إعادة التوافق الاجتماعي.

إن الصراع بين العقاب والإصلاح لم يتوقف نظراً لأن لكل فكر منطقه وفلسفته، وتتبلور فلسفة العقاب بأوجهه المتعددة على محاور رئيسية خمسة هي:

١ ـ الأسلوب الصِرْف للعقاب وهو الأسلوب التقليدي الذي يعتمد المعاملة الخشنة والضبط الصارم والقمع الشديد. حيث يقوم مفهوم العقاب على الانتقام للمجتمع من المجرم الذي أذنب بحقه. ويعد هذا الأسلوب من الرواسب العقابية القديمة التي ظلت عالقة بالممارسات العقابية المعاصرة.

٢ ـ أسلوب العلاج أو المعاملة الإصلاحية وهو أسلوب بدأ يظهر كبديل للعقاب التقليدي وهو الذي يستخدم أساليب التعليم المدرسي والتأهيل المهني والعلاج النفسي الفردي والجماعي أو غيرها من الوسائل العلاجية الأخرى.

٣ ـ المختلط الذي يجمع بين العقاب والإصلاح وهو الذي تنتهجه بعض المؤسسات العقابية التقليدية التي تحاول تطعيم العقاب بإجراءات إصلاحية حديثة.

٤ ـ أسلوب عزل النزلاء كمطلب أول وأخير كالتزام تام بتطبيق متطلبات الأمن والحراسة القصوى دون مراعاة لأي برنامج علاجي.

٥ ـ أسلوب العمل وهو الذي يستخدم السجناء كقوة عمل في أشغال عامة كالإنشاءات والتعمير وتعبيد الطرق والزراعة والفلاحة أو غير ذلك من الأشغال العمومية (الدوري، ١٩٨٩، ص ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦).

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الجزاء الجنائي مازال قائماً. إلا أن ذلك لا يعني أنه هو الوسيلة الوحيدة المطبقة في المؤسسات العقابية. لقد احتل الإصلاح مكاناً واسعاً في الفكر المؤسسي العقابي. حيث إن المعاملة العقابية في المؤسسات العقابية أصبحت هدفاً يركز ـ بالدرجة الأولى ـ على العناية بالكشف عن الخطورة الانحرافية لدى المحكوم عليه، والعمل على القضاء عليها بالعلاج، ثم التأهيل لإعادة التوافق الاجتماعي. غير أنه يجب مراعاة عدد من المبادئ لكي يتحقق ذلك الهدف وهذه المبادئ هي:

١ ـ أن تهدف المعاملة في المؤسسة العقابية إلى تنمية الشعور بالمسئولية لدى المحكوم عليه من قبل نفسه وإزاء المجتمع، وهذه التنمية من شأنها أن تجعله ينظر إلى الانحراف الانحرافي على أنه سلوك غير جدير به، لعدم اتفاقه مع مسئولياته ومع كرامته.

٢ ـ أن تهدف المعاملة في المؤسسة العقابية إلى الحفاظ على ما يكون لدى المحكوم عليه من مبادئ وقيم صالحة، وقدرات وإمكانات بدنية

وذهنية، مع العمل على تنميتها، لأنها هامة للغاية في سبيل تمكينه من العودة إلى المجتمع والاندماج فيه بعد الإفراج عنه.

٣- أن يراعى في هذه المعاملة الإقلال- بقدر الإمكان- من الآثار الضارة المرتبطة بمنع الحرية، على اعتبار أن حياة المحكوم عليه تعد حياة غير طبيعية، يخشى منها أن تسيء إلى صحته البدنية أو النفسية أو العقلية، فيفقد بالتالي الإمكانيات والقدرات اللازمة لتمكينه من إعادة التوافق الاجتماعي والاندماج في المجتمع.

٤- أن تكون هناك خطة من جانب الدولة لرعاية المفرج عنهم، ومساعدتهم على العودة إلى المجتمع صالحين(عبدالفتاح، ١٤١٤، ص٢٦).

ولعل أهم مؤشر على تطبيق تلك المبادئ يتمثل في أن الخدمات المقدمة لنزلاء المؤسسات العقابية قد تغيرت بشكل كبير خلال العقدين الماضين في جميع المجتمعات بدون استثناء لم يعد الدور الرئيس للسجن هو تنفيذ عقوبة سلب الحرية بل في إعداد النزيل للحياة في المجتمع مرة أخرى. لقد أصبحت الإصلاحيات من إحدى أدوات المجتمع الهامة في مجال الحفاظ على سلامة جميع أفراده. ولتحقيق ذلك تضمنت برامج الإصلاحيات برامج متعددة ومتنوعة لتوفير أكبر قدر من الخدمات للنزلاء. ولتحقيق الفائدة من تلك البرامج يجب أن يتمتع الجهاز الإداري في المؤسسات العقابية بقدر كبير من المعرفة بكل أساليب وتطبيقات تلك البرامج (Wazir, 1998, p28). غير أنه يجب الإشارة إلى أن ذلك ليس بالعقبة الوحيدة التي تواجه البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية. إن تلك البرامج تواجه بمشكلات أخرى مثل التعامل مع مدمني المخدرات وذوي الأمراض النفسية وغيرهم. إن تلك الفئات بحاجة إلى برامج علاجية قبل البدء معها ببرامج تأهيلية سواء كانت تلك البرامج تعليمية أم مهنية (Christianson, 1998, p288).

٢ . ٢ البرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية

٢ . ٢ . ١ أسلوب التهذيب

يراد بالتهذيب تعديل القيم الاجتماعية غير السوية التي لا تختلف مع قيم ومبادئ المجتمع وإحلال قيم مقبولة محلها، ويقتضي ذلك أن نخلق لدى نزيل المؤسسات العقابية إرادة المشاركة في الحياة الاجتماعية على الوجه الذي تحدده القيم والنظم التي تحكمها السائدة في المجتمع، أي خلق إرادة احترام لمبادئ وقيم المجتمع. ويعني ذلك أن أغراض التهذيب لا تقتصر على تقويم السلوك الظاهري للنزيل، وإنما تتجاوز ذلك لتصل إلى نفسيته لتخلق لديه هذه الإرادة، والتهذيب بالمؤسسات العقابية نوعان تهذيب ديني وتهذيب سلوكي وسنتناول كلا منهما على النحو التالي:

٢ . ٢ . ٢ التهذيب الديني

للتهذيب الديني تاريخ قديم في المؤسسات العقابية، بل إليه يرجع الفضل في نشوء النظام الحديث، وفكرة التوبة الدينية هي من الأسس الهامة التي يرتكز عليها هذا النوع من التهذيب وقد اعتبر التهذيب الديني من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق التوبة، وقد بدأت جميع الجهود التهذيبية في المؤسسات العقابية الحديثة مصطبغة بالطابع الديني. وتتضح أهمية التهذيب الديني في النظام العقابي حين نلاحظ أن كثيرا من النزلاء كانوا يتصفون بنقص الوازع الديني وضعف في سيطرة القيم الدينية لديهم وقت ارتكابهم للجريمة. ومن ثم يكون شأن التهذيب الديني زيادة احتمالية استئصال عامل الإجرام لدى من يمر بعمليات التهذيب الديني.

والتهذيب الديني سوف يقود لا محالة إلى التهذيب السلوكي، فالأخلاق الدينية والأخلاق الاجتماعية وجهان لعملة واحدة، ولقد أثبتت التجربة أن تأثير التهذيب الديني أبقى في النفوس. وللتهذيب الديني سنده، وهذا السند مصدر لالتزام الدولة بتدعيمه.

وتعترف أغلب النظم العقابية الحديثة للتهذيب الديني بدوره في تأهيل المذنبين، فقد اعترفت القاعدتان ٤١ و ٤٢٤ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين عام ١٩٥٥ بأهمية التهذيب الديني. وقد نصت القاعدة ٤١ على أنه: إذا كان بالمؤسسة العقابية عدد كاف من النزلاء ينتمون لديانة واحدة فيجب تعيين أو انتداب ممثل مؤهل لتلك الديانة لإرشاد المسجونين. ويجب أن يسمح للممثل الديني بتنظيم خدمات للمسجونين وزيارتهم في الأوقات المناسبة، كما يجب ألا يمنع أي مسجون من حق الاتصال بالممثل الديني لأي دين من الأديان. كما نصت القاعدة ٤٢ على أنه يجب أن يسمح لأي مسجون بأداء شعائره الدينية داخل المؤسسة العقابية وحيازته لكتب التعليم والإرشاد الديني الخاصة بمذهبه. وتنص القاعدتان ٩ ، ١٠ من مجموعة قواعد المؤسسات العقابية الإنجليزية و المواد ٤٣٢ ـ ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي لعام ١٩٨٨م على التهذيب الديني بالمؤسسات العقابية. وقد سار المشرع المصري على نفس المنهج فنجده يقرر في فقرة ١ من المادة ٣٢ من قانون تنظيم المؤسسات العقابية رقم ٣٩٦/ ١٩٥٦، على أن يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين في الفضيلة وحثهم على الفرائض الدينية، وحدد القرار الوزاري رقم ١٧/ ١٩٥٨ في شأن منهج تعليم وتثقيف المسجونين أغراض التهذيب الديني للمحكوم عليهم بأنه رفع روحهم المعنوية ومساعدتهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم وتقبل حكم المجتمع عليهم والنظر إلى ذلك الحكم نظرة موضوعية

لا تشعرهم بالعداوة والكراهية والرغبة في الانتقام. وحددت المواد ٢١، ٢٢، ٢٣ من اللائحة الداخلية للسجون الشروط التي ينبغي توافرها في الواعظ الديني واختصاصاته، فنصت المادة ٢١ على أنه يجب أن يكون الواعظ ملما بالنظم القائمة بالمؤسسات العقابية بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة المؤسسة العقابية في معالجة نفوس النزلاء، وأوجبت المادة ٢٢ على الواعظ أن يزور كل مسجون يغلب عليه الشذوذ وعدم الاستقامة باذلا جهده في إصلاحه وتهذيبه، ويقسم المسجونون في دروس الوعظ إلى مجموعات بحيث تستمع كل مجموعة إلى الواعظ مرة على الأقل في الأسبوع (الديب، ١٤١٧ص ٧٧ ـ ٧٦). وفي عرضNiebuhr حول البرامج الدينية كبرامج إصلاحية في سجون تكساس (Taxes) والتي تعتمد على توفر مرشدين يتولون إعداد من سوف يفرج عنه بتزويده بمهارات عملية وحثهم على أن يكونوا جزءاً من تلك البرامج من حيث تقبل التغير المرغوب حدوثه. كما يجب عليه أن يجعل تعاليم الدين جزءاً من حياته. وهذه البرامج تتصف بالاستمرارية بحث تمكن من يرغب الالتحاق بها من أي نزيل. وتعتمد تلك البرامج على التدعيم الاجتماعي للنزيل. ولا تتوقف تلك البرامج على النزلاء داخل السجن بل تتجاوز حدود السجن وذلك من خلال برامج رعاية لاحقة توفر الاتصال مع النزيل بعد الإفراج عنه لمساعدته في تجاوز المواقف الصعبة التي قد يتعرض لها. لقد نجحت البرامج الدينية لأنها تعتمد على تقوية إيمان النزيل بربه من خلال ممارسات سليمة (Niebuhr, 1998, p16).

٢ . ٢ . ٣ التهذيب السلوكي

يعني التهذيب السلوكي إبراز القيم الاجتماعية للمحكوم عليه وإقناعه بها وتدريبه أن يستمد منها معايير السلوك في المجتمع ثم يلتزم بها . وللتهذيب السلوكي أهمية كبيرة بالنسبة للنزلاء الذين لا يحتل الدين في نفوسهم مكانه الطبيعي ، إذ يخاطبهم بمنطق أدنى إلى عقولهم ، كما أن للتهذيب السلوكي أهمية بالنسبة لمن يسيطر الوازع الديني عليهم إذ يسير مع التهذيب الديني جنبا إلى جنب فيدعم كل منهما تأثير الآخر . ولا يقتصر اتجاه التهذيب السلوكي على السلوك الخارجي لحمل نزيل المؤسسة العقابية على مطابقة هذا السلوك للقيم الاجتماعية ، وإنما ينبغي أن يتجه إلى أعماق النفس كي تكون هذه المطابقة صادرة عن اقتناع ، ويعني ذلك أن موضوع التهذيب السلوكي هو يعكس الانطباع النفسي في قيم ومبادئ المجتمع . لذا يتعين أن يبدأ من سوف يطبق سياسة التغيير في مجال السلوك عمله بدراسة شخصية المحكوم عليه لتحديد نوع القيم السلوكية والاجتماعية لديه وأسباب تخلفها والأسلوب الذي يتصوره لعلاج ذلك ، وتختتم هذه المرحلة برسم برنامج تهذيبي للمحكوم عليه (الديب ، ١٤١٧ص ٧٨) .

ولقد وعى مسئولو المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية لأهمية الجانب الديني في الإصلاح ، لذا نصت الأوامر السامية على تخفيض مدة العقوبة إلى النصف في حالة حفظ النزيل القران كاملاً . كما يخصم من هذا النصف بنسبة ما حفظ من أجزاء القرآن الكريم (عوض ، ١٤١٧ ، ص ٤٥) .

مفهوم السجن والعقاب

وتهدف مبادئ العقوبات في الشريعة الإسلامية إلى تحقيق أكبر قدر من الحماية للمصالح الأساسية الاعتبارية للفرد والجماعة والمجتمع. ويتحقق ذلك من خلال عدة طرق تبدأ من زجر الجاني إلى تنفيذ حد القصاص وذلك تبعاً للجرم الذي اقترفه. فقد أكدت الشريعة السمحة من خلال تناولها للعقاب أهمية الدور الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للعقوبة وانعكاسات ذلك على جميع أفراد المجتمع من جانب ومن جانب آخر تساهم العقوبة في عملية تحقيق قدر من الوقاية لما تشكله من عملية ردع للآخرين. كما أن لارتباط تعاليم الشريعة الإسلامية بقيم سامية من خلال ربط العقوبة والجريمة بمجموعة القيم والمصالح التي سعت الشريعة لحمايتها ومعاقبة من يتعدى عليها. فقد كان مفهوم العقوبة مرتبطاً بهدفها كوسيلة إصلاح، الذي بدوره اعتُبر من الأسس الهامة المعتمدة في الشريعة للعقاب. وبناء على تلك المبادئ صنفت العقوبات وفقاً لخطورة الحق المعتدى عليه ولخطورة الجاني الذي ترتبط بمدى خطورة الجرم وتعديه على مقاصد الشريعة (العريس،١٩٩٦، ص ٩٥).

وقد عرف الإسلام سلب الحرية في صورة واحدة هي السجن «المؤسسة العقابية» وذلك بهدف تحقيق سلب حرية الجاني، وذلك بهدف تحقيق الإعاقة لشخص ما ومنعه من حرية التحرك والتصرف. وكان الحبس على نوعين رئيسين هما:

١ ـ حبس كعقوبة وذلك تنفيذاً لحكم قضائي شرعي. وذلك لتحقيق العدالة والردع بنوعيه العام والخاص وإصلاح الجاني (أبو زيد، ١٤١٢ ص٦٣٣).

٢ ـ حبس استظهار، أي أن الجاني مازال على ذمة قضية معينة ولم يتم الحكم عليه.

وقد صح أن عمر رضي الله عنه حبس أول عهده في البيوت والمسجد والآبار، وقصته مع الحطيئة الشاعر معروفة. وظل الأمر كذلك حتى انتشرت الرعية واشتدت، فابتاع داراً بمكة واتخذها سجناً دائماً، فكان ذلك أول بيت اتخذ سجناً في الإسلام، وقد ثبت أن نافع بن عبدالحارث كان عاملاً لعمر على مكة فاشترى له داراً للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم، وكان موقعها خلف دار الندوة، وروي أن عمر رضي الله عنه هو الذي أمر نافعاً بشراء الدار للسجن (أبو غدة ١٤٠٧، ص ٢٨٥).

سجون الجزيرة العربية في العصور الإسلامية

لقد ظهرت في جزيرة العرب كثير من المؤسسات العقابية ومن أهمها:

١ ـ سجن عارم بمكة: يقع خلف دار الندوة، وأصله دار اشتراها عمر بن الخطاب وجعلها سجناً.

٢ ـ سجن مكة: اتخذ في مكة سجن وسمي باسمها وكان يحبس فيه اللصوص والقتلة ونحوهم.

٣ ـ سجن المدينة: سمي باسم المدينة، وكان يسجن فيه اللصوص وأهل الجرائم.

٤ ـ سجن ابن سباع في المدينة: اصله دار، ونسبت إلى مالكها الأول، فاتخذها الأمويون سجناً وحبسوا فيه.

٥ ـ سجن عسفان: عسفان بلدة بين مكة والمدينة، وفي سجنها حبس هشام بن عبدالملك الفرزدق.

٦ ـ سجن العقيق باليمامة : فيه سجن الشاعر ابن الطثرية في دين لزمه .

٧ ـ سجن دوار باليمامة : في اليمامة أيضاً سجن دوار ، اتخذ لحبس القتلة واللصوص .

٨ ـ سجن تبالة بتهامة : تهامة بلدة خصبة جهة اليمن ، وفي سجنها تبالة كان يحبس أهل الجرائم ، وفيه سجن ابن الدمينة الشاعر لقتله رجلاً .

٩ ـ سجن اليمن : خصص في زمن المهدي لحبس أهل الفساد .

١٠ ـ سجن عدن : فيه حبس الرشيد بن الزبير – وكان قاضياً – بعد مقتل الخليفة العباسي الظافر .

١١ ـ سجن قلعة تعز : اتخذ هذا السجن في قلعة تعز باليمن سنة ٤٣٧ للهجرة . (أبو غدة ، ١٤٠٧ ، ص ٣٠١) .

ولعل تعدد شخصية نزلاء المؤسسات العقابية من الأمور التي تزيد من صعوبة تنفيذ أي برنامج إصلاحي داخل المؤسسات العقابية . من هنا تبرز أهمية مشاركة كثير من التخصصات عند تصميم تلك البرامج ، ولعل من أهم متطلبات تلك البرامج التحليل الاجتماعي للشخصية ، حيث لم يعرف خلال تاريخ البشرية سيطرة الاتجاه الانعزالي للأفراد ، فالفرد دائماً نجده ضمن جماعة يتعامل مع أفرادها من خلال تكوين مكانة محددة مبنية على وضعه بينهم ودوره معهم ومنزلته عندهم ، لذا فإنه يحاول بشتى الطرق أن يكون سلوكه متوافقاً مع القيم والاتجاهات السائدة في تلك الجماعة . والفرد لا يستطيع التوافق مع سلوك الجماعة إلا بعد أن يفهم منظم الشخصية عنده عناصر الموقف الذي يعيشه مع الجماعة ثم ينظم تشكيلاتها النفسية للعمل وفقاً لما تنتظره الجماعة المعينة منه تبعاً للتشكيل الغالب على شخصيته . ولكن نجاح الفرد تغير سلوكه وفقاً للجماعة يعتمد وبصورة أساسية بناء المجتمع

الذي يعيش فيه الفرد، فكلما كان المجتمع مبسطاً كان تنظيم التشكيلات النفسية المكونة للشخصية أيسر وتتعقد تلك المنظمات مع تعقد نسق ونظم المجتمع. فسلوك الفرد ليس أكثر من سلوك ضمن نسق من أنساق المجتمع وإن كان سلوكاً سلبياً. وهكذا تصبح وظيفة منظم الشخصية في المجتمع المبسط أيسر وأسهل كثيراً منها في المجتمع المعقد الذي تكثر فيه الجماعات الأولية وأشباهها، ولا توجد بينها حضارة موحدة، فينتج عن ذلك تفككها وتنافرها وضعف ضبطها للأفراد. ويزيد الأمور تعقيداً عدم استقرار الأوضاع والقيم والاتجاهات في المجتمع خاصة إذا مر المجتمع بتغيرات سريعة كالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو حتى أثناء عمليات التنمية السريعة غير المخطط لها، وهو ما يمكن أن نطلق عليه سلبيات عمليات التنمية. يصعب على البعض من أفراد المجتمع التكيف معها. ويزيد من سوئها إذا ما أضيفت إلى ذلك كله متاعب الأفراد الخاصة الناجمة عن عوامل عضوية أو نفسية أو اجتماعية تكون حصيلته في النهاية انحرافهم بأية صورة سواء كان ذلك الانحراف كامنا لعدم تكامل عناصر الموقف، أو مكبوتاً في شكل من أشكال العصاب، أو مستتراً نتيجة لعوامل ذاتية أو خارجية، أو انحرافا ظاهرا وفي هذه الحالة الأخيرة يتعرضون للقبض عليهم ويعاقبون كجانحين أو كمجرمين. (عيسى، د. ت، ص ٦٨).

مما سبق تناوله لا يعني تعميماً ولكن يجب النظر إليه من خلال مقومات الشخصية حيث تعد من أهم العوامل في عملية التعلم الناتج عن الاختلاط ضمن عمليات المجتمع. هذا يعني وبصورة جلية أن ليس كل من يتعرض لموقف سلبي سوف ينحرف. هذا الاستنتاج غير منطقي أو واقعي. فالشخصية المتوافقة مع قيم وأنساق المجتمع تستطيع أن تتعامل مع المواقف السلبية في تقليل التأثير الناتج من عمليات السلوك السلبية. فالتعرض لموقف وتعلمه لا يعني بالضرورة أن يتم تطبيق ذلك الموقف.

٢ . ٢ . ٤ المؤسسة العقابية كوسيلة للإصلاح والبدائل

أنشئ نظام المؤسسات العقابية كي يكون بديلاً لأحكام الإعدام والنفي والإبعاد إلى غير ذلك من العقوبات البدنية، وظل هذا النظام محوراً للسياسة العقابية منذ أكثر من مائتي عام. وقد أثبتت التجارب أن عقوبة المؤسسة العقابية لا تردع النزلاء في كثير من الأوقات. ومع ذلك، فإن النتائج والتقارير المعنية بهذا الشأن تفيد بأن المؤسسات العقابية في معظم أنحاء العالم مزدحمة للغاية، ومساهمتها في منع الجريمة ومكافحتها محدودة، بل لا تعد شيئاً يستحق الذكر مع أن هناك اعترافاً إجماعا بالآثار الضارة للسجن وخاصة إذا كان الحكم بالحبس طويل المدة. ويمكن إيجاز عيوب المؤسسة العقابية فيما يأتي:

١ ـ الاختلاط بين النزلاء مما يساعد على اتصال كبار المجرمين بالمبتدئين فيستغل الكبار بساطة الصغار فيعملوا على ضمهم إلى العصابات الانحرافية بعد الخروج، كما يعطى الفرصة للصغار بأن يتعلموا من كبارهم فن ارتكاب الجرائم.

٢ ـ أثره السيء على نفسية النزيل وعقله واعتدال شخصيته مما يفقد عامل الإصلاح في القدرة على تعديل السلوك.

٣ـ تساهم طول المدة التي يقضيها في المؤسسة العقابية في حرمان النزيل من الاتصال بالمجتمع الخارجي مما تساهم في إضعاف قدرته على الاندماج مرة أخرى بالمجتمع بعد تمضيته فترة العقوبة.

٤ ـ يعتاد النزيل على المؤسسة العقابية مما يدفعه على المعاودة مرة تلو المرة.

٥ ـ طبيعة الآثار الاجتماعية السيئة على النزيل كنتيجة لوجوده داخل المؤسسة العقابية وخاصة قلقه على أسرته والخوف عليها من التفكك والضياع،

والعوز بالحرمان من الحرية ، فقد العمل وتوقف المورد المالي مما يضر اقتصادياً بمورد أسرته ومن يعولهم وأخيراً مشكلة علاقات النزيل الخارجية (اللهيب ، ١٩٨٤ ، ص١١٦).

ولقد ساهمت الشريعة الإسلامية في تحقيق الأخلاق الفاضلة وذلك بتقويم الفرد وإصلاح الجماعة كما عنيت باستتباب النظام والأمن في المجتمع . فقد عالجت أحكام الشريعة دوافع الجريمة وأسبابها قبل أن تقع علاجاً داخلياً نابعاً من إحساس الفرد وشعوره وإيمانه بربه ، فإذا صلح الفرد صلح المجتمع كله (بن ظفير ، ج٢ ، ١٤١٥ ، ص ٥١).

لذا فإن التأهيل المهني يحمل نتائج مهمة جداً ليس فقط لنزلاء المؤسسات العقابية ولكن أيضاً بالنسبة لأسرهم وإن كان بطريقة غير مباشرة . فالتأهيل المهني يلعب دوراً مهماً في :

١ - ضمان استقرار النظام بالمؤسسات الإصلاحية ، إذ أن انغماس واستغراق النزيل في عمل داخل المؤسسة كفيل بإبعاده عن التفكير في ظروفه وسلب حريته وحفظ معيشته داخل المؤسسة .

٢ - أن تتحول طاقة النزلاء إلى طاقة منتجة ، إن الكثير من المجتمعات قد أصبحت الآن تنيط بالمؤسسات العقابية العمل في مهن وتوفير سلع معينة لا تتطلب الكثير من المهارات ، إن التأهيل المهني كفيل بخلق طاقة إنتاجية جديدة في المؤسسة العقابية وتحويل النزلاء إلى أيد عاملة خاصة إذا استطاعت إدارة المؤسسة العقابية أن تضع برامج التدريب الملائمة ، وأن يستخدم سياسات إدارية تتسم بالكفاءة في هذا المجال .

لذا فإن التدريب المهني وما يرتبط به من تشغيل للنزلاء كفيل بالقضاء على مشكلة أشار إليها المختصون داخل المؤسسات العقابية خاصة (غانم ،

١٤١٢ ، ص ١٧)وانه من المتعذر إيجاد بدائل تحل محل المؤسسات العقابية في المجتمع الخارجي .

لعل أهم ما تشير إليه النقاط السابقة أنه على الرغم من أن برامج الإصلاح والتأهيل والتقويم والتي تقدمها تلك المؤسسات لنزلائها لم تحد من تزايد أعداد الذين يقترفون الجرائم سواء كان ذلك عوداً للجريمة أم بداية في عالم الجريمة . ذلك قد يفهم منه أن ليس كل من يلتحق في برنامج من البرامج الإصلاحية يعني بالضرورة أنه قد تغير سلوكياً ولن يعود إلى الجريمة مرة أخرى . مع ذلك يمكننا أن نقول إن النزيل الذي لن يعود إلى الجريمة بعد التحاقه بالبرامج الإصلاحية يجب أن يكون ذلك الالتحاق قائماً على أساس أنه قد تاب عما ارتكبه واستقام من خلال تطبيقه لعمليات الإيمان وسعيه للحصول على العمل الصالح ، تلك هي مؤشرات الاستقامة .

٢ . ٢ . ٥ البدائل باعتبار المؤسسة العقابية عقوبة أساسية

١ ـ استخدام أحكام الحبس قصيرة المدة .

٢ ـ الحد من الأفعال التي يمكن اعتبارها جرائم جنائية .

٣ـ استبعدت جرائم مثل السكر وغيره مما يسمى بالجرائم التي ليس لها ضحية والعمل على إيداعهم في مراكز علاج للإدمان لمساعدتهم على التخلص من تلك المشكلة .

٤ ـ نقل المسئولية عن المذنب من المؤسسات العقابية إلى المجتمع المحلي على أساس أن الجريمة تستمد أصولها من المجتمع فيجب عليه إذن أن يتحمل المسئولية تجاه المذنب .

٥ ـ الإلزام بالعمل بعض الوقت في المشاريع المدنية كوسيلة لإشعار النزيل بخطئه تجاه مجتمعه .

٦ ـ تغيير بيئة النزيل وعائلته قدر الإمكان من منطقة إلى أخرى على اعتبار أن النزيل واجه صعوبات في تلك البيئة والتي قد تكون ساهمت بشكل من الأشكال في انحرافه (اللهيب، ١٩٨٤، ص ١١٨).

٧ـ تشكل المؤسسات العقابية مكاناً لتنفيذ برامج تعليمية وتأهيلية في إطارها العام لكن ذلك لا يعني أن تلك المؤسسات لا تلعب دوراً سلبياً في المقابل . إن تواجد أعداد كثيرة من النزلاء داخل المؤسسة العقابية مع عدم القدرة على تطبيق عمليات التصنيف سوف يساهم في حدوث عمليات تعلم سلبية من خلال الاحتكاك مع عتاة المجرمين. أي أن عمليات الإصلاح داخل تلك المؤسسات سوف تكون أكثر فاعلية عند تنفيذ تلك البرامج في بيئة جيدة وتوفر الرغبة الصادقة في الاستقامة من قبل النزلاء.

٨ـ إنه على الرغم من قدرة كثير من المؤسسات العقابية على تصنيف نزلائها إلا أن ذلك لا يعني عدم أهمية التصنيف. فالتصنيف يعد مفتاح علاج كثير من المشكلات التي تواجه الإصلاحيات. فالتصنيف يساهم في خلق بيئة سليمة ليس فقط للنزلاء ولكن للعاملين في تلك المؤسسات أيضاً (Brennan,1998, pp.168-169).

٢ . ٢ . ٦ المؤسسة العقابية كعقاب ثانوي

إن الحرص على إيداع كل من يقترف جرماً صغيراً كان أو كبيراً في مؤسسة عقابية قد يصحب بجوانب سلبية. فالمؤسسات العقابية وإن كانت وسيلة لسلب الحرية وللحد من خطورة البعض على مجتمعاتهم إلا أن هناك من سيزداد سوءاً كنتيجة لمخالطته لخبراء في الجريمة والتعلم منهم فنونها وكيفية تنفيذها. إن الحد من التركيز على الزج بكل من يقترف أي سلوك إجرامي سوف يساهم على المدى البعيد في عدم تمكن كثير ممن يودعون في

تلك المؤسسات تعلم خبرات إجرامية وبالتالي يمكن إعادة تأهيلهم مرة أخرى وعودتهم إلى المجتمع بصورة سريعة . وتأخذ هذه العملية أشكالاً عدة منها :

١ ـ الحد ـ بقدر الإمكان ـ من استخدام المؤسسة العقابية والاستعاضة عنه من باب التعزيرات الواسع كنهج إسلامي والذي يستوعب بمرونته تطور مفهوم العقوبات في مختلف العصور .

٢ ـ استخدام عقوبة منع السفر وأمثالها في قضايا الديون وشبهها ، مع تطوير عقوبة «الملازمة» المستعملة في صدر الإسلام حسب تطور الوسائل الحديثة مع أن الشريعة تمنع من حبس المحكوم عليه بمبلغ من المال إلا إذا كان قادراً وممتنعاً .

٣ ـ التوسع في استخدام العقوبات التعزيرية الأخرى كعقوبة التهديد والتوبيخ والعزل من الوظيفة وتسجيل «سابقة» وأخذ التعهد والغرامة وأمثالها مما يستجد في العصور ، وقد جاءت عقوبة الغرامة في التعزير كأخذ شطر مال مانع الزكاة ، وعقوبة كاتم الضالة بان يدفع ثمنها ومثله معه وسرقة التمر المعلق بغرامة ضعف ثمنه .

٤ ـ سرعة البت في قضايا النزلاء وإلغاء الروتين والتفقد اليومي ، حيث إن طول مدة احتجاز الفرد داخل المؤسسات العقابية يزيد من فرصة تعلمه لخبرات هو في غنى عنها .

٥ ـ الدعوة إلى إلغاء عقوبة المؤسسة العقابية كأساس للعقاب وجعلها عقوبة ثانوية غير ملزمة كما في التشريع الإسلامي ، خاصة إذا كان الجرم لا يصف بالبشاعة وأنه لا يوجد متضررون منه (اللهيب ، ٩٨٤ ، ص ١١٨) .

وتطبق في كلتا المؤسستين مجموعة من البرامج التعليمية والتأهيلية المهنية والإرشادية والترفيهية ، وفيما يلي سوف نعرض لأهم تلك البرامج

كما يلي :

٢ . ٢ . ٨ البـرامج التعليمية في المؤسسات الإصلاحية

تعد البرامج التعليمية من أكثر البرامج اجتذاباً لنزلاء المؤسسات العقابية بشكل عام ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية في السجون العربية لكلا الجنسين . وتعد تلك البرامج أكثر البرامج ذات التأثير على تقبل النزلاء لبرامج أخرى كبرامج تأهيل النزلاء وإصلاحهم ، والبرامج التعليمية في المؤسسات من أقدم البرامج الإصلاحية التي بدأت بها المؤسسات العقابية لمساعدة نزلائها على تغيير سلوكهم وفي نفس الوقت إكسابهم مهارات مهنية لا تتحقق إلا بتوفر مستوى تعليمي معقول .

ولقد ارتبطت البرامج التعليمية بتعاليم الأديان السماوية ، فقد ساهم رجال الدين في تعليم النزلاء وفي الوطن العربي مما جعل لبرامج التوعية والإرشاد الديني دوراً بارزاً في نشر التعليم في المؤسسات العقابية . و ترجع أهمية تنفيذ البرامج التعليمية لارتفاع نسب الأمية والتي يمكن أن يرجع إليها عدم قدرة كثير من الأميين على الحصول على عمل يلبي احتياجاتهم الأمر الذي قد يدفع البعض منهم لارتكاب الجريمة . ولعل الدراسات التي تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة تؤكد هذه الحقيقة ليس على مستوى الوطن العربي ولكن على مستوى جميع المجتمعات .

إن الإسهامات التي تنتج عن تنفيذ البرامج التعليمية ليست محدودة بالقدرة على التعلم فقط لكن التغيرات المصاحبة لذلك هي الدافع الحقيقي من وراء تنفيذ تلك البرامج . إن التطور الهائل الذي يحدث في عالمنا لم يبق مكاناً للأميين فجميع المهن بشكل عام طغى عليها التحديث وتحولت من مهن تعتمد على الخبرة في أغلب صورها إلى مهن تحتاج إلى مستوى معقول

من التعلم لكي يمكن التدرب عليها وتكوين الخبرة . إن التعليم في مختلف مستوياته والذي ينفذ في المؤسسات العقابية ليس بالضرورة لكي يساعد في التأهل لبرامج مهنية أخرى ولكن يمكن أن يساعد من يرغب من النزلاء على مواصلة تعليمهم وذلك لتحقيق مستويات عالية من التعليم . إن مجرد الالتحاق بالبرامج التعليمية يخلق لدى النزيل نوعاً من التحدي الذاتي لتحقيق التعلم الأمر الذي يساهم في القضاء على قدر كبير من أوقات الفراغ وبالتالي يبعده عن الاختلاط عن كثير من عتاة المجرمين ويقلل من فرص تعلم خبرات سلبية . غير أنه يجب مراعاة أن نزلاء المؤسسات العقابية سوف يلتحقون بتلك البرامج بسهولة ، إن الوضع الذي يعيشه النزيل بعيداً عن أسرته ومجتمعه قد يساعد في العزوف عن الالتحاق بتلك البرامج . من هنا تظهر الحاجة الماسة للتعامل مع كل نزيل في حاجة إلى التعلم باعتباره حالة خاصة يتم تحديد البرنامج المناسب له من خلال ما تبرزه نتائج دراسة الحالة . ويشترك في دراسة الحالة أخصائيو البرامج التعليمية في المؤسسة وكل من الأخصائي الاجتماعي والنفسي والمهني وذلك لتقييم وضع كل نزيل على حده وتحديد البرنامج المناسب والذي يتلاءم مع قدرات وإمكانات كل نزيل .

ولعل ما قررته القاعدة ٧٧/ ١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين بقولها إن : التعليم يكون إجباريا بالنسبة للأميين وصغار السن من المسجونين وعلى الإدارة العقابية أن تبذل جهدها لتحقيق ذلك . ولكي يكون التعليم العام بالمؤسسات العقابية مثمرا ومماثلا للتعليم بالمجتمع الخارجي ينبغي أن تقوم صلات تعاون وتنسيق لجهود القسم المختص بشئون التعليم بالإدارة العقابية المركزية من ناحية والوزارة المشرفة على التعليم العام من ناحية أخرى . وقد نصت على ذلك صراحة القاعدة ٧٧/ ٢ من مجموعة قواعد الحد الأدنى بقولها : ينبغي في حدود الإمكانيات أن يتسق نظام تعليم

النزلاء ونظام التعليم العام بالمجتمع بحيث يستطيع هؤلاء دون صعوبة متابعة تكوينهم التعليمي بعد الإفراج عنهم (الديب، ١٤١٧، ص٨٠).

كما نصت المادة ٢٦ من الشرعية الدولية لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حقاً في التعلّم. ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والإعدادية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم. يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن يؤيد الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، (العوجي، ١٩٩٣، ص٣٩٧).

ولعل أهم معضلة تواجه التعليم هي ارتفاع نسبة الأمية لدى نزلاء المؤسسات العقابية. وتقع مسئولية تحديد وتصميم البرامج المتعلقة بمحو الأمية، والتي يجب أن تعكس احتياجات نزلاء مؤسساتهم. كما يجب أن تأخذ تلك البرامج في اعتبارها رغبات النزلاء واتجاهاتهم ومستويات التحصيل العلمي المرغوب في تحقيقه. ويجب عند تصميم تلك البرامج أن تراعي الوضع الاجتماعي لهم ومدى تطور معنوياتهم وقدراتهم على حل المشكلات التي تواجههم، وقدرتهم على اتخاذ القرار. تلك العوامل مجتمعة سوف تساهم في رفع كفاءة تلك البرامج (Ryan, 1998, p.194).

ويشكل التعليم المهني الوجه الآخر للتعلم، فالتعليم المهني مرتبط ارتباطاً مباشراً في تحقيق مهارات فنية تساهم في إكساب المتدرب خبرات تساعده على الالتحاق بمهن بعد الإفراج عنه. وإذا كان التعليم العام يراعى

فيه قدرات وإمكانات النزلاء فإن البرامج المهنية تتطلب ذلك وبصورة أدق لأن تلك البرامج تراعي في نفس الوقت رغبات النزلاء. هذا الأمر يفرض على البرامج المهنية أن تلبي احتياجات السوق ورغبات النزلاء وإمكانات المؤسسة العقابية الأمر الذي يولد صعوبة في تحقيق متطلبات تلك المعادلة.

ولذا ينبغي أن تكون مناهج التعليم المهني بالمؤسسة العقابية متناسقة ومترابطة ومتكاملة مع مثيلاتها بالمجتمع المحلي ليجد المحكوم عليه المفرج عنه السبيل أمامه للحصول على عمل مناسب يتعيش منه. والتعليم المهني القائم بالمؤسسات العقابية الحديثة متشعب النواحي متعدد الأنواع، فمنه ما هو متعلق بالصناعات اليدوية ومنه ما هو متعلق بالصناعات الآلية ويشمل التعليم المهني تعليما نظريا بفصول الدراسة وتطبيقا عمليا بورش المؤسسة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التعليم تعترضه بعض الصعوبات والعقبات وأهمها عدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للتنفيذ العملي لبرامجه، إلا أن أغلب النظم العقابية الحديثة تقرره. وتشكل تجربة التعليم المهني في المؤسسات العقابية في الوطن العربي تحدياً كبير لدى تلك المؤسسات العقابية فلا توجد في المؤسسات العقابية العربية خطة منظمة حتى الآن للتدريب المهني للمحكوم عليهم بشكل عام، غير أن ذلك لم يمنع تلك المؤسسات العقابية من أن تبدأ في إنشاء مراكز للتدريب المهني.

وتعد التجربة المصرية من أقدم التجارب العربية والمتمثلة في إنشاء مراكز تدريبية كالمركز الذي أنشئ بليمان أبي زعبل، وهو المركز الذي تعاونت فيه وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة بتقديم التجهيزات والمدربين لتأهيل المسجونين في البناء والسباكة والكهرباء والنقش والبياض والتبليط ويتم فيه التدريب على هيئة دورات مدة كل مها ستة أشهر، و مراكز تدريب سجن القطا... الخ. وفي سجن القناطر أنشئ مركز نموذجي للتدريب

على البناء والسباكة الصحية والكهرباء ونجارة المسلح وإصلاح وحدات استصلاح الأراضي(الديب، ١٤١٧ ص ٨٠) .

كما تشكل أعداد نزلاء المؤسسات العقابية مشكلة لا تتصف بالديمومة فقط ولكن تمثل هاجساً أمنياً واجتماعياً لكل المؤسسات . فالولايات المتحدة مثلاً تتوقع أعداد نزلاء مؤسساتها في عام ٢٠٠٠م ما يقارب المليون وفي عام ٢٠١٠ سوف يصل العدد إلى ٣, ١ مليون (Davidson , 1995) . كما أن نسبة كبيرة منهم تصل إلى ٣٨ ٪ ـ هذا العدد الهائل ـ لم يكمل إلا تعليم المرحلة الابتدائية على الرغم أنهم في مجتمع متقدم ومتوسط دخل الفرد فيه عال (Thomas, 1995 ,p.27) ، في حين يرى (Seashore et al.1976) أن نسبة ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من مجمل أعداد نزلاء المؤسسات العقابية في أمريكا يستطيعون القراءة أو الكتابة فقط . إن تلك المشكلة والمتمثلة في ضخامة أعداد نزلاء المؤسسات العقابية سوف تتفاقم في السنوات القليلة القادمة ما لم يكن هناك معالجة لوضع تلك المؤسسات . كما إن تلك المسألة تطرح تساؤلات كثيرة عن حجم أعداد نزلاء المؤسسات العقابية في المجتمعات النامية ومستويات تعليمهم .

ويرى (Zimmerman & Miller, 1981, p11) أن تنامي أعداد نزلاء المؤسسات العقابية بهذه الصورة سوف يؤثر بشكل قوي على قدرات الإصلاحيات الاستيعابية والقدرات البشرية والمادية ، والذي سوف ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة البرامج التعليمية التي توفر لنزلاء تلك المؤسسات .

ويقصد ببرنامج تعليم نزلاء المؤسسات العقابية بأنه ذلك البرنامج الذي يتيح فرص تعلم القراءة والكتابة والعمل مع الجماعات الحصول على درجات عالية من الثقة بالنفس (Bell & Glaremin, 1995, p.50) .

وقد لا يعارض المجتمع تعليم السجين أو إرشاده دينياً ، أما بقية المعاملات العلاجية الأخرى فهي لا زالت موضع خلاف فكري بين طائفة المعنيين بشؤون السجون وبين سواهم . ولقد اقترن التعليم العام بتعليم تعاليم الدين كمحاولة لصبغ التعليم بممارسات دينية تساعد على تهذيب سلوك النزلاء كما أن ذلك يساهم في نفس الوقت في تهذيب السلوك لديهم . ولقد عمدت كثير من المجتمعات على صبغ التعليم بهذه الصبغة . وفي إشارة من (MacCormick, 1939, p.15) أن السجون الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر كانت متاثرة بشكل كبير فيما يتعلق بالتعليم بالديني .

في دراسة لتقييم التعليم في الإصلاحيات الأمريكية أجراها Dennis Romig بعد أن قام بمراجعة الدراسات التي نفذت على مدارس تلك الإصلاحيات إلى توصل إلى مجموعة من الملاحظات الإيجابية من أهمها :

١ ـ تعرف المدرسين في تلك المدارس على الدور المنوط بهم .

٢ ـ قدرة المدرسين على التعامل مع المجموعات وتنمية مهارات التعليم الأكاديمي .

٣ـ قدرتهم على تقديم العون الاجتماعي للنزلاء (Bartollas, 1985,p.143) .

٢ . ٢ . ٩ البرامج التعليمية كعملية للتهذيب

وقد يكون التهذيب ضمن برنامج العلاج في المرحلة السابقة على التأهيل ، خاصة بالنسبة إلى النزيل الذي ارتكب جريمته تحت تأثير عوامل اجتماعية كما أشرنا . غير أن التهذيب أمر لازم ويتم بدرجات متفاوتة بالنسبة إلى مختلف أنماط النزلاء خاصة في مرحلة ما قبل الإفراج ، وقد يكون التأهيل دينياً وذلك عن طريق تزويد النزيل بالثقافة الدينية اللازمة ، بشرط سلامة الأساليب المستخدمة في هذا الصدد ، حتى لا تكون منفرة من هذا

النوع من الثقافة، فضلاً عن السماح للنزلاء بإقامة الندوات الدينية وتمكينهم من أداء الفروض في أوقاتها، مع تزويد المؤسسة العقابية بمكتبة دينية مناسبة، كما وقد يأخذ التهذيب شكلاً آخر كأن يكون التهذيب أخلاقياً بإقناع النزيل بالقيم والمثل الاجتماعية السليمة والمبادئ السامية، وهي في الدولة الإسلامية وثيقة الصلة بالثقافة الدينية لأنها مؤسسة عليها، ويتعين أن تتفق معها (عبدالفتاح ١٤١٤).

ويلعب علماء الدين في المؤسسات الإصلاحية دوراً مركباً ذا جوانب متشعبة. فهم يقومون بالإرشاد الديني كوظيفة أساسية كما أنهم يمكن أن يقوموا بأعمال أخرى كالإشراف على مكتبات السجن وتوفير الكتب والنشرات الدينية والإسهام المباشر وغير المباشر في بعض التعليم الأكاديمي والبحث الاجتماعي والإرشاد النفسي الفردي وتقديم المشورة حول حالة السجناء وتقويم سلوكهم. كما ويشارك بعض علماء الدين في عمليات تصنيف السجناء وإعادة تصنيفهم وإطلاق سراحهم بالإفراج الشرطي وحضور جلسات العلاج الجمعي وجلسات مكافحة تناول المشروبات الكحولية وإدمان المخدرات والمشاركة في بعض النشاطات الترويحية والاجتماعية التي تقدمها غالبية المؤسسات. ولعل من أبرز ما يقوم به عالم الدين المعاصر زيارة أسر السجناء والتعرف على بعض مشكلاتهم العائلية ومحاولة توثيق الصلة بين السجين في سجنه وبين أفراد أسرته في المجتمع الحر. لقد صار عالم الدين شخصاً لا غنى عنه بالسجن لإدارة السجن وبالنسبة لمفردات العملية الإصلاحية التي تقدمها المؤسسة (الدوري، ١٩٨٩، ص، ٣٦١) وفي الواقع يصعب التفريق بين التهذيب القائم على الدين والتهذيب القائم على إقناع النزيل بالقيم الاجتماعية، فالتهذيب الديني أشمل ويؤدي في نهايته إلى قناعة النزيل.

ويعد التعليم من العمليات الأساسية التي تحرص عليها إدارة المؤسسات العقابية، حيث تقوم إدارة المؤسسة العقابية بحث النزلاء على الإطلاع المستمر والتعليم، وأن تمنح الفرصة وخاصة لمن لديه الرغبة في مواصلة دراسته، وذلك عن طريق فتح مدارس داخل المؤسسات العقابية، كما يجب على إدارة المؤسسة العقابية أن تعنى عناية تامة بتوفير مكتبة داخل المؤسسة العقابية. ولكي يتحقق الهدف من المكتبة كأداة مساندة للعملية التعليمية يجب أن تحتوي الكتب العلمية وغير العلمية وخاصة ما هو مرتبط بالجوانب الدينية، وأن تسمح للنزيل بتأمين ما يحتاجه من كتب أخرى بطريقته الخاصة شريطة ألا تتعارض محتويات تلك الكتب مع الهدف الذي تم إدخالها من أجله.

لقد اهتمت السياسة الإصلاحية في المؤسسات العقابية في تنفيذ مجموعة من البرامج من أهمها برامج التعليم التثقيفي. وقد حرصت تلك المؤسسات على تقديم تلك البرامج تبعاً لقدراتها وإمكاناتها. وتختلف تلك البرامج باختلاف المجتمعات التي توجد بها. ففي الولايات المتحدة ينص قانون الإصلاح بولاية نيويورك New York Correction على أن غرض التعليم بالمؤسسة العقابية ينبغي أن يتجه نحو التطبيع الاجتماعي Socialization والتأهيل للنزلاء Rehabilitation وذلك من خلال كافة الأنشطة التأثيرية المختلفة والمتنوعة، مع ضرورة التأكيد على الحاجات الفردية للنزيل ومراعاتها. وهذا مما لا شك فيه من شأنه أن يعود بهؤلاء النزلاء للمجتمع بثوابت المجتمع واخلاقياته وهم أكثر استعداداً للألتزام بعد أن تم تزويدهم بقدرات ومهارات علمية تساعد على تكون رغبة ذاتية في أن يسلكوا السلوك المشروع كمواطنين صالحين.

وتحدد أهداف البرنامج التعليمي في المؤسسة العقابية فيما يلي :

١ - توجيه ومساعدة كل نزيل على القيام بعمل شريف يتعيش منه كعضو صالح في المجتمع الحر .

٢ - مساعدة السجين لإصلاح شخصيته وقدرته حتى يستطيع أن يتعامل مع الآخرين في المجتمع .

٣ - تزويد النزيل بالفرص لاستكمال تعليمه ، أو للحصول على المستوى الأدنى من التعليم إذا كان أميا حتى التقدم تجاه نيل شهادة عالية من المدارس الابتدائية أو الثانوية وهكذا .

٤ - مساعدة النزيل لخلق الانتفاع المفيد المثمر من وقت فراغه أثناء وجوده بالمؤسسة وخارجها من خلال الاستمتاع بالهواء الطلق ، وبالكتب المفيدة والفنون الموسيقية . . . الخ .

٥ - نمو الفهم السليم للحكومة ووظائفها مثال ذلك مساعدة النزيل على فهم المشاعر والاتجاهات المرغوبة تجاه التزامات وحقوق المواطنين في المجتمع الديمقراطي .

٦ - مساعدة الفرد على النمو واكتساب العادات الصحية المفيدة بالإضافة إلى اكتساب الاتجاهات الاجتماعية والأخلاقية الصحية حتى يصبح لديه القدرة على التوافق السليم سواء في المؤسسة أم حينما يعود للمجتمع .

٧ - إعطاء النزيل الفهم العملي والواقعي للظروف الاقتصادية القائمة وإرشاده إلى التصرف بالشكل المناسب لمواجهة ظروف الحياة الحديثة في ضوء مصادر ميزانيته حتى يستطيع مواجهة هذه الحياة بدون أي

مشاكل . كما يجب العمل على توفير وسائل تنمية النزلاء القادرين على الإفادة من برامج التوعية والإرشاد بما في ذلك التعليم الديني في الدول التي يكون فيها التعليم ميسورا . ويجب أن يكون التعليم إجباريا بالنسبة للأميين وصغار السن من المسجونين ، كما يجب أن تهتم مصلحة السجون بذلك اهتماما خاصا . كما يجب على قدر الإمكان أن يكون تعليم النزلاء متناسقا ومتكاملا مع نظام التعليم العام للدولة حتى يمكن للمسجونين متابعة تعليمهم ـ بعد الإفراج ـ دون عناء (رمضان ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٥ـ١٦٧) .

٢ . ٢ . ١٠ التعلم كوسيلة لتغير السلوك

تعد التغيرات المجتمعية السريعة التي قد تؤدي إلى عدم القدرة على التكيف لدى بعض أفراد المجتمع مع تلك المستجدات . تلك الظروف تساهم في تعلم البعض سلوكاً سلبياً قد يصل إلى اقتراف جريمة تتمخض عنها تجربة سلبية تتمثل في دخوله مؤسسة عقابية . أي أن ذلك السلوك السلبي المكتسب يمكن أن يتغير إلى سلوك إيجابي آخر عن طريق التعلم أيضاً سواء كان ذلك عن طريق الدراسة أم برامج الوعظ والإرشاد وحفظ القران الكريم .

ويعد السلوك بصفة عامة سلوكاً مكتسباً وليس موروثاً ، أي أن الفرد الذي لم يسبق له التدرب على الجريمة أو مشاهدتها على الطبيعة لا يمكن أن يأتي بسلوك إجرامي . أي اشتراط الخبرة والتجربة أمراً أساسياً لحدوث عملية تعلم السلوك بغض النظر عن طبيعة ذلك السلوك . ومن المعلوم أنه من الصعوبة على أي مجتمع أو أسرة أن تحول دون تعلم أفرادها سلوكيات غير سوية . فالتعلم مسألة حتمية ويتحدد دور المجتمع او الأسرة في مجال تدعيم الأفراد في التعرف على العمليات السلبية وتجنب تعلمها .

ويشترط لتعلم أي سلوك أن يكون هناك مع آخرين خلال عملية اتصال مباشرة، ويتم هذا الاتصال شفهياً في ظروف عديدة، ولكنه يتضمن أيضاً الاتصال عن طريق الرموز والإشارات. ويحدث الجزء الأساسي في السلوك الإنحرافي خلال مخالطة جماعات تقوم بين أفرادها علاقات وثيقة. وتعتمد عملية التعلم من خلال إيجاد مجموعة من التبريرات التي تعطي الشرعية من وجهة نظر ذاتية للسلوك الانحرافي، وللاتجاهات الجانحة، وللاتجاهات الدوافع. ويصبح الفرد جانحاً عندما تتغلب التحديدات التي تشجع مخالفة القانون (عمليات مباشرة لسلوكيات غير سوية) على تلك التحديدات التي تحض على مراعاة قواعده «طرق تدعيم الأفراد من المجتمع والأسرة»، وهذا مبدأ المخالطة الفارقة الذي يشير إلى المخالطة Differential Association على حد سواء. ذلك أنه عندما ينحرف الحدث فإن ذلك يرجع إلى علاقته الوثيقة بالأنماط الجانحة القوية كما أنه في نفس الوقت منعزل عن الأنماط غير الجانحة. وتتضمن عملية اكتساب السلوك الانحرافي كل الميكانيزمات التي تتضمنها أية عملية تعلم أخرى وهذا لا يعني أن عمليته هي مجرد عملية محاكاة أو تقليد. ويعد السلوك الانحرافي وإن كان تعبيراً عن الحاجات والقيم العامة إلا أنه لا يمكن أن يفسر بمقتضى تلك الحاجات والقيم ذلك أن السلوك غير الانحرافي يعد أيضاً تعبيراً عن نفس هذه الحاجات والقيم، فاللص وإن سرق ليحصل على المال، فإن العامل الشريف يعمل أيضاً ليحصل على المال كذلك (عيسى، ١٩٨٤ص ص ٦٥-٦٧). وقد يبدو أن كلاً من السلوك السلبي والإيجابي يشتركان في تحقيق هدف مشترك بينهما يتمثل في الرغبة في الحصول على المال غير أن هناك اختلافاً جوهرياً بين كل من السلوك الإيجابي والسلوك السلبي فيما يتعلق بالطريقة التي يتم فيها تحقيق ذلك الهدف.

٢ . ٢ . ١١ مدى حق نزيل المؤسسة العقابية في التعلم

تنص المادة (٧٧) من قواعد الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية على أنه : يجب العمل على توفير وسائل تنمية تعليم للنزلاء القادرين على الإستفادة منه بما في ذلك التعليم الديني «حفظ القران الكريم» ويجب أن يكون التعليم إجبارياً «أو حسب رغبة النزيل كما هو الحال في كثير من المؤسسات العقابية في الدول العربية» بالنسبة للأميين وصغار السن من النزلاء لأن التعليم يساعد على تنمية الشخصية والقدرة على التفاعل مع الغير ، كما يجب أن يكون تعليم النزلاء متناسقاً ومتكاملاً مع نظم التعليم العام للدولة حتى يمكن النزلاء متابعة تحصيلهم بعد الإفراج عنهم . وتحرص إدارة المؤسسة العقابية على تقديم برامج تثقيفية للنزلاء بحيث تزودهم بثقافة تساعدهم على تنمية اتجاهاتهم الاجتماعية بالنسبة لعلاقاتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه حتى يكونوا أكثر تكيفاً معه (علي، ١٩٩٨، ص ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

على أنه بجب ملاحظة أن القاعدة ٧٧ من قواعد الحد الأدنى لا تقرر للمسجونين حقاً في التعلم بشكل جلي وواضح . بمعنى أن إدارة المؤسسة العقابية هي التي يقع عليها الالتزام بتعليم نزلائها . فلقد جاءت صياغة القاعدة السابقة في صورة حث وتشجيع للإدارة العقابية لتعليم المسجونين وليست في صورة تقرير لواجب من واجباتها . وقد استخدمت المادة ٢٨ من قانون تنظيم السجون في مصر صيغة قد تبدو أكثر وضوحاً في تقرير الحق في التعليم عندما قررت بأن «تقوم إدارة المؤسسة العقابية . بتعليم نزلاء مؤسساتها» ، غير أننا في الحقيقة لسنا أمام حق ثابت للنزيل بقدر ما يتعلق الأمر بتعليمات على سبيل الاسترشاد.

هذا بالإضافة إلى أن المادة السابقة لم تحدد مفهوماً للتعليم الوارد بها . كما أنه لا يمكن تصور أن يستفيد النزيل من نفس البرنامج المقرر خارج السجن ، لأن ذلك يتطلب خروج المسجون لمتابعة هذه الدروس بالخارج وهو ما ليس من حقه أو توفر عدد من النزلاء مع توفر والإمكانيات التعليمية داخل المؤسسة يكفي لتحويلها إلى مدرسة (غنام ، ١٩٩٤ ص ١٦٦) .

وتشير مجموعة قواعد الحد الأدنى من معاملة نزلاء المؤسسات العقابية حقيقة هامة تنص على ما يلي : «تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم . وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامته وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم وتمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر ، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الأثنية أو الدينية ، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم» .

وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب :

١ ـ جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع .

٢ ـ تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه ، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني ، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجياً بمجانية التعليم .

٣ ـ تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها إلى أبعد مدى ممكن ، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية .

٤ ـ العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس (المركز العربي، مرشد التدريب، ص ٣٦٩) .

كما جاء مشروع الميثاق العربي الموحد لحقوق الإنسان ضمن إطار جامعة الدول العربية في المادة ٢٦ منه ينص على محو الأمية كالتزام واجب على الدول الموقعة عليه وعلى إلزامية التعليم الابتدائي كحد أدنى وبالمجان. كما أن مجلس أوروبا اتخذ توصية رقم ٨٩٨ تاريخ ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٨٩م جاء فيها أنه يجب أن يتاح لكل نزلاء المؤسسات العقابية فرصة التعلّم التي يجب أن تشمل التعليم الأساسي والتأهيل المهني والنشاطات الخلاّقة والثقافية جسدية كانت أم ذهنية ، والتربية الاجتماعية وإمكانية الاستعانة بالمكتبة . على أن يكون التعليم موازياً لما هو عليه في المجتمع الحر لفئات العمر الموازية وأن يشجع المسؤولون عن المؤسسات العقابية على أن يوفروا البرامج التعليمية ويسهلوا تنفيذها وأن لا يعتبر التعليم أقل أهمية من العمل العقابي وأن لا يتحمل المحكوم عليهم خسارة مالية من جرّائه وأن يساهموا بفاعلية في النشاطات التربوية وأن يتبع المعلمون تقنيات حديثة ويخصصوا المتخلفين من المحكوم عليهم ببرامج خاصة لاسيما في حقلي القراءة والكتابة وأن تعطى أهمية كبرى للنشاطات الرياضية والتثقيفية الخلاقة وأن يعطى المحكوم عليهم فرصة المشاركة في الحياة الثقافية العامة وأن يساهم العالم الخارجي في النشاطات الثقافية داخل المؤسسات العقابية ، كما أن جهوداً يجب أن تبذل كي يتابع المفرج عنهم تعلمهم في المجتمع الحر بعد الإفراج عنهم وأن توضع بتصرف المؤسسات العقابية الاعتمادات المالية اللازمة وكذلك التجهيزات البشرية والمادية والفنية

كي يتاح للنزلاء تلقي التعليم والتثقيف المناسبين والذي يمكن أن يوفر لهما حياة كريمة بعد الإفراج عنهم (العوجي، ٩٩٣، ص ٣٩٨) .

ولعل ما أشارت إليه دراسة سالم (١٩٩٦) فيما يتعلق بالمستوى المتدني من التعليم لنزلاء المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية، توضح تلك الحقيقة للحالة التعليمية للنزلاء والنزيلات فقد تصاعدت نسبة الأمية في كل من المؤسسات العقابية في منطقة الرياض يليها مؤسسات المنطقة الشرقية يليها منطقة المدينة المنورة ثم منطقة عسير يليها منطقة القصيم فمنطقة حائل ثم منطقة مكة المكرمة بينما تنخفض نسبة الأمية في مؤسسات تبوك والطائف والجوف(سالم، ١٩٩٦ ص ٩٣) .

ولعل هذه الحقيقية السابقة لا تخص المملكة العربية السعودية وحدها، حيث يتبين من الإحصاءات الموضوعة في بلدان مختلفة ، الغني منها والفقير، المتطور والمتخلف، أن نسبة الأميين بين المجرمين مرتفعة جداً وتتراوح بين ٢٠٪ في البلدان المتطورة إلى ٩٠ ٪ أو ٩٥٪ في البلدان النامية . كما ورد في تقرير وضعه معهد اليونسكو للتعليم ورد أنه في الدول الصناعية وشمال أمريكا وأوروبا وأستراليا تراوحت نسبة الأميين بين المسجونين بين ٢٥و٤٠٪ وبصورة أكثر تفصيلاً في بعض من هذه الدول، كبلجيكا مثلاً يتبين أن كافة المسجونين في مستوى تعليمي منحط جداً وأن ٢٩٪ منهم غير حائزين على أية شهادات ابتدائية وأن ٣٢٪ ممن يحملون الشهادة الابتدائية يعتبر بحكم الأمي وأن فقط ١٢٪ تلقوا تدريباً مهنياً بينهم ٣٠٪ أميون وأن ١٥٪ فقط بين المسجونين قادرون على القراءة والكتابة وبصورة إجمالية يبلغ عدد الأميين ٢٧٪ من المسجونين . بينما في فرنسا ٨٥٪ من المسجونين ليس لديهم شهادة ابتدائية و٥٩٪ لم يتموا المدرسة

الابتدائية و ٩٥ ٪ لديهم صعوبات في العدّ والحساب و ٥٥ ٪ لديهم صعوبات في القراءة (العوجي، ١٩٩٣، ص ٣٩٥).

وفي مقارنة لخصائص نزلاء المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على أنهم:

أ- ٦٠ ٪ من نزلاء تلك المؤسسات البالغين لم يتموا تعليمهم الثانوي.

ب- ٧٥ ٪ منهم لم يتلق أي تأهيل مهني.

ج- ٤٠ ٪ منهم كان عاطلاً قبل دخولهم السجن و ٨٠ ٪ منهم دخلهم تحت خط الفقر.

د- ٣٠٪ لديهم مشكلات فيما يتعلق بالتعليم، و ٤٠٪ لديهم إعاقات متنوعة.

هـ- نسبة العود إلى الجريمة ٧٥٪ من المفرج عنهم (Education, U.S. Department of Correction,1985,p.15)

وعلى الرغم من المستوى التعليمي الضعيف لنزلاء المؤسسات العقابية في الوطن العربي بصفة عامة وفي المؤسسات العقابية الخاصة بالنساء بصفة خاصة، فمازالت البرامج التعليمية في تلك المؤسسات دون المستوى المطلوب. ففي دراسة قامت بها الخشاب لمقارنة وضع سجن القناطر الخيرية للنساء بمصر وسجن النساء بكاليفورنيا حيث تمثلت البرامج التعليمية في برامج محو الأمية فقط وعللت الباحثة بعدم توفر برامج تعليمية أخرى لارتفاع نسبة الأمية بين النزيلات. كما تتوفر مكتبة بالسجن لكن أعداد المترددات قليلة «ربما يعود ذلك لارتفاع الأمية كما سبق الإشارة إليه» (الخشاب ٩٨٩، ص ٨).

من خلال العرض السابق يمكننا أن نحدد أهداف البرامج التعليمية بشقيها العام والمهني في المؤسسات العقابية في كونها تحقق أربعة أهداف أساسية تتمثل في الآتي :

١ ـ تحقيق الذات من قدرة النزلاء على تنمية المعرفة واكتساب المهارات وتعديل الاتجاهات والتي تساهم في رفع قدراتهم في اتخاذ القرار الصحيح والتصرف السليم عند مواجهة المشكلات .

٢ ـ زيادة فرص الحصول على عمل بعد الإفراج ، كما تمكنهم تلك البرامج من حسن التصرف مما يكسبونه من العمل من خلال تحسين طرق الإنفاق وتوفير الاحتياجات حسب الأهمية .

٣ ـ تمكنهم تلك البرامج من تطوير علاقاتهم الاجتماعية وتكوين علاقات جديدة في ظل نظم المجتمع السائدة .

٤ ـ تغير نظرة النزلاء إلى المجتمع وأن لا تكون فترة العقوبة سبباً للانتقام من المجتمع ، بل يجب العيش في المجتمع مع تقبل جميع نظمه الاجتماعية والتشريعية (Ryan, 1998, pp.195-196) .

٢ . ٢ . ١٢ نظام التعليم في المؤسسات العقابية في المملكة العربية السعودية

تعتبر برامج التعليم من أهم برامج إصلاح النزلاء وتهذيبهم وتولي الإدارة العامة للسجون عناية خاصة بتعليم النزلاء . وتقوم الإدارة العامة بتطبيق مجموعة من البرامج التعليمية والتثقيفية مع الجهات المعنية ومن أهم تلك البرامج :

١ ـ برامج محو أمية لجميع النزلاء من الأمين بالتنسيق مع وزارة المعارف .

٢ ـ التعليم العام (ابتدائي ـ متوسط ـ ثانوي ـ جامعي) حيث تسهل الإدارة

للراغبين من النزلاء في مواصلة تعليمهم تحت إشراف مدرسين تابعين للإدارة (وهبة، ١٤٠١، ص ٦٩).

٢ . ٢ . ١٣ مدى حق المسجون في الثقافة العامة

لم تقرر قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين حقاً للمسجونين في الثقافة عندما قررت في قاعدتها ٨٧ (أن تنظم في جميع السجون أنشطة ترويحية وثقافية ، للمحافظة على صحة المسجونين العقلية والبدنية) . فالمخاطب بالقاعدة هو الإدارة العقابية ، لكن على سبيل الاسترشاد ، وليس على سبيل تقرير التزامات ينتج عنها حقوق للمسجون . وعلى الرغم من أن قانون تنظيم السجون في مصر قد وضع (تثقيف نزلاء المؤسسات العقابية) عنواناً للفصل السادس منه ، كما تبنت اللائحة نفس العنوان للفصل الثالث منها ، إلا أن كليهما قد خصصا للثقافة معنى ضيقاً ، ينحصر في الكتب والتعليم والاستماع إلى الواعظ . كما تناولت اللائحة الداخلية تحت هذا الفصل ما لا يتصل بالثقافة ، كالبحث الاجتماعي الذي يقوم بإعداده أحد الأخصائيين الاجتماعيين عن المسجون . أما القانون الكويتي فقد استعمل عنوان «الرعاية الاجتماعية وتثقيف نزلاء المؤسسات العقابية» وعالج هذا العنوان موضوعات تتعلق بإنشاء مكتبة للنزلاء واستحضار الكتب والصحف من خارج المؤسسة العقابية بالإضافة إلى متابعة المسجون لدراسته بالالتحاق بمعهد علمي . ويظهر من طريقة معالجتها أن للنزيل حقاً في استحضار الكتب من خارج السجن في الحدود التي يتم بيانها (غنام، ١٩٩٤، ص، ١٦٨) .

مما سبق يتضح أهمية الدور المنوط بالمؤسسة العقابية حيث يجب عليها أن تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع المؤسسة العقابية القادرين على

الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك، ويجب أن يكون تعليم الأميين والأحداث إلزامياً، وأن توجه إليه الإدارة عناية خاصة. ويجب مراعاة أن تكون برامجها التعليمية والدينية في حدود المستطاع متناسقة مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء (المركز العربي، ١٤١٦، ص ٥٠٤).

مما سبق يتضح مدى الصعوبة التي يمكن توجهها الإصلاحيات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التعليمية. فالبرامج التعليمية تتطلب مشاركة فعالة من قبل النزلاء، تلك المشاركة قد لا تتحقق بصورة فعالة مالم تساهم المؤسسات العقابية بجهد أكبر عند تنفيذ البرامج التعليمية.

لعل أهم معضلة تواجه المؤسسات العقابية عند تنفيذ البرامج التعليمية هو أن معظم النزلاء لديهم صعوبات فيما يتعلق بمراحل التعليم التي مروا بها، كما أن نسبة كبيرة منهم لديهم مستويات تعليميه ضعيفة أو ليس لديهم أي مستوى تعليمي على الإطلاق (Bartollas, 1985, p.141). لعل هذا يفسر الإقبال الضعيف على البرامج التعليمية بصفة عامة، وعلى البرامج التعليمية مثل التعليم الثانوي أو الجامعي (Ayllon et al, 1979,p.168).

٢ . ٢ . ١٤ التدريب المهني بالنسبة لنزيل المؤسسات الإصلاحية

تعد البرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية ذات قيمة تأهيلية مباشرة حيث يؤدي إلى إحداث تغييرات فيما يتعلق بسلوكيات النزلاء الملتحقين بتلك البرامج من خلال مساعدتهم في تكوين علاقات اجتماعية، وفي مجال إحداث تغييرات في اتجاهات النزلاء لحين الإفراج عنهم من المؤسسة

العقابية . ولذا فالنزيل المفرج عنه والذي تلقى تدريباً مهنياً سوف يخرج من المؤسسة العقابية مدربا على مهنة ، أو حرفة أو حصل على شهادة علمية مناسبة تساهم في تكون القدرة والرغبة على التحرك داخل وضع اجتماعي جديد يقلل من احتمالية العودة به إلى الإجرام مرة أخرى .

ولتنمية مثل هذا التعود فإنه لا بد من مراعاة اتفاق هذه المهنة ، أو الحرفة مع رغبات النزيل وميوله واهتماماته وأن تكون على الأقل المكافآت عن العمل الذي يؤديه النزيل مرضية ومشبعة له . هذا بالإضافة إلى ضرورة تعريفهم بكيفية استخدام الأدوات والآلات اللازمة لمزاولة مثل هذه المهنة ، وتنمية الإحساس فيهم بالمسئولية عن عملهم .

ومع هذا فإننا نجد أن ما يقرب من نصف النزلاء الذين تعلموا وتدربوا على مهنة داخل المؤسسة العقابية نادرا ما يستخدمون مثل هذه المهن بعد الإفراج عنهم مما يشير إلى خلل في العملية التأهيلية (رمضان، ١٩٩٥ ، ص ١٦٠) .

تبدو أهمية التدريب المهني للنزيل أثناء فترة العقوبة فيما يلي :

١ ـ يؤدي تدريب السجين على حرفة أو مهنة – خاصة إذا كانت تتمشى مع قدراته واستعداداته وميوله – إلى إعادة ثقة النزيل بنفسه للاستفادة من تلك البرامج التدريبية من ناحية ، والتزامه وتقبله لقواعد ونظم المؤسسة الإصلاحية من ناحية أخرى .

٢ ـ يؤدي انشغال النزيل ببرامج التدريب المهني إلى تجنب وقوعه فريسة للبطالة والفراغ والملل وما ينتج عنهما من أمراض بدنية واضطرابات نفسية .

٣ ـ تمكن برامج التدريب المهني للنزيل من الالتحاق بعمل من نفس نوعية العمل الذي درب عليه مما يزيد من خبراته وينمي مهاراته ويمكنه من

الحصول على أجر يمكن أن يدخر بعضه لمواجهة الظروف والمواقف المختلفة له ولأسرته أثناء تمضيته مدة العقوبة (أحمد، ١٤١٢، ص ١٣٩).

٢ . ٢ . ١٥ أهمية التدريب المهني بعد انقضاء فترة العقوبة

١ ـ يعد التدريب المهني من العمليات التأهيلية الهامة التي تتم داخل المؤسسات الإصلاحية وأهميته تتضح بجلاء في مرحلة ما بعد الإفراج عن النزيل ، حيث يكسبه التدريب المهني القدرة على ممارسة مهنة أو حرفة، خاصة إذا كان مخططاً حسب احتياجات المجتمع من العمالة كما يضمن عملاً شريفاً للمفرج عنه، وهذا العمل يجنبه الفاقة والسؤال ويؤمن له مصدر رزق مستقر يمكن أن يواجه به متطلبات الحياة والتزاماتها .

٢ ـ المبالغ التي يكون المفرج عنه قد ادخرها نتيجة عمله أثناء تمضية العقوبة يمكن أن تفيده في تغطية نفقاته خلال الفترة التي تلي الإفراج عنه (أحمد، ١٤١٢، ص١٤٠) .

٢ . ٢ . ١٦ أهمية التدريب المهني بالنسبة للمجتمع

يعتبر تدريب النزيل مهنياً أمراً هاماً بالنسبة للمجتمع بصفة عامة وذلك للأسباب التالية :

١ ـ يضمن البرنامج التدريبي الجيد أن يتيح للنزيل بعد الإفراج عنه فرصة كبيرة للانخراط في عداد القوى العاملة المنتجة في المجتمع .

٢ ـ إن التدريب المهني بما يوفره من إمكانات لعمل النزيل بعد تخرجه من أي برنامج تدريبي يتيح له الاستقلال الاقتصادي والاستقرار النفسي، وكل ذلك يضمن توافق النزيل مع مجتمعه وعدم العودة إلى إتيان السلوك

المضاد للمجتمع فكأن التدريب ـ وفقاً لهذا التصور ـ يعتبـر حامياً وواقياً من العـودة للانحراف أو بتعبير آخر يساهم في الحد من الجريمة .

٣ ـ يمكن أن توفر برامج التدريب المهني بصورة مباشرة أعداداً من القوى العاملة التي يحتاجها المجتمع وبخاصة العمالة الفنية إذا تـوفر بـرامج تدريبية يحتاجها المجتمع .

٤ ـ من المعروف أنه بعد تدريب النزيل على مهنة يحتاجها سوق العمل في المجتمع يعد وسيلة من وسائل الإنتاج داخل المؤسسة العقابية ، كما أنها في نفس الوقت تساهم في الحصول على خبرات في مجال المهنة ، و يمكن أن يحقق العمل أرباحاً (أحمد، ١٤١٢ ، ص ١٤١) . لعل التغيرات في مجال العقاب ما هي إلا انعكاس للتطورات والتغيرات الحادثة في المجتمعات الإنسانية . فهي إذن نتاج للفكر البشري في المقام الأول على مر العصور .

٥ ـ يعتقد البعض أن التأهيل المهني يفيد مع ذوي الانحرافات البسيطة ، إلا أن ما أشار إليه دليل تقرير مجلس ولاية ميتشيجان في دراسة إصلاحية الأحداث المنحرفين إلى أنه على الرغم من انحرافات بعض الأحداث انحرافات خطيرة إلا انهم ليس لديهم رغبة في العمل في كونه مصدراً للدخل وإنما لأن العمل طريق للتقبل الاجتماعي أيضاً . وهذا التقبل لن يتـحقق إلا إذا تدرب المنحرف على عمل يحتاجه المجتمع مما يسهل الطريق على اندماجه مع المجتمع مرة أخرى (Michigan Council on Vocational Education, 1995, p.43)

وتقوم سياسة التأهيل المهني على مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

١ ـ مساهمة التأهيل المهني وبشكل معقول في تمكين النزيل من الحصول على عمل بعد الإفراج عنه .

٢ ـ تشكل البرامج التأهيلية حلقة وصل بين رغبات النزلاء في الالتحاق ببرامج تأهيلية واحتياجات السوق لمهن معينة .

٣ـ تضمين البرامج التأهيلية لمجموعة العمليات والتفاعلات المتوقع توفرها في سوق العمل .

٤ ـ أن تراعي تلك البرامج اختلاف القدرات والطاقات للنزلاء .

٤ ـ استمرارية عمليات التقويم وتعديل البرامج وربط ذلك بالتغيرات في ما يتعلق بمتطلبات السوق وتطور عمليات الإنتاج وتقنياته .

٥ ـ شمولية تلك البــرامج للذكور والإناث والفئات العمرية قدر الإمكان (CaliforniaDepartment of Corrections.1985) .

٢ . ٢ . ١٧التأهيل المهني

التأهيل المهني من العمليات التي بدأت تأخذ بها أغلب المؤسسات العقابية والإصلاحيةفي من سائر المجتمعات إن لم يكن جميعها . ويحقق التأهيل المهني فوائد شتى للنزيل منها ، فهو قبل أن يكون عميلة تكسب النزيل خبرات مهنية ومهارات فنية فهو عملية تكسب النزيل صفات هامة كالتعود على النظام والالتزام به واحترامه ، واستغلال أوقات الفراغ بطريقة تقضي على آثار السأم أو الملل أو الشعور بالدونية وعدم الإحساس بأنه فرد له دور في المجتمع أو تخفف من ذلك على الأقل . ومن خلال التأهيل ينشغل تفكير النزيل بأمور أخرى غير التفكير في مصيره وفي الصعاب التي سوف يواجهها بعد خروجه من المؤسسة العقابية ، إلى التفكير في ما يمكن أن يفيده . هذا الأسلوب سوف لا يتيح له الفرصة للتفكير في الإجرام بعد خروجه من المؤسسة العقابية . إن عمليات التأهيل سوف تمكن النزيل من الحصول على

عمل صالح يضمن له الكسب الشريف من المهنة التي تأهل عليها و أتقنها قبل مغادرته للمؤسسة العقابية . ولعل من المساهمات الأخرى التي يضيفها برنامج التأهيل المهني الذي يتم تنفيذه في المؤسسات العقابية هو إكساب النزيل «الملتحق بالبرامج المهنية» قيماً وعادات جديدة، مثل نظرته إلى ذاته كفرد يمكن أن يسهم في بناء مجتمعه وتنميته، ونظرته إلى الآخرين ممن سوف يعمل معهم أو يعمل لديهم . إن النزيل المؤهل تأهيلاً مهنياً يخرج من المؤسسة العقابية أكثر ثقة بنفسه واعتماداً عليها .

ويعد الهدف الرئيس من البرامج التأهيلية تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من مستوى تدريبي يمكنهم من الحصول على وظائف يعملون بها بعد مغادرتهم السجن (Burkey, 1981, p 45) .

مما سبق تتضح أهمية التأهيل المهني لنزلاء المؤسسات العقابية تنفيذاً للعقوبات السالبة للحرية ، بحيث يسهل حصولهم على العمل المناسب الذي تم تأهيلهم له بعد الإفراج عنهم . وتتمثل هذه الأهمية في إمداد المحكوم عليهم بالأداة العملية التي تمكنهم من الحصول على معاشهم في المجتمع الخارجي من طريق شريف، وخلق الثقة في نفوسهم بالمهنة الشريفة، ويولد لديهم الشعور بالمسئولية، ويدربهم على الدقة في العمل . ومما لا شك فيه فالعمل الشريف بعد الإفراج عن النزيل سوف يجعله يشعر بالاستقرار ويحصل على حاجاته الأساسية والتي لا يستطيع الحصول عليها إلا بالمال . إن تمكين المفرج عنهم من الحصول على عمل يعد أكثر الطرق وضوحاً لمساعدتهم للعودة إلى المجتمع مرة أخرى أفراداً أسوياء . ويقول الأخصائيون الاجتماعيون الذين عملوا طويلاً مع المفرج عنهم في إنجلترا

أنه ليس هناك بديل للعمل فهو الذي يوفر الإحساس الدائم بالاستقرار لدى المفرج عنهم (مهنا، ١٩٩٦ص ١٠٤).

غير أن الواقع يختلف كثيراً، ففي دراسة عن التعليم المهني في المؤسسات العقابية أشارت إلى أن تلك البرامج تتسم بقلة العدد كما انها تركز على عمليات الصيانة التي تحتاجها تلك المؤسسات كما أن المدربين ذوي مستويات ضعيفة (Smykla, 1981, p.96).

٢ . ٣ برامج الوعظ والإرشاد وتحفيظ القران الكريم

٢ . ٣ . ١ الوعظ والإرشاد الديني

إن برامج الوعظ والإرشاد الديني تلعب دورا فعالا في عملية العلاج والتأهيل الاجتماعي للنزيل إذ عن طريق الدين يتيقظ ضمير النزيل وتتغير وتتعدل أفكاره وطباعه وأنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة إلى سلوكيات واتجاهات مقبولة في المجتمع، كما تنمي تلك البرامج الرغبة لأن يعيش بعد الإفراج عنه في ظل القانون، كما يكون أيضا من شأن التهذيب الديني استئصال عامل من عوامل الإجرام حيث نلاحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يرجع إجرامهم إلى نقص الوازع الديني والخلقي وضعف في سيطرة القيم الدينية عليهم. هذا ويتم الوعظ والتهذيب الديني للنزلاء عن طريق إقامة الفرائض الدينية وإلقاء الدروس والمحاضرات العامة التي تدور حول القصيرة وما حوته من تعاليم تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فتقر في نفسه فكرة الخير وتمج الشر والجريمة. ومن ثم تنادي قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين بوجوب:

١ ـ السماح للمعلم المؤهل ، المعين ، أو المنتدب بتنظيم خدمات الوعظ والإرشاد بطريقة منظمة والقيام بزيارة النزلاء .

٢ ـ السماح لكل مسجون بإشباع متطلبات حياته الدينية على قدر المستطاع عمليا وذلك عن طريق حضوره برامج الوعظ والإرشاد التي تنظم في المؤسسة ، وحيازته لكتب التعليم والإرشاد الديني (رمضان، ١٩٩٥ ، ص ١٦٨١) .

وتعمل الإدارة العامة للسجون في المملكة العربية السعودية على تعيين مرشدين وواعظين دينيين لتعليم النزلاء أمور دينهم وتوجيههم حسب الأحكام والقواعد الإسلامية وإمامة النزلاء في الصلاة وفي السجون التي لا يوجد بها واعظون ثم التنسيق مع وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد ورئاسة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتزويد السجون بالدعاة من العاملين في المناطق لوعظ وإرشاد النزلاء . وتعين كل إدارة للسجون أحد الضباط أو ضباط الصف للإشراف على حضور النزلاء للوعظ ومراقبة عدم حدوث مخالفات أثناء إلقاء الدروس عليهم ، ولا يجوز للحراس التدخل فيما هو من اختصاص الواعظ ، فإذا وجد الواعظ بوادر على أحد النزلاء عليه أن يستدعيه على حدة ويعظه ويرشده باذلا جهده في إصلاحه وتهذيبه (وهبة ، ١٤٠١ ، ص ٧٠) .

كما ينبغي على السجناء تعلم ما يعرِّف بالله تعالى ويوضح الحلال والحرام وتقوم به العبادات والطاعة . بل إن الفقهاء يقولون بتعزير من ترك تعلم هذه الأمور عامة . ولعل من أكثر الأمثلة تدليلاً على أهمية الجانب الديني في التعليم في السجون ما روي عن ابن تيمية أنه عندما حبس في القاهرة ، وجد النزلاء مشتغلين بأنواع من اللعب يقضون وقت فراغهم به كالشطرنج والنرد ، فأنكر عليهم الشيخ أشد الإنكار وأمرهم بملازمة الصلاة والتوجه إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة والتسبيح والدعاء والاستغفار ،

وعلمهم من السنة ما يحتاجون إليه ورغبهم في أعمال الخير وحضّهم على ذلك ، حتى صار السجن بما فيه من الاشتغال بالعلم والدين خيراً من الزوايا والربط والمدارس (أبو غدة، ١٤٠٧ ، ص٣٨٥) .

٢ . ٣ . ٢ تحفيظ القرآن

تولي الإدارة عناية خاصة بتحفيظ القرآن الكريم أو جزءاً أو أجزاء منه مع الإجادة والتجويد ، وتصل المكافأة إلى خمسة آلاف ريال لمن يتم حفظ القرآن كاملاً ، كما أن الإدارة العامة للسجون شجعت على حفظ القران الكريم حيث يتم تخفيض مدة العقوبة إلى النصف لمن يحفظ القران كاملاً (وهبه ، ١٤٠١ ، ص٧٢) .

٢ . ٤ البـرامج الترفيهية

من الملاحظ أن النزلاء ، وبخاصة الشباب منهم ، يركزون أثناء مدة سجنهم على جسدهم بينما لم يعيروه أدنى اهتمام عندما كانوا في الحياة الحرة فيكتسب الجسد معنىً جديداً لديهم لأنهم يعتبرونه الشيء الذي بقي لهم بعد أن حرموا من حريتهم ، كما يعتبرون أن المحافظة على سلامتهم هو وسيلتهم لاستعادة الحياة الحرة والمقدرة على التحرك والبذل والجهد لأنهم بدونه لا أمل لهم في استعادة مكانتهم في المجتمع أو إيجاد مكانة لائقة بهم . ولعل تركيز كثير من المؤسسات العقابية على البرامج التعليمية والمهنية فقط قد لا يحقق الهدف المأمول منها حيث أن لنزيل المؤسسة العقابية حاجات أخرى تساهم ليس فقط في نجاح البرامج الأخرى داخل المؤسسات العقابية بل ويظهر جلياً على شخصية النزيل وسلوكياته داخل المؤسسة العقابية . ولعل من أهم تلك البرامج الأخرى المساندة ما يلي :

٢ . ٤ . ١ البـرامج الترفيهية

يقوم الترفيه بوظيفة تأهيلية عندما يخطط له وفق برنامج مدروس ومحدد الأهداف والوسائل إذ يشكل في الواقع عملية منظمة وهادفة وليس مجرد مناسبة عابرة لا معنى لها ولا أثر . يوظف الترفيه لتعليم النزيل وتدريبه على الإبداع والتصور والتنويع في النشاطات الحياتية والحيوية والتنظيم وتوزيع المسئوليات والبرمجة والتنسيق والإشراف وتنمية الروح الجماعية والمواهب الذاتية وفنون القيادة وضبط النفس واحترام الآخرين والانتقاد الذاتي . فللترفيه إذاً غاية تعليمية وتأهيلية بالإضافة إلى كونه وسيلة للترويح عن النفس وإخراج النزيل من نمط الحياة العادية إلى فسحة جديدة من النشاط البنَّاء والمنظم والمريح للنفس والجسد والمحرّر من الضغوط اليومية فينسيه واقع الحياة الأليم الذي يسوده الحرمان من الحرية ولو لفترة قصيرة نسبياً . وكي تتحقق أهداف الترفيه التعليمية والتأهيلية يجب توفير العنصر البشري المدرب تدريباً عالياً على تنظيم وقيادة هذه النشاطات بحيث يكون المدبر والموجه والمشرف تاركاً الشعور لدى النزلاء بأن ما يقومون به إنما هو من إنتاجهم الشخصي فيقتصر دوره على توفير الإطار الصحيح بهذا النشاط (العوجي، ١٩٩٣ص ٤١٤) .

٢ . ٤ . ٢ الأنشطة الرياضية

يوظف هذا النشاط الاهتمام بالجسد لخلق الحوافز على تعاطي الرياضة البدنية بصورة منتظمة والاشتراك في المباريات الرياضية والنشاطات الجماعية ، وهذا ما يعطي الرياضة البدنية منزلة هامة بين النشاطات المتاحة في المؤسسة العقابية . وهي عبارة عن تمارين في اللياقة البدنية تتيح الفرصة

أمام كافة أعضاء الجسم لاستعادة حيويتها وحركتها مجددة نشاطها مستزيدة من استنشاق الهواء النقي وحافزاً لتنشيط دقات القلب والدورة الدموية . وتختلف النشاطات الرياضية عن الرياضة البدنية بأنها نشاطات جماعية تشترط توفر الجماعة كعنصر أساسي في أدائها . يتم اختيار الجماعة من بين النزلاء الذي يتقنون النشاط الرياضي المعين ، ككرة القدم أو كرة السلة ، على أن يتم تنظيم دورات تدريبية لسائر المحكوم عليهم الراغبين في التدريب على مثل هذه النشاطات . كما يترتب على الأخصائي الاجتماعي الذي يدخل النشاط الرياضي ضمن عملية التأهيل الاجتماعي المشرف عليها أن يراقب أعضاء فريقه ويسجل ملاحظاته على تصرفاتهم ويحلل هذه الملاحظات ومن ثم يناقشها مع الأعضاء أنفسهم لافتاً انتباههم إلى نقاط القوة والضعف في أدائهم ، بحيث يدركون أن النشاط الرياضي الذي يتعاطونه ليس فقط نشاطاً ترفيهياً بل تدرباً على الانتظام ضمن الحياة الاجتماعية التي يؤهلون يواجهونها عند الإفراج عنهم . ولابد من أن يدرك السجين البعد التأهيلي للنشاط الرياضي حتى يتمكن من وضع نفسه في هذا الجو بالذات فيتأقلم ويتوافق مع متطلباته متجنباً العشوائية والانفعالية في أدائه الرياضي (العوجي، ١٩٩٣ ، ص٤١٨) .

٢ . ٤ . ٣ المكتبات

تتوفر مكتبات في معظم المؤسسات العقابية لتسهيل إطلاع النزلاء وتثقيفهم ورفع مستواهم العلمي وتمد الإدارة هذه المكتبات بالكتب الدينية والعلمية والثقافية والتعليمية لتكون تحت يد النزلاء وذلك تمشياً مع سياسة الدولة في نشر العلم والثقافة بين جميع المواطنين (وهبة، ١٤٠١ ، ص ٧٠) .

٢ . ٥ الدراسات السابقة

على الرغم من الجهد الذي بذله الباحث للتعرف على دراسات تناولت موضوع دراستنا الحالية، إلا أن ما هو متوفر كان كثيراً باللغة الإنجليزية، ونادراً باللغة العربية، الأمر الذي اضطر الباحث للتعامل مع دراسات تبرز نتائجها دور بعض المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة الحالية. ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

٢ . ٥ . ١ الدراسة الأولى

التركي، مصطفى: سجون النساء، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، ط١، الرياض ١٤١٨ـ١٩٩٧م.

تتناول هذه الدراسة سجون النساء في بعض الدول العربية وتختص ببرامج التعليم والتدريب. توضح نتائج الدراسة في هذا المجال أن ٤٨,٥٪ من سجون العينة تسمح للنزيلات بالاستمرار في الدراسة في حين أن النسبة الأكبر من المؤسسات العقابية ٥١,٥٪ لا تسمح بذلك. ويرجع الباحث ارتفاع نسبة عدم السماح للنزيلات بالتعلم كنتيجة طبيعية ترجع في المقام الأول لأن ٦٣,٦٪ من المؤسسات العقابية لا توجد فيها مدرسة للتعليم العام في المقام الأول، وتعتبر أن هذه النسب مؤشر غير إيجابي في حق إدارة هذه المؤسسات العقابية، ذلك لأن التعليم في النظام العقابي الحديث يحتل مكانة هامة في مجتمع المؤسسة العقابية تماثل مكانة التعليم في المجتمع الكبير، ذلك لأن التعليم في المؤسسة العقابية يمكن أن يساهم في استئصال أحد العوامل التي ساهمت في ارتكاب الجريمة، فيزيد من احتمالية عدم العودة إلى الإجرام. ويعتبر التعليم من هذه الوجهة نظاماً تهذيبياً، فضلاً

عن أن المفرج عنها المتعلمة تجد فرص كسب العيش أفضل مما تجده غير المتعلمة. وإذا أحسن تنظيم التعليم في المؤسسة العقابية وأثمر ثماره، فإن المحكوم عليها تنتقل من فئة يفتقر أفرادها إلى التفكير السليم مما يجعلهن يسئن التصرف، ويقدمن على الجريمة، إلى فئة أفضل يكون أفراها ذوي تفكير وتصرف أقرب إلى السلامة، ويسهم في إبعادهم عن الجريمة. ولذلك ينبغي ألا يقتصر التعليم في المؤسسة العقابية على مستوى معين، بل يتعين تشجيع الجهود التي قد تبذلها المحكوم عليها في سبيل تثقيف نفسها، ويقتضي ذلك عدم وضع العراقيل في طريقها، بل يجب أن تقدم إدارة المؤسسة العقابية لها التسهيلات التي لا تتعارض مع سيادة النظام في المؤسسة العقابية. من ذلك إمدادها بالكتب والأدوات المدرسية، والسماح بإضاءة الزنزانة أثناء وقت الدراسة، وسوف يكون ذلك مفيداً خاصة إذا عرفنا أن ٤٩,٣٪ من النزيلات في عينة الدراسة أميات لا يعرفن القراءة أو الكتابة.

وتعتبر مكتبة المؤسسة العقابية من أهم وسائل التعليم فيه إذ تقدم المادة التي يمكن أن تستعين بها المدرسة في عملها، وفيها يمكن أن تلتمس المحكوم عليها سبل استكمال ثقافتها.

وينبغي أن تبذل عناية خاصة في إعداد مكتبة المؤسسة العقابية وانتقاء كتبها حتى يكون لها التأثير الذي تتطلبه اعتبارات التأهيل. ومن المهم أن تخصص للمحكوم عليهن أوقات للقراءة ويسمح لهن أيضاً خلال هذه الأوقات استعارة الكتب لقراءتها في أوقات الفراغ.

ومن المؤشرات الإيجابية إلى حد ما في سجون عينة الدراسة أن ٧٢,٧٪ من المؤسسات العقابية فيها مكتبة، ولكن ينبغي أن تزداد هذه النسبة حتى تعم الفائدة على النزيلات وتتاح لهن فرص الاستفادة من المكتبة في

القراءة والاطلاع ، فضلاً عن أنه يجب تشجيع النزيلات على التردد على هذه المكتبات حتى لا تتحول إلى مكان لعرض الكتب ليشاهدها زوار المؤسسة العقابية فقط .

وامتداداً للتعليم وأهميته يمكن القول إن التدريب المهني للنزيلات داخل المؤسسة العقابية لا يقل أهمية لهن عن التعليم ، بل هو امتداد له ، ذلك لأن التعليم يسهل على المحكوم عليها استيعاب مادة التدريب بطريقة أسرع ، أما عن فائدة التدريب للنزيلات فيرجع إلى أنه يساعدهن على استغلال وتنظيم وقت الفراغ في فترة المؤسسة العقابية ، كما أن التدريب المهني يؤهلهن لمواجهة الحياة بعد الإفراج عنهن ، ويساعدهن على إيجاد عمل ملائم بعيداً عن بيئة الجريمة . وتشير نتائج الدراسة إلى٧٢ , ٧ ٪ من سجون العينة يوجد فيها مدربون ومدربات للتدريب على المهارات والمهن المختلفة ، ولكن ٦٦ , ٧ ٪ من سجون العينة يوجد فيها ورش للتدريب المهني ، وهذه النسبة منخفضة إذا ما نظرنا إلى الفوائد التي تعود على المحكوم عليهن عند تعميم هذه الرعاية لهن . فهذه الرعاية وهذه الأنواع من التدريب إذا توفرت وأحسن الاستفادة منها أثمرت ثمارها وأسهمت في خفض نسبة العائدات إلى الجريمة .

أما عن مستوى التعليم للنزيلات ، فيتضح من الجدول رقم ٢٣ أن العدد الأكبر من النزيلات أميات ٤٩ , ٣٪ ، وهذه النسبة المرتفعة تلقي على إدارة هذه المؤسسات العقابية عبء توفير فرص التعليم لهذه الفئة . كما ينبغي على الإدارة توفير فرص الاستمرار في التعليم لفئة الحاصلات على الشهادة الابتدائية ٤٢ ٪ ، والشهادة المتوسطة ١٥ , ٣ ٪ ، وهذه النتائج تشير إلى أن معظم النزيلات في حاجة إلى البدء في التعليم أو الاستمرار فيه .

ومن هنا تتضح حاجة هذه المؤسسات العقابية إلى تنظيم استغلال وقت الفراغ ولشغله فيما ينفعهن ويفيدهن . وكما سبق القول فإن هذا من اختصاص ومهام إدارة المؤسسة العقابية بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي ، وواضح أن الرياضة هي أقل نشاط تلجأ إليه النزيلات ، إذ أن أكثر من نصف النزيلات ٥٣ , ٣ ٪ لم يشتركن أبداً في أنشطة رياضية ، أو نادراً ما يشتركن بنسبة ١٦ ٪ . ويبدو أن النشاط الرياضي ليس من بين هوايات معظم النزيلات مع أن النشاط الرياضي سهل وميسور ولا يحتاج إلى كثير من المال ، ويمكن أن تمارسه جماعات من النزيلات في وقت واحد ، ويساعد على السمو بالدافع الجنسي عند النزيلات وتفريغ طاقاتهن الزائدة وتساعدهن على مواجهة التوترات التي تسببها الحياة ، ولذلك يتعين على إدارة المؤسسة العقابية الاستعانة بمدرسة للتربية الرياضية لتنظيم النشاط الرياضي للنزيلات كل يوم .

ولعل أهم ما تعكسه تلك الدراسة يتمثل في الوضع السيئ الذي تعيشه المرأة العربية خاصة ما هو مرتبط بمستويات التعليم لديها . فالأمية لدى نزيلات المؤسسات العقابية تكاد تشمل أغلبهن . إن ذلك الوضع يعني إضعاف تنفيذ البرامج الإصلاحية من جهة ، ومن جهة أخرى سوف تلعب الأمية في زيادة عزلتهن كنتيجة لعدم مساهمتهن في البرامج المنفذة في المؤسسة . إن تكثيف البرامج التعليمية داخل المؤسسات العقابية يمكن أن يساهم ليس فقط في رفع معنويات نزيلات المؤسسات العقابية ولكن سوف يساهم في زيادة قدراتهن على الالتحاق بباقي البرامج الإصلاحية الأخرى المقدمة في المؤسسات العقابية .

٢ . ٥ . ٢ الدراسة الثانية

حسون، تماضر زهري : جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٥هـ.

تشير الدراسة إلى أن المؤسسة التربوية الثانية في المجتمع «المدرسة» وقفت عاجزة عن تلبية الحاجات التعليمية للأطفال والشباب، فحوالي ٣٣٪ من الأطفال العرب ممن هم في سن التعليم الإلزامي لا تتوفر لهم أماكن في المدارس وهذا يعني أن عددا كبيرا من المبعدين عن المؤسسات التعليمية والتربوية يضافون إلى أعداد الأميين في الوطن العربي، وبالتالي إلى زيادة أفواج العاطلين عن العمل والذي بدوره سوف يزيد من احتمالية تحول نسبة منهم إلى الجريمة، كما أن هناك نسبة كبيرة تصل إلى ٤٣ ٪ من الأطفال الذين يدخلون المدارس يتسربون منها لأسباب متعددة ومتنوعة، ولا تخفى خطورة فشل المدرسة في أداء رسالتها التربوية خاصة إذا اعتبرت الخط الدفاعي الثاني للوقاية من خطر انحراف الأحداث.

كما اتضح من خلال معطيات الدراسة الدور الهام الذي تلعبه البيئة السكنية للحدث على صعيد الرفاق الذين يخالطهم، وعلى صعيد الأحياء التي يقيم فيها، وغياب الأماكن والمرافق الصحية والترويحية، والثقافية اللازمة لقضاء أوقات الفراغ، مما تسبب بتشكيل عصابات أطفال مارست الأفعال الانحرافية، فقد اتضح أن ٧٠٪ من عينة الدراسة مارست الفعل الانحرافي بالتعاون مع أشخاص آخرين.

وتلعب وسائل الإعلام وخاصة جهاز التلفزيون الذي فرض نفسه كوسيلة تكاد تكون وحيدة للترفيه استحوذ على اهتمام الأحداث، وأخذ يهدد العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية عندما يعرض برامج تنطوي على

قيم ومظاهر سلوكية تتعارض مع قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع ، مما يؤدي إلى خلق المزيد من الصراعات والقلق بنفوس الأطفال يمكنها أن تقودهم لممارسة بعض الأفعال الانحرافية ، خاصة إذا تركت للطفل الحرية الكاملة في مشاهدة البرامج كل البرامج بدون تدخل من طرف الأسرة ، وقد اتضح أن ٩٠٪ من أفراد العينة تترك لهم هذه الحرية ، مما قد يؤثر سلباً على قيمهم واتجاهاتهم كما يؤثر على تحصيلهم المدرسي .

لعل أهم ما تشير إلية هذه الدراسة يتمثل في المسئولية المجتمعية في الحد من تسرب التلاميذ وتمكينهم من مواصلة التعليم . إن توفير التعليم للكل ولو المرحلة الابتدائية والمتوسطة على الأقل سوف يقلل من علميات الانحراف لدى تلك الفئة كما أن الحصول على مستوى مقبول من التعليم سوف يزيد من فرص الالتحاق بالبرامج الإصلاحية في حالة الدخول في أي مؤسسة عقابية .

٢ . ٥ . ٣ الدراسة الثالثة

عراقي ، فيصل بن محمد : مدمنون وضحايا !! ، المهرجان للإعلان والعلاقات والتسويق ، جدة ، ط١ , ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .

توضح هذه الدراسة مجموعة من الحقائق المتعلقة بخصائص مفردات العينة ومن أهم تلك النتائج :

العمر: اتضح أن الغالبية من أفراد العينة يتركزون في الفئات العمرية من (٢٠ -٢٩) سنة مما يشير إلى أن تعاطي المخدرات ينتشر بين فئة الشباب .

المستوى التعليمي: كشفت الدراسة عن أن أكثر أفراد العينة ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية ، كما أنه لم يكن من بين أفراد العينة من يحمل

شهادة أعلى من الثانوية ، وهذا يدل على ضعف المستوى التعليمي لأفراد العينة ، ويبرز أيضا دور التعليم في خفض التوتر ، وزيادة فرص العمل ، وتحمل المسئولية ، ومن ثم تقليل فرص التعاطي .

الحالة المهنية: توصل الدراسة إلى أن فئة الموظفين الحكوميين ، وفئة السائقين ، هما أكثر الفئات المهنية تعاطيا للمخدرات ، وقد أمكن الاستنتاج ، بالنسبة للموظفين الحكوميين ، أن تعاطيهم قد يرجع إلى التوتر الناتج عن وجود مشكلات في العمل ، أو فراغ نتيجة لقلة المسئولية العملية أو ما بعد العمل .

دوافع تعاطي المخدرات: توضح نتائج الدراسة مدى صحة بعض القضايا النظرية التي أثارها سذرلاند من خلال نظريته عن الاختلاط التفاضلي ، حيث يتضح أهمية التعلم كسبب لارتكاب الجريمة .

وتشير الدراسة إلى نتائج هامة منها : أن هناك ساعات طويلة من أوقات الفراغ لدى أفراد العينة . وهذا يشير إلى وجود نقص في أماكن قضاء وقت الفراغ من ناحية ، وإلى عدم وجود عمل من ناحية أخرى ، وخاصة للمتعاطين بعد خروجهم من المؤسسة العقابية . وعلى ذلك فإنه يمكن اعتبار وقت الفراغ من العوامل الاجتماعية الهامة المرتبطة بتعاطي المخدرات .

تلك النتيجة تؤكد أهمية استغلال وقت الفراغ في أمور تفيد وتقلل من الدخول في تجارب سلبية ، ويساهم التعليم في الاستغلال الإيجابي لأوقات الفراغ .

يشير الباحث إلى أهمية الوازع الديني حيث يرى أن ضعف الوازع الديني من العوامل الاجتماعية الهامة المرتبطة بتعاطي المخدرات .

وجاءت النتائج على النحو التالي :

١ ـ إن هناك ما يقارب ربع العينة لا يحافظون على الصلاة في أوقاتها .

٢ ـ إن ما يزيد على نصف العينة لا يحافظون على صلاة الفجر في وقتها .

٣ـ إن الغالبية من أفراد العينة يعرفون أن تعاطي المخدرات المنومة محرم من الناحية الدينية .

كشفت الدراسة عن أن الغالبية من أفراد العينة لا يستمعون إلى البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون إلا مصادفة .

ومن هنا يؤكد الباحث أن ضعف الوازع الديني يعتبر من العوامل الاجتماعية الهامة المرتبطة بتعاطي المخدرات بصفة خاصة وارتكاب الجريمة بصفة عامة .

تتفق هذه الدراسة مع ما سبقها من دراسات مدى انخفاض مستوى التعليم لدى نزلاء ونزيلات المؤسسات العقابية . هذا يعني أننا لن نتمكن في الوطن العربي من تحقيق هدف المجتمع الدولي في التخلص من الأمية عام ٢٠٢٠ م . إن القضاء على الأمية يتطلب تضافر جميع جهود المجتمع لتحقيق هدف القضاء على الأمية وإن تأخرنا بعض الشيء .

٢ . ٦ الرعاية الاجتماعية في المؤسسات العقابية

تشكل الخدمة الاجتماعية في محيط المؤسسات العقابية حلقة وصل بين النزيل وإدارة المؤسسة العقابية ، حيث تسهم في توجيه التفاعلات لتكوين علاقات إيجابية بين النزلاء من جهة ، وبين النزلاء وإدارة المؤسسة العقابية من خلال إيجاد أدوار اجتماعية بناءة من جهة أخرى . كما تسهم أيضاً في تخفيف السلوك العدواني من خلال تهيئة تعدد الأدوار واستثمار أوقات الفراغ ، بما يعود عليهم بالنفع وجعل مجتمع المؤسسة أكثر تنظيماً .

وهي بذلك تعد النزيل لكي يستقبل الحياة بأمل بعد الإفراج . ومن هنا وجدت التنظيمات المعاونة للمؤسسة العقابية خارج الأسوار، وازدادت ديناميكيتها من خلال المساعدة المهنية التي تقدمها الخدمة الاجتماعية . والخدمة الاجتماعية كمهنة تخصصت في تيسير وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، تقع على عاتقها مسئولية العلاقات الاجتماعية، تلك المسئولية التي تصدر عن وظيفتها في المجتمع ومن معارفها المهنية . وبناء عليه فالأخصائي الاجتماعي مسئول بالدرجة الأولى عن الإدراك الواعي للظروف الاجتماعية السائدة بما في ذلك النظم الاجتماعية القائمة واحتياجات المجتمع وموارده الفعلية والتوقعات بالنسبة للمستقبل وتوجيه نظر المسئولين في المؤسسات العقابية، حتى يتعاون الجميع على تذليل الصعوبات القائمة واستحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجات نزلاء المؤسسات العقابية .

٢ . ٦ . ١ أجهزة الرعاية الاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية

تتولى وزارة الداخلية الإشراف على المؤسسات العقابية في معظم الدول العربية باستثناء دول المغرب العربي حيث تتولى وزارة العدل الإشراف على تلك المؤسسات . وتعمل الجهات المشرفة بالتعاون مع عدد من الجهات الأخرى مثل الوزارات المختصة بالشئون الاجتماعية حيث تسهم في تقديم الخدمات المتعلقة بالناحية الاجتماعية، كما تقوم وزارة الصحة بالإشراف على النواحي الطبية، وتشرف على العملية التربوية وزارات المعارف والتربية، كما تقدم برامج الوعظ والإرشاد من وزارات العدل والأوقاف . إن تنوع الخدمات المقدمة للنزلاء لا يعني أن تشترك جميع تلك

الجهات ففي بعض الدول العربية تتوفر تلك الخدمات في جهة واحدة. وعلى الرغم من تنوع الخدمات المقدمة وتنوع الجهات المشرفة على تلك الخدمات إلا أن المؤشر الرئيس في هذا المجال أن جميع تلك الخدمات هي في المقام الأول تقدم من الدولة وتسهم في تكاليفها، إلا أن هذا لا يعني أن هناك مساهمات أهلية من قبل المؤسسات غير الحكومية.

إنه على الرغم من تعدد الخدمات المقدمة من قبل الجهات المشرفة على المؤسسات العقابية إلا أنها لا تتعدى في كثير من الأحيان أسوار تلك المؤسسات، كما أن تلك الخدمات تعترضها كثير من العقبات المتعلقة بالجوانب المالية والإدارية. إن فلسفة الإصلاح تقوم على أساس أن النزيل سوف يعود للمجتمع من جديد مزوداً بمهارات تساعده على التكيف مع الحياة الجديدة، إن تلك العملية لا تتم بمعزل عن المجتمع ومؤسساته. فالنزيل في الغالب له أسرة تأثرت بسجنه وبحاجة إلى إعداد لاستقبال ذلك الفرد الذي خرج عن إطارها العام. إن تضافر المؤسسات الأهلية والمنوطة بالعمل التطوعي هي المكملة لجهود الدولة في مجال الرعاية الشاملة للنزلاء.

إن قيام الدولة بتحمل توفير الأمن للمجتمع وإصلاح من يخرج عن إطار المجتمع وإعادة تقويمه قد يبدو من المتعذر القيام بتلك الجهود مجتمعة. وفي المقابل يؤدي ترك جهود الرعاية لمسئوليات الأجهزة الحكومية في أغلب الأحوال إلى وجود قصور فيما تنتجه وتقدمه من رعاية، حيث تسود بعض المقومات الإدارية ونقص الموارد اللازمة لتنفيذ الخدمات والأنشطة، أو سيادة القيم والمبادئ البيروقراطية والتعقيدات الروتينية، وهي مقومات من شأنها أن تزيد من هدر إمكانيات نجاح الرعاية للفئات المعنية. كذلك فإن عدم وجود آلية فعالة لتقويم ما يقدم من برامج خدمات أو مساعدات يحول دون الوقوف على جدوى ما يقدم فعلاً، ومن ثم لا تستطيع الجهات المعنية تحديد كيفية وصول

المنفعة لمستحقيها على صورة تحقق الهدف المرجو منها، لما لعمليات التقويم من حساسية وخاصة في المؤسسات الأمنية (خليفة، ١٤١٨ ص ص ٢٥٢-٢٥٥).

إن كون الجهات الرسمية والمتمثلة بسلطة الدولة في تولي البرامج الإصلاحية قد لا تلبي أغلب متطلبات تلك البرامج الإصلاحية نظراً للتنوع الكبير في تلك البرامج التي أصبحت تغطي كافة احتياجات الفرد والمجتمع والمؤسسة العقابية، كما أن تطبيق تلك البرامج يتطلب قدراً كبيراً من المرونة وحرية الحركة الأمر الذي يتعذر مع الدور الحكومي لما يرتبط به ذلك الدور من إجراءات وتعقيدات في بعض الأحيان قد تعيق تنفيذ تلك البرامج على الرغم من أن بعض البرامج قد تحول المؤسسة العقابية إلى مركز إنتاج يمكن أن يكون مصدراً هاماً وأساسياً في مجال توفير السيولة النقدية لتستمر المؤسسة العقابية في تنفيذ برامجها معتمدة على مصادرها الذاتية.

إن توافر أخصائيين في المجال الاجتماعي والنفسي والتأهيلي والتربوي في المؤسسة العقابية أمر في غاية الأهمية في أمور كثيرة، غير الأخصائي الاجتماعي يستطيع بما له من خبرة ودراسة أن يتعرف على أحوال المحكوم عليه وماضيه وعائلته وعمله وكل ما يتعلق بالجماعة التي كان يعيش فيها، والتي سوف يعاود الحياة فيها، وبمعاونة ضابط المؤسسة العقابية يمكن الكشف عن ماضي المحكوم عليه وسلوكه كما يشكل حلقة الوصل بين تلك الخبرات وإدارة المؤسسة العقابية (المرصفاوي، ١٤١٠، ص ١٦٧). فهو بذلك يشكل أداة الربط داخل المؤسسة والمرشد الخاص للنزيل لمساعدته في اختيار البرنامج المناسب له سواء كان تعليمياً أم تأهيلياً أم مشتركاً.

إن المؤسسات العقابية يجب أن ينظر إليها على أنها بداية عملية لإصلاح المذنب وإعادة تربيته وتأهيله اجتماعيا وعلميا ودينيا ومهنيا لكي يخرج إلى

المجتمع بقدر أكبر من الثقة بالنفس . ولما كان ينظر إلى المؤسسة العقابية حاليا كمؤسسة اجتماعية تعمل على تقويم الانحراف وإعادة النزيل إلى مجتمعه عند الإفراج عنه، ولما كان ينظر إلى المجرم كفرد انحرف ويحتاج إلى من يعيد تكيفه مع نفسه ومع المجتمع، لذلك تهتم الخدمة الاجتماعية بتأهيلهم حتى يفرج عنهم، ثم متابعتهم بعد الإفراج عنهم حتى يستقروا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا ومعاونة أسرهم على مواجهة مواقفها وظروفها المرتبطة بسجن أحد أو بعض أفرادها، بالإضافة إلى خدمتهم أثناء تواجدهم بالمؤسسة العقابية لقضاء المدة المحكوم بها عليهم، وهكذا أصبح وجود الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات العقابية والمؤسسات العقابية ضرورة (الديب ، ١٤١٧، ص ص ٢٠٤ـ٢٠٦).

مما سبق يتضح الدور الهام الذي تسهم فيه مهنة الخدمة الاجتماعية، فهي من أكثر المهن المؤثرة في تنفيذ البرامج الإصلاحية بمستويات عالية، فهذه المهنة تعد حلقة الوصل بين تنفيذ المؤسسات العقابية لبرامجها التعليمية والمهنية من جهة ، وبين النزلاء من جهة أخرى . كما لا تتوقف مهنة الخدمة الاجتماعية على هذا الدور بل تتجاوزه خاصة فيما يتعلق بربط النزيل بأسرته ومجتمعه وإعداده للخروج للمجتمع مرة أخرى . من هنا يتضح أهمية دور الخدمة الاجتماعية من خلال ممارسة الأخصائي الاجتماعي لأدواره داخل المؤسسة العقابية . إن تحقيق تلك الأهداف أمر ليس بالسهل فتعاون المؤسسة العقابية مع الأخصائيين الاجتماعيين لتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية في تلك المؤسسات العقابية سوف يساعد في تحقيق قدر كبير من النجاح . ويلعب الأخصائي الاجتماعي مجموعة من الأدوار لكي يضمن تحقيق الهدف من تنفيذ البرامج الإصلاحية . هذا الأمر لن يتحقق إلا إذا ارتبطت تلك الأدوار بدراسة شاملة لجميع مدخلات البرامج الإصلاحية معتمداً

بذلك على باقي المهن المتوفرة في المؤسسة وإمكانات وقدرات المؤسسات الاجتماعية والتشريعية في المجتمع الخارجي .

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يمكن للأخصائي أن يلعبه فإن هناك بعض المؤسسات العقابية لا يوجد فيها أي أخصائي اجتماعي «مثل المؤسسة الإصلاحية في المغرب ـ سجن عكاشة بالدار البيضاء» . إن تحقيق قدر كبير من تنفيذ البرامج الإصلاحية يجب أن يرتبط بتوفر جهاز متخصص بالخدمة الاجتماعية مكون من مدير وعدد من الأخصائيين الاجتماعيين بعضهم في مقر الديوان العام لمصلحة المؤسسات العقابية والباقون موزعون على المؤسسات العقابية ، ومهمتهم تقديم العون والمساعدة والخدمات للنزلاء مرتكزين على المبادئ الأساسية التالية :

١ ـ تركيز الجهود على النزيل كفرد وتزويده ما أمكن بالقدرات المعنوية والمهنية الكفيلة في تحقيق نجاح في الحياة بعد الإفراج عنه .

٢ ـ تحويل المؤسسة العقابية من مكان للكبت والحرمان وجعله مؤسسة ذات أهداف إصلاحية تأهيلية تربوية علاجية .

٣ ـ استغلال الإمكانيات داخل المؤسسة العقابية وخارجها لتحقيق الهدفين السابقين (الديب، ١٤١٧ ، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦) .

لعل ما تمت الإشارة إليه فيما يتعلق بدور الأخصائي الاجتماعي لا يتحقق بصورة دائمة في جميع المؤسسات العقابية ، حيث لا تلتزم جميع المؤسسات العقابية في الدول العربية . فقد تظهر كثير من المشاكل في المؤسسات العقابية تتمثل في أن الجهاز الإداري في المؤسسة العقابية ليس لديه الوقت الكافي للتدريب بسبب كثرة الأعمال الضرورية الملقاة على عاتقه . وهذه حقيقة ظاهرة وواضحة في الدول النامية حيث الاعتمادات

المخصصة للتدريب ضئيلة وقد لا تفي بتنفيذ برنامج واحد وذلك في نطاق تلك الاعتمادات التي تخصص للصرف على نظام المؤسسات العقابية في الدولة (المركز العربي، ١٤١٦هـ، ص ٦).

إن تنفيذ البرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية مرتبط بالدرجة الأولى بتناغم جميع الأدوار داخل المؤسسة العقابية لذا فإن من الضروري خلق تفاعل مشترك فعال بين تدريب الجهاز الإداري داخل المؤسسة لكي يحقق النشاط العملي المطلوب تحقيقه. هذا الأمر سوف يؤدي إلى تحقيق تفاعل مشترك بين المحاضرين وطاقم المؤسسة العقابية الأمر الذي سوف ينعكس على طرق تنفيذ البرامج الإصلاحية. ويساعد تحليل حالة الهيكل الخاص بالمؤسسات العقابية بالدولة بصورة واضحة في تحديد مضمون ومناهج التدريب. ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من وجود بعض السمات المتعارضة، إلا أن أهداف النظم العقابية المختلفة تختلف بصورة محسوسة، فمثلا هناك مؤسسات عقابية تركز على إعادة التأهيل أو إعادة الاندماج في المجتمع، في حين أن هناك مؤسسات عقابية أخرى تركز على العقوبة في محاولة لمنع ارتكاب الأفعال الانحرافية في المستقبل، بينما هناك فريق ثالث يفضل تعويض المجني عليه أو الضحية أو المجتمع. ومن الضروري لكل شخص قبل أن يعمل في أي من المؤسسات الإصلاحية أن يحصل على العناصر الأساسية للعمل الإصلاحي. وهذه حقيقة واضحة في شأن من سيكون على اتصال مباشر بالنزلاء (المركز العربي، ١٤١٦، ص ص٧-١٠) ويجب على المؤسسة العقابية والتي تطمح إلى تحقيق قدر كبير من النجاح لبرامجها أن تدرك أن هناك أموراً أخرى متعلقة بفلسفة العقاب التي تأخذ فيها. لذا يجب أن تراعي تلك المؤسسات مجموعة من الأمور التالية:

١ ـ يؤدي العزل في مكان صغير نسبيا إلى التبرم والوحدة وإدراك النزيل أن المجتمع الخارجي قد رفضه .

٢ ـ الشعور بفقدان الأمل كنتيجة لوجود النزيل مع آخرين الذين قد يعتبرون من الخطرين أو من غير المستقرين الذين يثيرون التوتر . وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالضرورة بالعنف والاستغلال بل بسبب الانطباع الذي سيتم إن آجلا أو عاجلا بعد امتحان النزيل . (المركز العربي، ١٤١٦، ص٩١) .

كما أن هناك في المقابل مجموعة من المتطلبات للجهاز الإداري الذي يعمل مع النزلاء على تنفيذ البرامج الإصلاحية من أهمها :

أ ـ الانتظام في العمل والانضباط في عواطفه .

ب ـ فهم شخصيات النزلاء كل على حده قدر الإمكان، ويجب أن يقبل حقيقة أنهم –جميع النزلاء – يمكن إصلاحهم .

ج ـ فهم ماهية النظام وما يجب أن يطبق من قواعده .

د ـ يتجنب التوحد العاطفي مع مشاكل النزلاء الشخصية والقانونية أو النظامية .

هـ ـ حسن اتخاذ الأحكام وتوفر التوازن في قراراته وأعماله .

و ـ أن يكون ثابتا على مواقفه وعادلا وموضوعيا عندما يطبق القواعد واللوائح حتى ولو كانت تبدو غير عادلة ثم يبحث عن القنوات التي يعمل على تغييرها . (المركز العربي ،١٤١٦) .

إن تلك الجوانب التي يجب أن يأخذ بها الجهاز الإداري عند التنفيذ أو الإشراف على البرامج الإصلاحية لا تعني في الغالب تجاهل كثير من الجوانب الذاتية للنزيل وأسرته لذا يجب على الجهاز الإداري مراعاة ما يلي :

أ- الطلب الدائم من النزلاء بصفة عامة بأنهم مظلومون ، وإصرارهم الدائم على إطلاق سراحهم .

ب - التوتر الذاتي الدائم من قبل النزلاء على عوائلهم .

ج - المواقف تجاه الغير في داخل المؤسسة العقابية كالشك ، والمنافسة ، ومقاومة البرامج الإصلاحية ، والخوف من الضرر البدني ، والخوف من خطر الجنسية المثلية ، والخوف من الانتقام من إبلاغ أو مساعدة رجال المؤسسة العقابية .

د - التوتر العاطفي نتيجة للعزلة والعدوانية عند بعض الأفراد .

هـ - التظاهر بتجاهل بعض الخدمات المناسبة أو المسائل . . . الخ .

ولكي تنجح المؤسسة العقابية في أداء رسالتها الإصلاحية يجب على العاملين بتلك البرامج التعليمية والتأهيلية أن يراعوا الأمور التالية :

١ - يجب أن يعامل كل نزيل على أساس أنه فرد مستقل . حيث يعطي أسلوب المعاملة أثراً سيئاً إذا ما تناولت نزيلاً بشكل مختلف عن نزيل آخر .

٢ - يجب تجنب إسداء الخدمات وتفضيل البعض مهما كان ذلك صعبا .

٣- تحقيق الهدوء وعدم الضجيج قدر الإمكان داخل عنابر المؤسسة العقابية لما له من دور في تحقيق أمور كثيرة في صالح النزيل .

٤ - يعتبر الإيحاء المحك الأول للعمل الإنساني .

٥- ميل الأفراد عادة للانصياع والعمل إذا أدركوا السبب الذي يكون من أجله العمل .

٦ - يجب تجنب الجهل والفظاظة لأن هذه الأمور تعمل على عدم احترام رجل المؤسسة العقابية .

٧ ـ التقارب الشديد يولد الاحتقار، ولذلك يجب الابتعاد عن استخدام الأسماء المستعارة والاتصالات غير السليمة مع النزلاء.

٨ ـ يجب استخدام رعاية خاصة وصبر مع النزلاء الجدد.

٩ ـ عدم تشجيع أو إظهار مشاعر الأسى لشكاوى النزلاء ضد الإدارة وأفراد الطاقم الآخرين، وضد القواعد واللوائح أو الأمور التنظيمية الأخرى بغض النظر عن مشاعرك تجاه ذلك. ويعطي التقرير شرعية للشكاوى عند السلطات المختصة.

١٠ ـ عدم إعطاء نصائح إلا إذا كانت تتضمن هدف الواجبات الملقاة على عاتقك. وتحويل الأمور إلى علماء الدين أو المستشارين والأطباء... الخ. إذا كانت الأمور تتصل بمناطق وميادين اختصاصاتهم.

١١ ـ عدم الظهور في موقف المُدان لدى النزلاء كالحصول على خدمات أو هدايا أو رشوة... الخ والشخصية (المركز العربي، ١٤١٦).

ويستطيع العاملون في المؤسسات العقابية أن يزيدوا من فرص نجاح البرامج الإصلاحية من خلال اتباع عدد من الأمور الهامة منها على سبيل المثال:

١ ـ ملاحظة أي تغير مشبوه في سلوك النزيل.

٢ ـ ملاحظة علامات الحيرة والقلق في سلوك النزيل.

٣ ـ ملاحظة النزلاء الذين ينفصلون فجأة من الجماعة.

٤ ـ ملاحظة التغيرات في أنماط الصداقة التي يكونها النزيل داخل المؤسسة.

٥ ـ ملاحظة التغيرات التي تطرأ على المظاهر الخاصة والشخصية (المركز العربي، ١٤١٦، ص ص ٩٣ ـ ٩٦).

٢ . ٦ . ٢ التصنيف كمعيار للعمل الإصلاحي

يعد تصنيف نزلاء المؤسسات العقابية من العمليات التي لقيت اهتماماً من قبل إدارات المؤسسات العقابية . وقد ظلت المؤسسات العقابية إلى وقت قريب لا تأخذ بنظام التصنيف من حيث الفصل بين أصناف نزلاء المؤسسات العقابية ، ولم يميز بينهم بحسب الفروق النوعية إلا في عام ١٨٧٠م للميلاد حين تبنت إدارة المؤسسة الوطنية للسجون الاتحادية الأمريكية إعلان مبادئ إصلاحية كان منها تصنيف النزلاء بحسب تجانسهم في الجريمة التي ارتكبوها ومستواهم الثقافي والمهني . . . وسرعان ما اكتسبت هذه المبادئ تأييداً كبيراً من الفكر الأميركي والأوروبي (أبو غدة، ١٤٠٧ ، ص ٣٠٩) .

ويجب أن يتسم التصنيف بالمرونة والتغير أي أنها عملية تتكرر تبعاً لظروف نزلاء المؤسسات العقابية على ضوء الاعتبارات التي تظهر بين حين وآخر . وبذلك فإن عمليات التصنيف بمعناها الحقيقي لا يتضمن التشخيص للنزيل فقط ، ولكنه يتضمن كذلك الطريقة التي يمكن أن يتحدد بواسطتها برنامجاً للعلاج الذي يلائم حالة كل نزيل على حده ، ومن الشروط الأساسية لنجاح هذا البرنامج قابليته للتغير وفق ما يطرأ على حالة النزيل من تغيرات اجتماعية ونفسية ، وقد مرت عمليات التصنيف بمحاولات بدائية حيث كان في أول الأمر يتمثل في الفصل على أساس الجنس والصحة وأساس الحكم والسن والسوابق والحالة العقلية ، ومن الطبيعي مراعاة هذه الأسس ولكن يجب أن يمتد التصنيف ليحقق غرضه الأساسي وهو درجة الإصلاح المتوقعة للنزيل . ويتم التصنيف عادة على أساس الفحص الشامل بمعرفة الأخصائيين في النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية ، وبمعرفة المشرف على التعليم والمشرف الصناعي والواعظ الديني ويتم في عدة صور

بغرض الاتفاق على نوع المؤسسة العقابية التي يوجه إليها المجرم، والبرنامج العلاجي الذي سيطبق عليه في المؤسسة العقابية (المغربي، ص ٣١٣).

وتحتل عمليات التصنيف أهمية خاصة نظراً لأن نزلاء المؤسسات العقابية يختلفون في خصائصهم من حيث نوع الجريمة التي اقترفوها وخصائصهم وميولهم العدوانية وما ينتج عنه من تأثير على باقي النزلاء فإنه يجب الحرص على أن توضع فئات المؤسسة العقابية المختلفة في مؤسسات مختلفة أو أجزاء مختلفة من المؤسسات مع مراعاة جنسهم وعمرهم وسجل سوابقهم وأسباب احتجازهم ومتطلبات معاملتهم. ولعل أول من عمل بتصنيف نزلاء المؤسسات العقابية هو النبي محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، ويستدل لأصل ذلك بإفراد النبي محبساً خاصاً للنساء، فقد تقدم أنه حبس ابنة حاتم في حظيرة بباب المسجد كانت السبايا يحبسن فيها . وفي حادثة أخرى أمر أسارى المريسيع فجعلوا في ناحية واستعمل عليهم بريدة بن الحصيب ، وجعل الذرية «النساء والصغار» في ناحية واستعمل عليهن شقران مولاه . وثبت عنه أنه حبس سبايا الجعرانة في حظائر ، وأنه حبس رجال بني قريظة في ناحية، وجعل نساءهم وذريتهم في ناحية أخرى للنساء منفصلاً كلياً (أبوغدة ، ١٤٠٧، ص ١٣٠).

كما يوضح مرشد التدريب أهمية التصنيف حيث يفصل المحبوس احتياطيا عن المسجونين المحكوم عليهم، كما يفصل المحبوس لأسباب مدنية، بما في ذلك الديون، عن المسجونين بسبب جريمة جزائية، ويفصل الأحداث عن البالغين (المركز العربي، ١٤١٦، ص٣٨٢) .

لعل أهم ما أبرزته نتائج كثير من الدراسات التي تم إجراؤها على العائدين إلى الجريمة عادوا بجريمة جديدة لم يرتكبها قبل دخوله السجن في

المرة الأولى . إن التفسير الوحيد لذلك أنهم قد يكونون تعلموا فن ارتكاب تلك الجريمة من خلال تعلمها من سجناء كانوا معهم في عنبر واحد . إن ذلك التعلم والذي أشار إليه سذرلاند في نظريته المشهورة والقائمة أن ما من فرد يقوم بعمل إلا من خلال تعلمه لطريقة تنفيذ ذلك العمل . لذلك عمدت كثير من المؤسسات العقابية إلى القيام بعمليات تصنيف لنزلائها لكي تقلل من تأثير التعلم السلبي .

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نعرف التصنيف «بأنه مجموعة الإجراءات التي تتبع لدراسة حالة المسجون ومعرفة العوامل التي أثرت على تطور شخصيته باعتبار ذلك وسيلة ضرورية يمكن بواسطتها استخدام هذه المعلومات كقاعدة لبرنامج كامل يقصد به تحسين حالته «، وإعداده للاندماج الاجتماعي وهذا البرنامج يوضع موضع التنفيذ ويتغير كلما اقتضت الظروف ذلك . كما أنه يمكن النظر إلى التصنيف- كما يرى فرنك (Frank) المشرف على التصنيف للمكتب الفيدرالي للسجون- على أنه نوع من التنظيم يتضمن مجموعة من الإجراءات الموجهة غالبا بفاعلية تجاه حل للمشكلات الحاضرة التي يعاني منها الفرد . . . وهذا التصنيف يتم وفقا لثلاث خطوات هي :

أولاً : التحليل للمشكلات الحاضرة التي يعاني منها الفرد مستخدما في ذلك كافة التكتيكات النافعة من فحص اجتماعي . وطبي ، وسيكياترى ، ونفسي ، ودراسات اجتماعية ومهنية أي التعرف الكامل على النزيل من جميع الزوايا . وتشكل هذه الخطوة أهمية خاصة حيث تساعد العاملين في المؤسسات العقابية في التعرف التام على النزلاء الجدد .

ثانياً: التقرير لبرنامج العلاج والتدريب في ضوء هذه التحليلات المستقصاة، وتعد هذه الخطوة من الخطوات المساعدة في تحديد نوع البرنامج التعليمي أو المهني الذي يحتاجه النزيل بحيث لا يفرض على النزيل أي برنامج.

ثالثاً: وضع هذا البرنامج العلاجي موضع التنفيذ الفعلي بحيث يكون شاملا لكافة النزلاء. (رمضان، ١٩٩٥، ص ١٤٧).

٢ . ٦ . ٣ معايير التصنيف

على الرغم من حداثة فكرة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية والقائمة على تحقيق التصنيف العلمي للنزلاء، إلا أن الفصل بين طوائف المحكوم عليهم ليس بجديد، فقديماً كان يتم استنادا إلى أسس تمليها طبيعة الأشياء: كالفصل بينهم على أساس الجنس، أو السن مثلا. بيد أن البحث العلمي قد كشف عن ضرورة التعويل على أسس أخرى مثل: نوع الجريمة ومدة العقوبة والحالة الصحية للمحكوم عليه، ومن أهم معايير التصنيف لنزلاء المؤسسات العقابية ما يلي:

الجنس

يعد الفصل بين النساء والرجال تصنيفا تقتضيه طبيعة الأشياء دفعا لنشوء العلاقات الجنسية غير المشروعة بين المحكوم عليهم، ومن ثم كان من أقدم معايير التصنيف. ويستتبع ذلك ضرورة إيثار النساء بمؤسسات عقابية خاصة، أو بأبنية خاصة بهن منفصلة تماما عن أبنية الرجال.

السن

فالمحكوم عليهم من الأحداث الذين لم يبلغوا السابعة عشرة تنفذ عليهم العقوبات المقيدة للحرية في أماكن خاصة منفصلة عن غيرهم من المحكوم عليهم ، أما المحكوم عليهم ممن تجاوزوا السابعة عشرة ولم يبلغوا الخامسة والعشرين فيجب عزلهم عن المسجونين وذلك تجنبا لخطر تأثير البالغين على الشبان .

٢ . ٦ . ٤ نوع الجريمة ومدتها وسوابق المحكوم عليه

أما التصنيف المبني على طبيعة الجريمة ومدة العقوبة فتقوم على التفريق بين المحكوم عليهم بالحبس البسيط ، والمحكوم عليهم بالمؤسسة العقابية ، أو المؤسسة العقابية مدة لا تتجاوز سنة ، والمحكوم عليهم بالمؤسسة العقابية ، أو الحبس مدة تتجاوز سنة . ويعزل داخل كل طائفة من هذه الطوائف من لهم سوابق عمن أجرم لأول مرة ، كما يتم الفصل بين مرتكبي جرائم المخدرات والجرائم الكبرى عن أصحاب الجرائم البسيطة للحد من تأثير عتاة المجرمين على أصحاب الجرائم البسيطة . (رمضان، ١٩٩٥ ، ص١٥٣) .

ويأخذ التصنيف أشكالاً كثيرة متعددة تبعاً للنظم التي تعمل بها المؤسسات العقابية ، فهناك التصنيف الفئوي وإفرادية العلاج والذي يقوم على :

١ ـ أن يفصل عن الآخرين أولئك المسجونون الذين يرجح ـ بسبب ماضيهم الجنائي أو شراسة طباعهم ـ أن يكونوا ذوي تأثير سيئ عليهم .

٢ ـ أن يصنف المسجونون إلى فئات ، بغية تيسير علاجهم على هدف إعادة تأهيلهم الاجتماعي (المركز العربي ،١٤١٦ ، ص٤٠٢) .

ولكي تنجح عمليات التصنيف يجب على القائمين على تنفيذ البرامج الإصلاحية مراعاة مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

أ - تدعيم ذات السجين «المعونة النفسية» . لإزالة المشاعر السلبية التي ارتبطت بحدوث موقفه الإشكالي كالقلق والغضب والألم والذنب، ولا بد من التخلص منها ومن آثارها أولا حتى يستجيب السجين للعمليات العلاجية .

ب - تعديل استجابات السجين إننا نرى أن من الوهم أن نتصور أننا في جميع الحالات نستهدف تعديلا جوهريا في سمات الشخصية الأساسية من خلال مقابلات محدودة .

ج - تعديل نمط شخصية السجين بالعمل على تعديل سماته خاصة لدى بعض الفئات من نزلاء المؤسسات العقابية، كفئات الشبه عصابية ، ومنحرفي الذات العليا، وضعاف العقول ومن يعانون قصورا واضحا في الإدراك، أو الإحساس، أو التفكير، أو الإيحاء حيث لا يمكن حل الموقف إلا بتعديل جذري في الشخصية ذاتها (رمضان ، ١٩٩٥ ، ص١٩١) .

تعتبر البرامج الإصلاحية المنفذة في المؤسسات العقابية هي مجرد أداة تساعد النزلاء على التكيف مع الحياة الجديدة . غير أن ذلك التكيف لا يتم بسهولة في أغلب الأحيان نظراً لحدوث بعض الأمور التي يعجز النزيل التعامل معها فهو مازال في حاجة إلى مساعدة من الآخرين (الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة العقابية) لذلك فإن تواصل العلاقات مع الذين يفرج عنهم من قبل المؤسسة يعد من الضروريات لأن في ذلك مواصلة للبرامج الإصلاحية وعدم إهدار الجهد الذي بذل في المؤسسة . لذا فإن العلاقات الاجتماعية والرعاية بعد المؤسسة العقابية يجب أن تقوم على أساس ما يلي :

١ ـ تبذل عناية خاصة لصيانة وتحسين علاقات السجين بأسرته ، بقدر ما يكون ذلك في صالح كلا الطرفين وذلك قبل الإفراج عن النزيل مع تواصل تحسين تلك العلاقة على مر الزمن .

٢ ـ أن تبدأ خطة الإعداد من دخول النزيل المؤسسة العقابية ، وذلك بتشجيعه ومساعدته على أن يواصل أو يقيم من العلاقات مع الأشخاص أو الهيئات خارج المؤسسة العقابية ، كل ما من شأنه خدمة مصالح أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي .

٣ ـ على الإدارات والهيئات الحكومية أو الخاصة ، التي تساعد المفرج عنهم من المؤسسة العقابية على العودة إلى احتلال مكانهم في المجتمع ، وأن تمدهم بالوثائق وأوراق الهوية الضرورية على ألا تحمل في ثناياها أي دليل على ماضيهم ، كما أن مساعدتهم في تأمين المسكن والعمل المناسبين سوف يضمن بصورة كبيرة احتمالية عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى . ويعد توفير فرص العمل لهم مساهمة في ضمان مورد مالي يكفي لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم ولأسرهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم .

٤ ـ يجب أن تتاح للممثلين الذين تعتمدهم الأجهزة المذكورة إمكانية دخول المؤسسة العقابية والالتقاء بالمسئولين عن المؤسسة العقابية ، ويجب أن يستشاروا بشأن مستقبل السجين منذ بداية تنفيذ عقوبته .

٥ ـ يجب التنسيق بين الهيئات ذات العلاقة بقدر الإمكان لتوحيد الجهود لكل منتفع بجهودها من المفرج عنهم على أفضل وجه (المركز العربي ، ١٤١٦١ ، ص٤٠٦) .

إن عمليات إعداد النزيل للخروج من المؤسسة العقابية يعد من أهم واجبات المؤسسة العقابية حيث إن ربط النزيل بالعالم الخارجي يعد من العمليات المكملة للبرامج الإصلاحية. فلو أحس السجين بمشاعر الحب والحنان من جانب أسرته ويشعر بالأمن والأمان فإن ذلك سوف ينعكس أثره في نهاية المطاف على حسن استجابته لكافة الأمور خلال فترة إيداعه المؤسسة العقابية. ومما يساعد كذلك على إمكانية خلقه كمواطن صالح في المجتمع. ومن ثم فقد استقرت الآراء حديثا على أن إيداع المذنب بالمؤسسة العقابية لا يعني أبداً عزله عن المجتمع وبيئته الأسرية، إذ يجب أن يكون هناك ارتباط دائم بين النزيل ومجتمعه، وأسرته، فيسمح لها بزيارته في المؤسسة العقابية، هذا بالإضافة إلى السماح لها أو لأصدقائه بمراسلته في المؤسسة العقابية ومراسلته لهم أيضا (رمضان، ١٩٩٥ ص ١٩٦).

ولكي يتم تنفيذ هذه البرامج في المؤسسات العقابية بطريقة منظمة وجب أن نخطط على ضوء الأسس التالية:

١ ـ أن يكون لكل مؤسسة عقابية مجلس يشرف عليه المدير ويتكون من أحد ضباطها وأخصائي اجتماعي وواعظ ومهندس وذلك لتخطيط البرامج الإصلاحية والإشراف على تنفيذها.

٢ ـ التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات العقابية حتى يقف جهاز كل مؤسسة على ما تقوم به المؤسسات الأخرى ومن ثم يستفيد كل جهاز من خبرات الآخر وألا تقتصر على المستوى المحلي بل يجب التعاون في هذا المجال على المستوى العربي كذلك الإطلاع على الخبرات والتجارب الدولية بهذا الشأن.

٣ ـ جميع المشتغلين في المؤسسة العقابية يجب أن تتوفر لديهم الحد الأدنى من الفهم المشترك لسياسة المؤسسة وإجرائها وعملياتها الإدارية والفنية

المختلفة هذا بالإضافة إلى التنظيم والتعاون بين كافة عناصر جهاز المؤسسة وذلك من خلال توفر دليل للعمل يحدد فيه واجبات جميع أفراد الفريق .

٤ ـ كل من يعمل في هذا الميدان من الرعاية الاجتماعية يجب أن تتوافر لديه المؤهلات المناسبة فضلا عن الاستعداد والتدريب قبل بدء العمل وأثناءه وبذلك يمكن الحصول على أحسن مستوى من الخدمات .

٥ ـ يجب أن تدار المؤسسة في جو تسوده المرونة والعلاقات الإنسانية الطبيعية وأن تخلو من العنف والإيذاء والإكراه كما يجب أن يتخذ السلوك المخالف من السجين أساسا لإعادة دراسته من جديد وبالتالي تعديل وتنظيم خطة علاجه .

٦ ـ إتاحة الفرصة للمسجونين للمساهمة والاشتراك في إدارة شئون حياتهم في المؤسسة بما يحقق لهم التدريب على تحمل المسئولية والأخذ والعطاء والخضوع للقوانين (البخشونجي ، د . ت ، ص ٢٨٣) .

ونظراً لأن عملية الإعداد للحياة الجديدة لا تبدأ بعد الإفراج عن النزيل ولكن منذ دخوله المؤسسة العقابية . فإن طرق رعاية النزيل الاجتماعية يمكن تحديدها في أمور ثلاثة هي :

١ ـ دراسة مشاكل المحكوم عليه من جميع النواحي سواء كانت مشاكل أسرية أو اقتصادية أو نفسية بغض النظر إن كانت سابقة لدخوله المؤسسة أو حدثت بعد دخوله . وفي هذه الحالة لا يقف دور الأخصائي الاجتماعي عند مجرد الإلمام بتلك المشاكل وإنما يتجه إلى اتجاه حلولها عن طريق الاتصال بالهيئات المعنية برعاية نزلاء المؤسسات العقابية وأسرهم إذ أن في حل تلك المشاكل ما يطمئن المحكوم عليه عن استقرار

أسرته فيقبل على برامج الإصلاح والتأهيل بنفس راضية . كما يقوم الأخصائي بإقناعه بجدوى سلب الحرية في تأهيله ، وبضرورة احترامه لكل ما تفرضه المؤسسة من قواعد ونظم والتخلص مما يساوره من سخط الماضي والتطلع إلى غد مشرق ويقبل على حياة شريفة بعيدة من لوم القانون والمجتمع .

٢ـ تنظيم أوقات الفراغ لاستثمار الوقت على نحو مفيد ينأى بالمحكوم عليه عن التفكير المظلم في ماضيه ويبدد ظلمات اليأس من نفسه ويدفعه إلى الإقبال على المشاركة في برامج المؤسسة المختلفة ، الأمر الذي يساهم في استثمار ذلك الوقت في نشاط ثقافي أو ترويحي أو رياضي يجلب له الخير ، ويأتي ذلك من خلال تكوين جماعات النشاط ووضع البرامج والعمل معها من خلال طريقة العمل مع الجماعات .

٣ـ ربطه بالعالم الخارجي خلال فترة محكوميته حيث إن قيام هذه الصلة سوف يساهم في تعديل نفسيته وإراحتها مما يجعله مطمئنا على أسرته (البخشونجي ، د . ت ، ص ٢٨٩) .

يعتقد البعض أن نزلاء المؤسسات العقابية غير معرضين للمشاكل الفردية الاجتماعية نظراً لأنهم لا يختلطون مع المجتمع الخارجي وبالتالي فإن حياتهم داخل تلك المؤسسات العقابية لا تولد مشاكل لهم . قد يكون هذا افتراضاً غير أن الواقع يختلف كثيراً حيث أشار سيفيرسون (Severson) إلى أن نسبة نزلاء المؤسسات العقابية في أمريكا تتراوح بين ١٠ , ٣٥٪ من إجمال نزلاء تلك المؤسسات . وتأسيسا على ما سبق نستطيع أن نقدم مفهوما إجرائيا للخدمة الاجتماعية في محيط رعاية نزلاء المؤسسات العقابية على النحو التالي :

الخدمة الاجتماعية في محيط رعاية نزلاء المؤسسات العقابية هي خدمات مهنية في المقام الأول لها قواعدها وأصولها الفنية التي تستند على أسس علمية وحقائق تشكل الأساس المعرفي لهذه المهنة تمكن الممارسين من القيام بواجباتهم بشكل أفضل داخل المؤسسة. ويمارس الخدمة الاجتماعية في ميدان رعاية نزلاء المؤسسات العقابية أخصائيون اجتماعيون أعدوا إعدادا نظريا وعمليا في كليات ومعاهد متخصصة لتحمل مسئوليات تلك الأعمال. وتمارس الخدمة الاجتماعية في محيط رعاية نزلاء المؤسسات العقابية من خلال مؤسسات أنشئت خصيصا لرعايتهم (البخشونجي، د. ت، ص ٢٩٢).

هذا وتستند فلسفة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية على الآتي:

١ - إن عقاب المجرم بتقييد حريته وحبسه داخل المؤسسة العقابية بغرض القصاص منه هو بمثابة الفعل العقابي للجريمة. ومع أن وجود المجرم في المؤسسة العقابية أو الإصلاحية يجب أن يكون عقابيا، فإنه يجب أن يكون في الوقت نفسه نافعا ومفيدا، وهذا هو رد الفعل العلاجي للجريمة الذي تسعى برامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيقه في العمل مع النزلاء بهذه المؤسسة.

٢ - تؤمن الخدمة الاجتماعية بالفروق الفردية، فقد يرتكب اثنان أو أكثر نفس الانحراف ولكن كلا منهما يجب أن يعامل بطريقة فردية وكحالة خاصة.

٣ - كذلك لا بد من المساواة بين العملاء وعدم التفرقة بينهم لأي سبب من الأسباب سوى مقدار حاجة كل منهما يجب أن يعامل بطريقة فردية وكحالة خاصة.

٤ ـ تؤمن الخدمة الاجتماعية بكرامة الإنسان، وآدميته، وقيمه، وحقه في تلقي المساعدة، فمع أن المجرم أو المنحرف هو شخص خارج على القانون وينبغي عقابه وردعه ، إلا أنه يجب ألا تهدر كرامته وإنسانيته وحقه في تلقي الرعاية التي قد تنأى به عن العود إلى الانحراف، والأخصائي الاجتماعي برغم أنه مطالب بتقبل العميل مهما كان انحرافه إلا أن ذلك لا يعني البتة تقبل سلوكه المنحرف.

٥ ـ مساعدة العملاء في تنمية قدراتهم أو استعدادتها لمساعدة أنفسهم. فالخدمة الاجتماعية تؤمن وتسلم بأنه كلما تمكن الفرد من الاعتماد على قدراته الذاتية أمكن التفكير في طريقة تدبير شئونه وتحديد مستقبله، وكلما زاد تقديره لذاته انتعشت آماله واستعاد ثقته في نفسه.

٦ ـ الإيمان بقدرة الإنسان على النمو والتقدم نحو الأهداف الاجتماعية والذاتية، وخلال العمل مع الأفراد، والأسرة، والجماعات، والمجتمعات المحلية يميل الأخصائي الاجتماعي بصورة دائمة لتخفيف حدة القوى التي تعوق قدرة الإنسان على الحب والعطاء وتضعف مشاركته في حياة الأسرة والمجتمع وتمنعه من التمتع بمباهج الحياة والعمل على إثرائها ، (البخشونجي، د. ت، ص ٢٩٤) .

لقد تحولت رسالة المؤسسة العقابية من السلبية إلى الإيجابية ومن العقاب إلى تعديل السلوك وإكساب المهارات المهنية ورفع مستويات التعلم لدى نزلاء المؤسسات العقابية، إن هذا العمل يعني أن المؤسسة العقابية تجاوزت حد وقاية المجتمع من الخارجين على نظمه إلى المساهمة إيجابيا في تقدم المجتمع بتخريج أكبر عدد ممكن من نزلائه إلى الحياة الاجتماعية مهيئين تعليمياً ومهنيا وثقافيا واجتماعيا وصالحين بدنياً وعقليا ونفسيا لاستعادة أماكنهم السابقة في عملية الإنتاج في المجتمع ، وبناء على هذا التحول

أصبحت المؤسسة العقابية هي صاحبة القول الفصل في مصير خريجيها، واعتبر مقياس نجاحها في مدى فاعليته لإعادة المواءمة بين النزيل والحياة الخارجية في البيئة الطبيعية ليستأنف حياته فيها كمواطن صالح مرة أخرى، ذلك استلزم أن تكون المؤسسة العقابية بيئة اجتماعية يتوفر فيها بناء مقومات الشخصية، ينتقل إليها من افتقرت شخصياتهم إلى تلك المقومات على أمل أن يجدوا في هذه البيئة الجديدة ما يعيدهم إلى وضعهم الطبيعي. ويتطلب علاج الشخصية القيام بالدراسة والفحص على أسس علمية للوقوف على نواحي الضعف من مقوماتها، وتخصيص العلة لوضع العلاج على أساس من التكامل (المغربي، د. ت، ص٣١٢).

٢ . ٦ . ٥ أهمية المؤسسات الإصلاحية

تشكل المؤسسات الإصلاحية أهمية فيما يتعلق بتوفير برامج تؤهل من يرغب من نزلائها لإعدادهم لحياة جديدة بعد الإفراج عنهم مؤهلين بمستويات تعليمية أفضل وبمهارات مهنية تسهل عليهم فرص الحصول على عمل.

غير أنه يجب إدراك أن المؤسسات الإصلاحية ليست أداة سحرية تعمل على تعديل سلوك نزلائها، ولكنها تعمل من خلال برامجها المباشرة على إتاحة الفرصة لمن يرغب في التأهل والتعلم في الاستفادة، كما أنها من خلال البرامج المساندة كالبرامج الإرشادية في إتاحة الفرصة لمن يرغب في التوبة. ولعل كثيراً من الدراسات التي تمت على قياس نسبة العود إلى الجريمة من الذين تم الإفراج عنهم تشير إلى أن نسبة العود مرتفعة لكل من التحق بالبرامج التأهيلية أو لمن لم يلتحق بها، إلا أن العائدين إلى الجريمة من الذين سبق الإفراج عنهم ولم يلتحقوا بأي برنامج تأهيلي سواء كان تعليمياً أم مهنياً أعلى بكثير من نسبة العائدين الذين سبق لهم أن التحقوا ببرامج

إصلاحية، فقد أشارت إحدى الدراسات أن نسبة ٧٥٪ من المفرج عنهم من سجون عادية بعد سنتين من المتابعة عادوا إلى الجريمة مقارنة بنسبة ٦٥٪ من الذين أفرج عنهم من إصلاحيات. كما أشارت الدراسة إلى حقيقة هامة وجديرة بالمراعاة وتتمثل أن نسبة ٥٣٪ من الذين عادوا بسبب ارتكابهم جرائم جديدة من المفرج عنهم من سجون عادية، مقارنة بنسبة ٤٧٪ من الذين عادوا بسبب جرائم جديدة من الذين أفرج عنهم من إصلاحيات. هذه النتيجة تؤكد مدى تأثير قضاء فترة مع مجموعة متنوعة من السجناء في اكتساب خبرات جديدة في الإجرام يطبق بعضهم تلك الخبرات بعد الإفراج عنهم (Petersila & TurnerK, 1998, p.63).

الفصل الثالث

المنهجيـــــة

المنهجيـــة

٣ . ١ تساؤلات الدراسة

استناداً إلى العرض السابق لطبيعة مشكلة الدراسة من حيث متغيراتها التابعة والمستقلة وحيث أن هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية والتي تقوم على افتراض مجموعة من التساؤلات يعتقد الباحث أن الإجابة عليها سوف تلقي الضوء على تلك الدراسة ، وفيما يلي مجموعة من التساؤلات العلمية التي يمكن أن توجه الدراسة في مراحلها المختلفة وهي على النحو التالي : ١ ـ إلى أي مدى ترتبط الخصائص العامة « الخصائص الديموجرافية» للنزلاء وبين التحاقهم بالبرامج التعليمية؟ .

٢ ـ إلى أي مدى يرتبط مستوى تعليم النزلاء وبين الاستفادة من البرامج الإصلاحية الأخرى في المؤسسات العقابية ؟ .

٣ ـ إلى أي مدى يرتبط التحاق النزلاء بالبرامج التعليمية في المؤسسات العقابية وانخفاض مستوى العنف لديهم؟ .

هذا وسوف نسلط الضوء على الوثائق والتقارير السابقة وتقارير المتابعة «حسب إمكانية توافرها» والتي تبين مدى تطور البرامج التعليمية وما إذا كانت هناك عملية تقييم للعمليات والمناهج التربوية من حيث نجاحها في رفع مستوى التعليم لدى نزلاء المؤسسات العقابية .

ونظراً لأن هذه الدراسة من الدراسات التي تتناول قضايا عدة نتيجة للتداخلات بين تلك القضايا وارتباطها بدرجات مختلفة الأمر الذي يفرض توسعاً في المعارف النظرية في الأبعاد التالية :

أ - التكوين الذاتي للأفراد وطبيعة الأسرة والمجتمع ومدى انعكاس ذلك على الفرد .

ب - طبيعة تكوين المؤسسات العقابية كمنظمات اجتماعية ورسالتها الإصلاحية في المجتمع .

ج - طبيعة البرامج الإصلاحية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسات العقابية .

ونظراً لعدم وجود قاعدة ثابتة في طريقة اختيار دولة ممثلة لكل مجموعة ، لذا سوف نعتمد على التعداد السكاني كأساس لاختيار تلك الدولة . وبهذا تكون العينة مكونة من الدول التالية وهي المغرب ومصر وسوريا والسعودية . وبذلك نصل إلى المرحلة الأولى من اختيار العينة «بالنسبة للمنهج المسحي الاجتماعي» . أما المرحلة الثانية فسوف تعتمد على :

١ - تحديد عدد المؤسسات العقابية والتي تتضمن برامج تعليمية في عواصم تلك الدول .

٢ - تحديد عدد النزلاء في كل مؤسسة عقابية «مجتمع الدراسة الفرعية» .

٣ - تحديد العينة على أساس المجتمع الكلي للدراسة ومن ثم تحديد العينة الفرعية لكل مؤسسة حسب نسبة تمثيلها (عينة عشوائية طبقية) في مجتمع الدراسة « هذه البرامج سوف تكرر مرتين ، الأولى على مستوى النزلاء من الرجال والأخرى على مستوى النزيلات من النساء» يلي ذلك استخدام عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة حسب إمكانيات المؤسسات العقابية لكل مجموع من المجاميع المختارة .

لقد كان من المفترض أن يتم تحديد العينة على النحو السابق إلا أن عدداً من الأمور جعل ذلك من المتعذر تنفيذه ومن تلك الأمور ما يلي :

١ - إن عدداً من الدول العربية التي تم تحديدها في العينة لم توافق على إجراء الدراسة الأمر الذي جعل الدراسة مقتصرة على كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية .

٢ - إن المؤسسات العقابية بكلتا الدولتين لم تمكننا من الحصول على القوائم لاجراء سحب العينة عشوائياً .

٣ - إن جميع مفردات الدراسة قد تم تحديده من قبل المؤسسات العقابية . تم مقابلة نزلاء المؤسسة العقابية في الإصلاحية المغربية إلا أنه لم يستطع الباحث مقابلة نزلاء المؤسسة الإصلاحية في المملكة العربية السعودية لكلا الجنسين .

هذا وقد كان من المفترض أن تكون هناك عينة أخرى خاصة بمنهج دراسة الحالة وهي على النحو التالي :

أ - مجموعتان من النزلاء لكل من الرجال والنساء ملتحقتان بالبرامج التعليمية وأخرى غير ملتحقة .

ب - مجموعتان من النزلاء لكل من الرجال والنسا « إجمالي أربع مجموعات» تم الإفراج عنهم الأولى سبق التحاقها بالبرامج التعليمية والثانية لم تلتحق بالبرنامج .

إلا أن الباحث لم يستطع القيام بدراسة الحالة للأسباب التالية :

١ - إنه على الرغم من أن الباحث تمكن من مقابلة نزلاء المؤسسة العقابية في المملكة المغربية إلا أن تلك المؤسسات لا تتحفظ بعناوين المفرج عنهم

ولا يوجد تنظيم لاستمرارية العلاقة بين من يفرج عنهم وبين المؤسسة الإصلاحية .

٢ ـ عدم وجود عناوين للذين سبق الإفراج عنهم لدى الإصلاحية في المملكة العربية السعودية .

٣ . ٢ متغيرات الدراسة

٣ . ٢ . ١ متغيـرات الدراسة المستقلة

الخصائص الديموجرافية للنـزلاء والتي تتضمن ما يلي :

أ ـ الجنسية .

ب ـ الجنس .

ج ـ العمر .

د ـ مستوى التعليم .

هـ ـ الحالة الاجتماعية .

و ـ الحالة المهنية .

ز ـ نوع الجريمة .

ح ـ الاستفادة من البرامج التعليمية .

الاستفادة من البـرامج التعليمية وسوف يقاس عن طريـق الالـتحاق بتلك البـرامج .

٣ . ٢ . ٢ المتغيـرات التابعة

أ ـ الالتحاق بالبرامج التعليمية «يلاحظ أن هذا المتغير سوف يقاس في التساؤل الأول على أنه متغير تابع ، وفي المتغير الثالث على أنه متغير مستقل» .

ب ـ الاستفادة من البرامج الأخرى في الإصلاحية وسوف يقاس عن طريق الالتحاق بأي برنامج تقدمه الإصلاحية عدا البرامج التعليمية .

ج ـ مستوى العنف وسوف يقاس عن طريق عدد الجزاءات التي تعرض لها النزيل خلال وجوده في الإصلاحية .

ونظراً لأن الباحث سوف يتعامل مع تلك المتغيرات (المستقلة والتابعة) بصورتها الطبيعية أي أنه لا يوجد أي تحديد لأي من تلك المتغيرات مما يعني انتفاء الحاجة لتعريفات إجرائية لها .

٣ . ٣ أداة جمع البيانات

قام الباحث بإعداد أداة لجمع البيانات تضمنت المتغيرات المتعلقة بالدراسة وبعد أن تمت عملية مراجعتها تم تحكيمها من خلال مجموعة من المحكمين لتحقيق الصدق الظاهري (Face Validity) ، وقد تم إجراء التعديلات التي رآها المحكمون . ثم قام الباحث بتطبيق الدراسة الأولية والتي تهدف إلى التحقق من جودة أداة جمع البيانات من خلال القياس الأولي لأداة جمع البيانات . وقد تم تطبيق الدراسة الأولية في جمهورية مصر «سبق أن تمت الموافقة على إجراء الدراسة وعند الرغبة في تطبيق الدراسة النهائية لم يتمكن الباحث من تحقيق ذلك» . بعد أن تم تطبيق الدراسة الأولية تمت مراجعتها من قبل اللجنة العلمية بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . وتم الأخذ بالملاحظات حتى وصلت إلى شكلها النهائي (أنظر ملحق رقم ٢) .

٣ . ٤ المجال البشري للدراسة

ينقسم المجال البشرى إلى مجموعتين خاصتين بالمنهج المسحي الاجتماعي ، وهي على النحو التالي :

١ ـ مجموعة النزلاء من الرجال الملتحقين بالبرامج التعليمية .

٢ ـ مجموعة النزلاء من الرجال غير الملتحقين بالبرامج التعليمية .

٣ ـ مجموعة النزلاء من النساء الملتحقات بالبرامج التعليمية .

٤ ـ مجموعة النزلاء من النساء غير الملتحقات بالبرامج التعليمية .

لقد كان تحديد المجال البشري يعتمد على الجانب النظري غير أنه عند البدء في الدراسة كانت هناك عوامل أخرى خارج نطاق سيطرة الباحث كان لها تأثير واضح على طبيعة العينة لكلتا الإصلاحيتين ، كما جاءت عينة المملكة العربية السعودية من النساء صغيرة نظراً لقلة أعداد النسوة في سجن النساء كما أن فترة إقامتهن في السجن قصيرة مما يثبط عزائم كثير منهن عن الالتحاق في البرامج التعليمية أو المهنية أو الإرشادية .

أما فيما يتعلق بالعينة الخاصة بمنهج دراسة الحالة فلم يتمكن الباحث من القيام بدراسة الحالة للأسباب التي سبق الإشارة إليها .

٣ . ٥ التعاريف المستخدمة بالدراسة

تستند أي دراسة علمية على مجموعة من المتغيرات التي تساعد في توضيح المقصود من القيام بالدراسة . ونظراً لأن فهم تلك المتغيرات يختلف تبعاً لطريقة التناول وللوصول إلى أرضية مشتركة بين الباحث والقارئ ، فقد تم تحديد المقصود من تلك المتغيرات وذلك من خلال تعريفها . ومن أهم تلك المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة هي :

٣ . ٥ . ١ الإصلاحيات

الإصلاحيات هي سجون تنفذ فيها برامج إصلاحية تهدف إلى تأهيل النزلاء وإعدادهم للتكيف مع المجتمع مرة أخرى من خلال تطبيق مجموعة من البرامج التعليمية والمهنية والإرشادية والترفيهية.

السجن لغة : هو بفتح السين مصدر سجن بمعنى حبس ، وبكسر السين مكان الحبس والجمع سجون. وفي التنزيل العزيز : ﴿ **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ** ﴾ (يوسف ، ٣٣). قُرِيء بفتح السين على المصدر ، وبكسرها على المكان ، والأشهر الكسر.

السجن اصطلاحا : قليل من الفقهاء من عرّف السجن «المصدر» ومن هؤلاء ابن تيمية والكاساني . قال ابن تيمية : «هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه». وقال الكاساني : هو منع الشخص من الخروج إلى أشغاله ومهماته الدينية والاجتماعية.

ويتضح من المعنى الشرعي للسجن أنه منقول عن المعنى اللغوي الدال على مطلق المنع ، فالربط بالشجرة سجن ، واللزام الإقامة في البيت أو المسجد سجن . وعليه فليس من لوازم السجن الشرعي الجعل في بنيان خاص معه لذلك ، ويتضح من المفهوم الواسع السجن أنه لا يرتبط بمكان محدد كما هو الواقع اليوم ، حيث يطلق السجن على تنفيذ الحكم في مكان محدد ومعروف معد للحبس (أبوغدة ، ١٤٠٧ ص٢٦٣).

ويعرف عبدالهادي السجن على أنه في اللغة وبفتح السين مصر سجن ، بمعنى حبس. وبكسر السين ، مكان الحبس. وفي الاصطلاح : منع الشخص من الخروج إلى أشغاله ومهماته الدينية والاجتماعية (عبدالهادي ، ١٩٩٣ ، ص ١٥).

يقول ابن خلدون في ذلك : « إن الظلم مؤذن بخراب العمران المفضي لفساد النوع وغير ذلك من سائر المقاصد الشرعية في الأحكام، فإنها كلها مبنية على المحافظة على العمران « (ابن خلدون، د. ت) ولعل ما يقصده ابن خلدون من الظلم هو ظلم الجاني على المجني عليه، وإن فساد النوع سوف يحصل إن لم يتم وقف ذلك السلوك وتقويم الجناة وإعادتهم إلى المجتمع صالحين.

تعد البرامج التعليمية في المؤسسات العقابية هى المحور الرئيس الذي تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء عليه، غير أن ارتباط ذلك المحور بمحور البرامج التأهيلية يجعل من المفيد تناول البرامج التأهيلية لكي يتم اكتمال النظرة للمؤسسة الإصلاحية. من هذا المنطلق سوف نتعرض لكل من البرامج التعليمية والتأهيلية.

يعد العمل على تأهيل النزيل للعودة صالحاً بعد تنفيذ العقوبة استمراراً لبرنامج العلاج أو التهذيب الذي طبق عليه أثناء فترة الحبس. فعملية التأهيل لا تتحقق دون متطلبات العلاج أو التهذيب. ويهدف برنامج المعاملة العقابية العلاجية- في الأصل- إلى الحفاظ أثناء تنفيذه على ما لدى النزيل من مواهب وإمكانيات وقدرات بدنية وذهنية، باعتبارها الوسائل اللازمة لتمكينه من الاندماج في المجتمع من جديد بعد الإفراج عنه، ولا يكفي- في الواقع- مجرد الحفاظ عليها بل يجب العمل على تنميتها، وتعويد النزيل على كيفية مجابهة المواقف الصعبة في الحياة، خاصة وأن الفترة التي تلي الإفراج عنه غالباً ما يصاحبها بعض التوتر النفسي من جانبه خشية نظرة المجتمع إليه.

إن الفلسفة التي تقوم عليها الإصلاحيات تتمثل في تأهيل وتعليم النزلاء لزيادة الفرصة لديهم للاندماج في المجتمع مرة أخرى. إن الجريمة لن تنخفض بصورة ملحوظة نتيجة لتنفيذ تلك البرامج فقط، لكن التفاعل بين الأفراد والمجتمع من جهة وبين مسئولي المؤسسات العقابية ونزلائها سوف يحدث تغييراً جوهرياً، (Lochhead, 1993, p.1) ذلك لن يتأتى إلا بتضافر جهود تطوعية من أفراد المجتمع وبخاصة الدعاة والمرشدين الدينين الذين عادة ما تتوفر لديهم قدرات على إقناع نزلاء تلك المؤسسات على الالتحاق بتلك البرامج .

إلا أن الإصلاح يمكن أن يحدث قبل أن يتم القبض على الجاني ومعاقبته، فلقد اتفق الفقهاء على أن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه الحد بدليل قوله تعالى ﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا من قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾** ﴾ (المائدة، ٣٤) (ابن ظفير، ج١، ١٤١٥، ص ٤٥١) . وهذا يعني أن البرامج الإصلاحية يجب ألا تقتصر على من هم داخل المؤسسات العقابية بل يجب أن تتعدى ذلك لتشمل باقي أفراد المجتمع لأن في ذلك صلاح للآخرين.

٣ . ٥ . ٢ البـرامج التعليمية

هي جميع المراحل التعليمية للتعليم العام بالإضافة إلى التعليم العالي .

٣ . ٥ . ٣ البـرامج المهنية

هي جميع البرامج التي تعتمد على إكساب مهارات فنية كالنجارة والخياطة والميكانيكا والطباعة . . . الخ .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

مقدمـــــة

بعد ما تم عرضه من مادة نظرية تناولت الإصلاحيات وبرامجها المتعددة والتي تهدف إلى تأهيل نزلائها بالقدر الذي يمكنها من الارتقاء بمستواهم لمساعدتهم على العودة إلى المجتمع مرة أخرى بصورة مقبولة . ويوضح هذا الفصل في جزئه الأول أهم الخصائص العامة للنزلاء والمتغيرات التي تلعب دوراً في حياتهم والتي يمكن أن يكون لها تأثير واضح على كل مما يلي :

١ ـ فعالية البرامج التعليمية والمهنية المقدمة من الإصلاحية .

٢ ـ درجة المشاركة في البرامج المتنوعة التي تقدم عن طريق الإصلاحية .

٣ ـ درجة الترابط بين البرامج المقدمة من الإصلاحية .

٤ ـ التأثيرات الإيجابية لتطبيق تلك البرامج .

وسوف ينقسم هذا الفصل إلى جزءان أساسيين هما :

الجزء الأول : ويتضمن عرضاً للتكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المستقلة والتابعة التي تناولتها الدراسة .

الجزء الثاني : ويتضمن قياس التساؤلات التي تضمنتها الدراسة .

لم يخضع تحديد أعداد النزلاء الذكور إلى قواعد منهجية ولكن ظروف

الجزء الأول : وصف متغيرات الدراسة

الجدول رقم (١)

التوزيع التكراري للعينة تبعاً للجنسية والجنس

الجنس	الجنسية				المجموع	
	سعودي		مغربي			
	ك	٪	ك	٪		
ذكر	١٨٩	٣٧,٤(*)	٣١٧	٦٢,٦	٥٠٦	١٠٠
أنثى	١٤	١٣,٥(*)	٩٠	٨٦,٥	١٠٤	١٠٠
المجموع	٢٠٣	٣٣,٣	٤٠٧	٪٦٦,٧	٦١٠	١٠٠

(*) النسبة هنا لمجموعة العينة لكلا الجنسين .

كل مؤسسة ساهمت في تحديد ذلك العدد حيث لم يستطع الباحث الحصول على أعداد متساوية لكلا المؤسستين العقابيتين نظراً لظروف المؤسسة العقابية في المملكة العربية السعودية ، حيث مرت الدراسة بمرحلتين من العفو الأمر الذي ساهم في فقدان نسبة ليست ببسيطة من العينة كما أن نقص كثير من استبيانات تلك الفئة والذي نتج عنه استبعاد تلك الاستبيانات ساهم في نقص عينة الذكور من المملكة العربية السعودية .

أما فيما يتعلق بالنساء ، فأعداد النزيلات بشكل عام كان قليلاً جداً ولا يقارن بأعداد النزلاء من الذكور ، ويرجع قلة عدد نزيلات السجون في المملكة العربية السعودية لعدة أسباب منها :

١ ـ أن الجريمة بين النساء بصفة عامة قليلة جداً .

٢ ـ أن فترة بقاء النزيلات قصيرة جداً مما يؤهلها للالتحاق بأي من البرامج التعليمية أو المهنية ، وبالتالي تقل الفائدة من مقابلتهن لهذا السبب ثم قصر تطبيق الاستبيان على اللاتي حكمن بفترات عقوبة طويلة .

تشير بيانات الجدول إلى أن عدد السجناء الذكور الذين أعمارهم من

الجدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لأعمار مفردات العينة تبعاً للجنسية والجنس

توزيع الفئات العمرية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	٣٠	١٦	١	٧	٦٢	٢٠	١٨	٢٠
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	١٣٧	٧٢	٨	٥٧	١٨١	٥٧	٣١	٣٤
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	١٧	٩	٤	٢٩	٦٦	٢١	٢٣	٢٦
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠	٤	٢	١	٧	٦	٢	١١	١٢
من ٥٠ فأكثر	١	١	-	-	٢	١	٧	٨
المجموع	١٨٩	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٧	١٠٠	٩٠	١٠٠

٢٠ إلى أقل من ٣٠ بلغ ٣١٨ نزيلاً ونسبتهم ٨ , ٦٢٪ من إجمالي عينة الذكور ، في حين أنه بلغ عدد النزيلات لنفس تلك العينة ٣٩ نزيلة وبنسبة ٣٧ , ٥٪ ، في حين أن أعداد النزلاء الذكور والإناث والذين تجاوزت

أعمارهم الأربعين سنة لا يشكلون نسبة واضحة من إجمالي عدد النزلاء خاصة الذكور منهم حيث بلغت نسبة ممن هم فوق سن الأربعين ٢ , ٦٪ وبلغت نسبة الإناث ١٨ , ٢٪ ويلاحظ من هذا الجدول الأمور التالية :

١ ـ أن ارتفاع نسبة النزلاء بين العينة العمرية الثانية (من ٢٠ إلى أقل من ٣٠) قد يرجع لما تتسم به هذه المرحلة من عدم نضج حيث إن هذه الفئة العمرية تمثل نقلة في السلوك لأنها تعد نقلة بين مرحلة المراهقة ومرحلة الشباب إلى مرحلة الاعتماد على النفس وبداية لمرحلة جديدة في الحياة والتي تتمثل في تحمل المسئولية مباشرة في وضع قد لا يساعدهم على التكيف مع الظروف التي يمرون بها ولعل الجداول التالية والتي تقيس أهم السمات الديموجرافية تلقي مزيداً من الضوء على سبب تركز معظم نزلاء المؤسسة العقابية السعودية والمغربية في تلك الفئة .

٢ ـ أنه على الرغم من أن نسبة ليست بسيطة من الإناث تقع في نفس تلك الفئة (٢٠ إلى أقل من ٣٠) إلا أن وضع الإناث يختلف فهناك نسبة ليست بالبسيطة ممن تقع أعمارهن بين (٣٠ إلى أقل من ٤٠) أكبر بكثير من نسبة الرجال «لكلتا الفئتين العربيتين» ولعل ارتفاع نسبة الإناث قد يعود إلى طبيعة الجرائم النسائية التي يعود سبب اقترافها إلى عامل الغيرة حيث تقدم المرأة في العمر قد يقلل اهتمام زوجها بها وقد يرجع ذلك لاهتمامه بامرأة أخرى .

٣ ـ يتضح أن نسب توزيع النزلاء من الذكور والإناث يكاد يكون متساوياً وأن تلك النسب ليس لها تأثير حيث أن التغير بين تلك النسب ليس كبيراً . وتتفق نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الفئات العمرية مع دراسة (عراقي، ١٤١٠) حيث إن غالبية العينة التي أجرى الدراسة عليها تقع في نفس الفئة وهي ٢٠ إلى ٢٩سنة .

لعل بيانات هذا الجدول تشير إلى أمور كثيرة أبعد من حدود هذه

الجدول رقم (٣)

التوزيع التكراري للمستوى التعليمي لمفردات العينة تبعاً للتغيير الجنسي والجنسية

مستوى التعليم	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٧	٤	٤	٢٩	٣٧	١٢	٤٠	٤٤
ابتدائي	٦٣	٣٣	٤	٢٩	٩٤	٢٩	١٦	١٨
متوسط	٨٣	٤٤	٣	٢١	٥١	١٦	٧	٨
ثانوي	٢٥	١٣	٣	٢١	١١٧	٣٧	١٩	٢١
جامعي	١٠	٥,٥	-	-	١٣	٤	٧	٨
عال	-	-	-	-	-	-	١	١
غير محدد	١	٠,٥	-	-	٣	١	-	-
المجموع	١٨٩	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٤٢	١٠٠	٩٠	١٠٠

الدراسة ، فالنسب العالية للمستويات المتدنية فيما يتعلق بالتعليم ، حيث إنها تعكس واقع مجتمعين مرتين . إن ارتفاع نسبة النزلاء من كلا الجنسين تثير تساؤلات كثيرة ولكن قبل الخوض فيها يجب الإشارة إلى أهم ما يبرزه هذا الجدول من نتائج والتي من أهمها :

١ ـ إن نسبة الأمية لدى الذكور منخفضة جداً ، في حين أنها مرتفعة جداً

بالنسبة للنساء وخاصة في المجتمع المغربي .

٢ ـ ارتفاع نسبة ذوي التعليم المتوسط «مادون الثانوي» حيث بلغت ما يقارب من ٠٥٪ بالنسبة للذكور وما يقارب من ٢٩٪ بالنسبة للإناث .

٣ ـ انخفاض نسبة ذوي التعليم العالي لكلا الجنسين من الذكور والإناث .

٤ ـ تقارب مستويات التعليم بين كل من المجتمع السعودي والمجتمع المغربي عدا بعض الفوارق فيما يتعلق بالمرحلة المتوسطة حيث إن نسبة أعداد النزلاء السعودينن مرتفعة مقارنة بأعداد النزلاء في المجتمع المغربي .

من خلال تلك النتائج والتي تتفق مع كثير من الدراسات التي تم الرجوع عليها ، حيث تشير دراسة التركي إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النزيلات (٤٩ ,٣٪) ، أما دراسة زهير والتي تشير إلى أن ٣٣٪ من أطفال العرب لاتتوفر لهم مقاعد دراسة ـ إلا أن نسبة كبيرة منهم تصل إلى ٤٣٪ يتسربون من الدراسة ، ولعل هذا يفسر سبب ارتفاع أعداد النزلاء من ذوي التعليم المتوسط تصل بنسبة إلى ٦٠٪ من الذكور و ٢٩٪ من الإناث وهذا التسرب ساهم في دفع البعض منهم لارتكاب الجريمة .

كما أكدت دراسة العراقي ذلك حيث ذكر أنه لا يوجد أحد من أفراد عينة مدمن مخدرات يحمل شهادة أعلى من الثانوية العامة كما أن الدراسات في المجتمعات الغربية أكدت انخفاض مستويات التعليم لدى نزلاء المؤسسات العقابية في تلك المجتمعات حيث أكد (RYAN.1998) أنه يجب عند تعميم البرامج التعليمية مراعاة ارتفاع نسبة ذوي التعليم المنخفض .

إن الحقيقة التي يجب التعامل معها أن التعليم في المجتمع العربي بصفة عامة وفي مجتمعي الدراسة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام خاصة فيما يتعلق بالتعليم داخل المؤسسات العقابية .

تشير نتائج الجدول السابق إلى قواعد نتائجه مع نتائج الجدول رقم ٢ ،

الجدول رقم (٤)

التوزيع التكراري للحالة الاجتماعية لمفردات العينة تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الحالة الاجتماعية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم يسبق له الزواج	١٤٨	٧٩	٧	٥٠	٢٤٦	٧٩	٢٩	٣٢
متزوج	٢٨	١٥	١	٧	٥٧	١٨	٤٥	٥٠
متزوج بأكثر من زوجة	٢	١	-	-	٣	١	-	-
أخرى	٩	٥	٦	٤٣	٧	٢	١٦	١٨
المجموع	١٨٧	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٣	١٠٠	٩٠	١٠٠

حيث يتضح أن نسبة كثيرة من النزلاء لم يسبق لهم الزواج حيث بلغ عددهم ٣٩٤ نزيلاً ونسبتهم ٩ , ٧٨٪ وهذه النسبة ليست مفاجئة إذا قارناها بالفئة العمرية لمن هم أقل من ٣٠ سنة حيث بلغ عددهم ١٧٠ وبنسبة ٨١٪ من إجمالي العينة .

ولعل النظر إلى الجدول رقم ٢ ، و٣ ، و٤ يوضح بصورة جلية أن أغلب نزلاء المؤسسات العقابية من الذكور يتصفون بأن أعمارهم صغيرة وذوي تعليم منخفض ، كما لم يسبق لهم الزواج .

إن تلك الحقائق تعني الكثير بالنسبة لأي مجتمع ، فتلك الفئة هي أكثر

الفئات التي يتوقع لها أن يكون لها الإسهام الأكبر في تنمية المجتمع مقارنة بأي فئة عمرية أخرى . كما أن جدول الحالة الاجتماعية يكشف قدراً من الغموض المتعلق بارتفاع نسبة صغار السن في المؤسسات العقابية حيث إنهم لم يتحملوا مسئولية أحد ولم يقترن مستقبلهم بأسرة وبالتالي فإن انحرافهم قد يكون أكثر توقعاً إذا توفرت عوامل أخرى مقارنة بأي فئة من الفئات الأخرى ، فالارتباط الأسري عامل من العوامل التي تحول دون الدخول في عالم الجريمة .

أما ما يتعلق بنزيلات المؤسسات العقابية حيث إن ٢ , ٤٤٪ منهن متزوجات وهذه النتيجة تتفق مع جدول رقم ٢ والمتعلق بالفئة العمرية حيث يتضح من ذلك الجدول أن النزيلات من الفئة العمرية أكثر من ثلاثين نسبة تبلغ ٤٤٪ تقريباً . لكن في نفس الوقت كان من المتوقع أن المنتمية إلى أسرة تكون الجريمة منخفضة لديهن لما تضيفه الأسرة من جو الاطمئنان وإشباع كثير من الحاجات ، لكن قد يكون نوع الجريمة المرتبط بالغيرة سبباً في وقوع نسبة كبيرة من فئة المتزوجات في الجريمة .

تعد الجرائم المالية والجرائم المرتبطة بالمخدرات كالتهريب أو الترويج من أكثر الجرائم المرتبطة بنزيلات المؤسسة العقابية المغربية لما لتلك الجرائم من دور فعّال في توفير دخل سريع ومرتفع في آن واحد (انظر جدول رقم ٦) .

إن من المتوقع أن يحتل هذا النوع من الجرائم مراتب متقدمة في عالم الجريمة مع ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي ، بل يمكن أن تقول إن الجرائم المالية وجرائم المخدرات سوف يعكسان الوضع الاقتصادي لأي مجتمع .

تعد الحالة المهنية مؤشراً هاماً في مجال التعرف على طبيعة الممارسة العملية للنزلاء قبل اقتراف الجريمة وتشير نتائج جدول رقم ٥ إلى التوزيعات للحالة المهنية لمفردات العينة حيث يلاحظ ما يلي :

الجدول رقم (٥)

التوزيع التكراري للحالة المهنية للنزلاء الذكور تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

نوع العمل	الجنسيـــــــــــــــــــــــة							
	ســــــعودي				مغربـــــــي			
	ذكـــــر		أنثـــــى		ذكـــــر		أنثـــــى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
موظف عسكري	١٨	١٠	١	٧	٧	٢	٤	٤
مـوظف أهـلـي	٢٠	١١	١	٧	٢٦	٨	٥	٦
عـــســكـــري	٣٨	٢٠	-	-	٦	٢	-	-
مـــتــقـــاعـــد	٢	١	-	-	٣	١	٥	٦
عـــمـــل حـــر	٣٧	٢٠	١	٧	١٤٢	٤٦	٣٩	٤٣,١
لا يـــعـــمـــل	١٤	٧	١٠	٧٢	٦٩	٢٢	٢٩	٣٢
طـــالـــب	٥٨	٣١	١	٧	٥٧	١٩	٨	٩
المجـــمـــوع	١٨٧	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٠٩	١٠٠	٩٠	١٠٠

تبلغ نسبة الطلاب في العينة السعودية ٣١٪ في المقابل لا يتجاوز ١٩٪ لعينة النزلاء في المؤسسة العقابية المغربية . إن ارتفاع نسبة الطلاب في كلا المجتمعين يشكل علامة استفهام . إن هناك عوامل كثيرة مرتبطة في ارتفاع نسبة الطلاب ومن أهم هذه العوامل صغر السن عند الذكور من النزلاء في كل من المجتمع السعودي والمجتمع المغربي ، ولعل هذا يفسر ارتفاع النسبة .

كما وتأتي الأعمال الحرة في المجتمع المغربي بالنسبة للذكور في المرتبة الأولى حيث تصل نسبة من يزاول تلك الأعمال إلى ٤٦٪ وتعد هذه النسبة كبيرة ، غير أنه يجب مراعاة أن الأعمال الحرة تفهم على أساس أي عمل يزاوله الفرد بنفسه ويدخل ضمن هذه الفئة أعمال المباسط الصغيرة والبيع عن طريق التجوال وهي مهن لا تدر أرباحاً كبيرة ، بل إنها في بعض الأوقات قد تكون وسيلة لارتكاب أعمال إجرامية مثل توزيع المخدرات ، في حين أن أصحاب الأعمال الحرة في المجتمع السعودي لا تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ وهي أيضاً نسبة عالية .

ويلاحظ من الجدول أن المهنة قد لا يكون لها تأثير في اقتراف الجريمة ، فيلاحظ أن نسبة العسكريين في المجتمع السعودي تصل إلى ٢٠٪ من العينة وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة العسكريين في المجتمع المغربي حيث تصل نسبتهم إلى ٢٪ . ولعل الشيء غير المتوقع في نتائج هذا الجدول انخفاض نسبة غير العاملين حيث تصل نسبتهم في المجتمع السعودي إلى ٧٪ في حين أنها مرتفعة في المجتمع المغربي حيث تصل إلى ٢٢٪ .

إن من المتوقع أن تمثل هذه الفئة النسبة الأعلى في التوزيع لأن الجريمة عادة مرتبطة بالجانب المادي وبالتالي فإن عدم العمل يعني الحاجة إلى المال ، ولعل النزلاء عند إجاباتهم على هذا السؤال قد حددوا طبيعة العمل في الفترةالسابقة ولكن كان من المفترض أن يحدد طبيعة النشاط قبل دخول السجن ، ولكن في المقابل يوضح الجدول التالي أن كثيراً من الجرائم المقترفة هي جرائم مالية أو مرتبطة بالجانب المادي وهو أمر يعزز افتراضنا ، حيث إن الجرائم المرتبطة بالمال بنحو ٤٢٪ في المجتمع السعودي و ٥٠٪ في المجتمع المغربي .

ومن هذا يمكننا القول إن تلك العينة التي تعمل أو لديها عمل في أي قطاع قد لا تشبع جميع احتياجاتها من ذلك المصدر وبالتالي تندفع إلى الجريمة لإشباع تلك الاحتياجات .

أما في الجانب الآخر والمتمثل في مجتمع النساء يلاحظ أن الفئة التي لا تعمل في المجتمع السعودي تصل إلى ٧٢٪ وفي المجتمع المغربي تصل إلى ٣٢٪ وهذا يبدو متوقعاً ، حيث إن نسبة النساء العاملات إلى الرجال في الوطن العربي صغيرة . فما زالت المرأة العربية تمثل نسبة صغيرة من القوى العاملة على مستوى العالم العربي بصفة عامة وفي المجتمع السعودي بصفة خاصة . ويوضح ذلك مستوى التعليم المتدني لها .

في المقابل نجد أن المرأة العاملة في المجتمع المغربي من النزيلات تشكل نسبة كبيرة حيث تصل نسبة من يعملن في أعمال حرة إلى ٤٣٪ تقريباً كما يوضح جدول رقم ٣ مدى انخفاض مستوى التعليم حيث إن نسبة كبيرة تصل إلى ٩٨٪ تقريباً لم تتجاوز تعليم المرحلة الثانوية ، في هذا الوقت على الرغم من ارتفاع متطلبات العمل لا يستطيع حامل الثانوية العامة الحصول على عمل يلبي الاحتياجات وبالتالي فإننا نستطيع أن نقول إن الحالة المهنية وإن كانت مرتفعة إلى حد ما فإنها بتلك المستويات المتدنية من التعليم لا تساعد على دخل يستطيع تلبية جميع الاحتياجات ، كما أن جدول رقم ٢ الذي يوضح بجلاء انخفاض العينة العمرية حيث إن أعمارهم أقل من ٣٠ سنة تصل إلى ٨١٪ وهذا مؤشر خطر لما يسبب فقدان مقدرات إنتاجية في المجتمع .

بالنظر إلى تلك الجداول الثلاث في آن واحد نستطيع أن نفسر لماذا ترتبط الجريمة بالمال كسبب مباشر لارتكاب الجريمة ، ولعل ارتفاع نسبة النزيلات المغربيات راجع لقدرتهن على العمل مباشرة في المجتمع دون قيود كبيرة .

الجدول رقم (٦)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لنوع الجريمة تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

نوع العمل	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرائم أخلاقية	٤٥	٣٠	٤	٢٩	٤٨	١٥	١٢	١٣
جرائم مرتبطة بالمخدرات	٣٠	١٩	٢	١٤	٥٧	١٨	٢٦	٢٩
جرائم مالية	٦٤	٤٢	٣	٢١	١٥٧	٥٠	٢٨	٣١
جرائم قتل	٥	٣	٤	٢٩	٥٠	١٦	٢٤	٢٧
غيرها	١٠	٦	١	٧	٥	١	١	–
لم يحدد(*)	٣٦	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٥٤	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٧	١٠٠	٩٠	١٠٠

(*) هذه الفئة لم تدخل في المجموع.

تشير نتائج جدول رقم ٦ إلى طبيعة توزيع الجرائم بالنسبة لنزلاء ونزيلات المؤسستين العقابيتين في كل من المجتمع السعودي والمجتمع المغربي ، ولعل أهم مؤشر يبينه الجدول أن الجرائم المرتبطة بالجانب المادي تشكل النسبة الأعلى في كلا المجتمعين بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء ، وعلى الرغم من أن الوضع الاقتصادي في المجتمع السعودي أعلى

بصورة كبيرة، إلا أن الجانب المادي المرتبط بالجريمة أمر متوقع وبالتالي فإن المستوى الاقتصادي في المجتمع يمكن أن يعد أحد أهم المؤشرات لتفسير ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمعات بصفة عامة.

وفي الجانب المقابل نجد أن الجرائم الأخلاقية في كلا المجتمعين ولكلا الجنسين تقريباً متقاربة إلا أنها في المجتمع السعودي أقل منها في المجتمع المغربي ولعل هذا راجع إلى أن المجتمع السعودي أكثر تحفظاً في هذا المجال حيث إن الاختلاط غير مسموح به، كما أن هناك الكثير من القيود التي تحد من الجريمة الجنسية في حين أن المجتمع المغربي أكثر انفتاحاً في أنماط من الأعمال يعاقب عليها في المجتمع المغربي، ولعل هذا يسبب تفسير انخفاض نسبة الجرائم الأخلاقية في المجتمع السعودي مقارنة بالمجتمع المغربي.

ولعل من أكثر النتائج غير المتوقعة هو ارتفاع جرائم القتل في المجتمع المغربي مقارنة في المجتمع السعودي، كما أنها عالية لدى المغربيات مقارنة بالمجتمع السعودي ولعل جرائم القتل مرتبطة بالغيرة ونظراً لما سبق ذكره من كون المجتمع المغربي أكثر انفتاحاً كما أن الاختلاط مسموح ساهم بطريقة ما بجعل جرائم القتل تحتل المرتبة الثانية في جرائم المغربيات.

في الجانب الآخر تبدو الجرائم المرتبطة بالمخدرات آخذة في الظهور في عالم الجريمة حيث إن نسبة تلك الجرائم في كل من المجتمع السعودي والمغربي متقاربة حيث تصل إلى ١٩ و ١٨ على التوالي في حين أن تلك النسبة للنزيلات السعوديات والمغربيات تصل إلى ١٤ و ٢٩ في الواقع لا يوجد سبب رئيسي يمكن أن يفسر ارتفاع النسبة.

الجدول رقم (٧)

التوزيع التكراري لمدى معرفة نزلاء المؤسسات العقابية بالبرامج التأهيلية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

المعرفة بالبرنامج	الجنسيـــــــــــــــــــــــــــة							
	ســــــعودي				مغربـــــــي			
	ذكـــــر		أنثـــــى		ذكـــــر		أنثـــــى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يعرف بوجود برنامج	١٥٥	٩٠	١٠	٧١	٢٦٤	٨٤	٦٧	٧٧
لا يعرف بوجود برنامج	١٨	١٠	٤	٢٩	٥١	١٦	٢٠	٢٣
المجـــــــــــــــوع	١٧٣	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٥	١٠٠	٨٧	١٠٠

يوضح الجدول رقم ٧ مدى معرفة نزلاء المؤسسات العقابية بتوفر برامج إصلاحية داخل مؤسساتهم ، وعلى الرغم من أن كلتا المؤسستين العقابيتين تقدمان برامج إصلاحية متنوعة ، إلا أن هناك من نزلاء تلك المؤسسات من ليس لديهم علم بتلك البرامج بنحو ١٠٪ من الذكور في المؤسسة العقابية السعودية يقابلهم ١٦٪ من الذكور في المؤسسة المغربية ليس لديهن علم بتلك البرامج ، أما فيما يتعلق بالنساء فقد بلغت نسبة من ليس لديهم معرفة بتلك البرامج ٢٩٪ و ٢٣٪ على التوالي بكل من نزيلات المؤسسة العقابية السعودية والمؤسسة العقابية المغربية .

إن تلك النتيجة غير المتوقعة فمن المفروض أن يكون جميع نزلاء المؤسسات العقابية لديهم علم بتلك البرامج حيث إنه من المفروض عند دخول النزيل المؤسسة العقابية أن يتم تعريفه بالدور الإصلاحي للمؤسسة والبرامج التي تقدمها غير أنه من خلال مقابلة المسئولين في كلتا المؤسستين أوضحوا أن المؤسسة المغربية لا يوجد بها أي أخصائي اجتماعي في حين أن العدد المتوفر في الإصلاحية السعودية من الأخصائيين الاجتماعيين لا يلبي احتياجات المؤسسة كما أن الأعمال المنوطة بهم تجعلهم يقومون بأعمال أخرى.

إن نجاح أي برنامج إصلاحي يقوم في المقام الأول على معرفة جميع النزلاء بتلك البرامج ومن ثم ومن خلال دراسة الحالة وتلبية رغبات النزلاء يتم تحديد البرنامج المناسب لكل نزيل أو نزيلة. إن هذه النتيجة قد تعكس جوانب كثيرة من أهمها:

١ - التركيز على الجانب الأمني.

٢ - إن المؤسسات العقابية ليس لديها إمكانيات كبيرة ليمكن جميع من يرغب من الالتحاق وبالتالي فإن الذين يأتون من أنفسهم ويودون الدخول بتلك البرامج فإن المحك الأول في ذلك هو إمكانيات وقدرات المؤسسة وهذا يعني أن قرارات المؤسسة قد تحول دون تأهيل كل من يرغب من النزلاء.

الجدول رقم (٨)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمدى ارتيادهم لمكتبة الإصلاحية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

ارتياد المكتبة	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائم	٩	٦	١	١٠	٩	٣	-	-
أحياناً	٣٢	٢١	٣	٢٧	٤٣	١٥	٦	١١
نادراً	٣٧	٢٥	٣	٢٧	٥٤	١٩	٢	٤
لا ارتياد للمكتبة	٧٣	٤٨	٤	٣٦	١٨٥	٦٣	٤٨	٨٥
المجموع	١٥١	١٠٠	١١	١٠٠	٢٩١	١٠٠	٥٦	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم ٨ إلى أعداد النزلاء الذين يرتادون المكتبة في كلتا العينتين ومن الجنسين . أن نتائج الجدول تبرز أمراً في غاية الأهمية ويتميز في أن الأعداد التي ترتاد المكتبة بشكل دائم قليلة جداً .

إن هذا العدد القليل يعكس المستوى التعليمي الضعيف لكثير من نزلاء المؤسسات العقابية ، فجدول رقم ٣ يوضح أن ٨١ من عينة المجتمع السعودي الذكور تعليمهم أقل من الثانوية يقابل ٥٧٪ من عينة الذكور المقارنة ، وفيما يتعلق بالنزيلات السعوديات فتبلغ نسبة من هن حاصلات على تعليم أقل من الثانوية يبلغ ٧٩٪ في حين أن نسبة النزيلات المغربيات واللاتي حصلن على تعليم أقل من الثانوية بلغت ٦٠٪ . إن هذه النسبة

المرتفعة لمستويات التعليم المتدنية التي يحظى بها النزلاء بصفة عامة سوف تنعكس بشكل واضح على ارتياد المكتبة على الرغم من وقت الفراغ الكبير الذي يمتلكه النزلاء، غير أن تلك المستويات لا تشجع على ارتياد المكتبة، كما أن ذلك يرجع لأمور أخرى ومنها أن المكتبة في الأصل لا تملك مقومات المكتبة ولا تحظى بوسائل تشجيع على القراءة، ولقد تمت زيارة المكتبة في المؤسستين العقابيتين وكانتا عبارة عن مكتبة بسيطة. وهناك أمر آخر قد يكون سبباً في عدم إقبال النزلاء على المكتبات وهو أنهم في الأصل لم يتعودوا في بداية المراحل الدراسة على ارتياد المكتبة والاستفادة من قدراتها. إن المكتبة تشكل وسيلة اتصال كبيرة بين الفرد وثقافة المجتمع وبالتالي فإنها من أكثر الوسائل التي يمكن أن تسهم في زيادة قدرة تلك المؤسسات على التأثير الإيجابي على نزلائها بطرق غير مباشرة.

الجدول رقم (٩)

التوزيع التكراري لمفردات العينة والتي التحقت ببرامج مهنية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الالتحاق ببرامج مهنية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٥٥	٩٠	١٠	٧١	٢٦٤	٨٤	٦٧	٧٧
لا	١٨	١٠	٤	٢٩	٥١	١٦	٢٠	٢٣
المجموع	١٧٣	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٥	١٠٠	٨٧	١٠٠

تشير نتائج الجدول إلى مدى مشاركة نزلاء المؤسسات العقابية في البرامج المهنية وهذه النسب المرتفعة بغض النظر عن جنسية النزيل أو جنسه تعني الأهمية الكبيرة للبرامج المهنية التي تقدمها الإصلاحيات، فارتفاع النسب تعكس الرغبة الكبيرة التي يبديها النزلاء للالتحاق بتلك البرامج، غير أن هذه النسب لا تعكس واقع تلك المؤسسات حيث إن قدرات تلك المؤسسات تحول دون تقديم برامج تأهيلية متنوعة تلبي متطلبات السوق وتحقق رغبات النزلاء.

الجدول رقم (١٠)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمدى حفظهم للقرآن الكريم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

المشاركة في حلقات حفظ القرآن الكريم	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق بحلقة حفظ	١٥٣	٨١	٨	٤٣	٤١	١٣	٣٩	٤٣
غير ملتحق	٣٦	١٩	-	٥٧	٢٧٦	٨٧	-	٥٧
المجموع	١٨٩	١٠٠	٨	١٠٠	٣١٧	١٠٠	٣٩	١٠٠

تشير نتائج الجدول إلى أن الالتحاق بحلقات حفظ القرآن الكريم في المؤسسة العقابية السعودية أعلى بكثير ممن يلتحق بتلك الحلقات في المؤسسة

المغربية بالنسبة للذكور ، أما الإناث فإن العينتين متساويتان غير أنه يلاحظ أن برامج تحفيظ القرآن الكريم في المؤسسة العقابية السعودية مخطط لها وتقع ضمن الأنشطة التي تقدمها تلك المؤسسة ، كما أن هناك تعاوناً بين تلك المؤسسة وحلقات تحفيظ القرآن خارج أسوار المؤسسة ، كما أن أنظمة السجون في المملكة العربية السعودية تمنح مزايا متعددة لحفظة كتاب الله ، فمن يحفظ القرآن كاملاً يقلل من مدة محكوميته ، هذه التنظيمات واللوائح ساهمت بلا شك بالتحاق الكثير من أفراد العينة في المجتمع السعودي بتلك الحلقات .

أما فيما يتعلق بانخفاض أعداد النزلاء في المؤسسة العقابية المغربية فهذا راجع إلى أن حفظ القرآن الكريم في تلك المؤسسة راجع لرغبات النزلاء أنفسهم وإن كانت المؤسسة تساعدهم بطرق غير مباشرة .

الجدول رقم (١١)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمتغير حضور حلقات الذكر التي تقدمها المؤسسات العقابية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

المشاركة في حلقات الذكر	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق بحلقة حفظ	١٦٠	٨٥	٢	١٤	٢١	٢	١٢	١٣
غير ملتحق	٢٩	١٥	١٢	٨٦	٢٨٦	٩٨	٧٨	٨٧
المجموع	١٨٩	١٠٠	١٤	١٠٠	٣٠٧	١٠٠	٩٠	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (١١) إلى ارتفاع نسبة النزلاء الذكور في المؤسسة العقابية السعودية حيث إن ما نسبته ٥٨٪ من نزلاء تلك المؤسسة يحضرون حلقات الذكر في حين أن ٧٪ من عينة المؤسسة العقابية المغربية سبق أن حضروا حلقات ذكر ويرجع ذلك إلى ما يلي :

١ ـ إن البرامج الإرشادية في المؤسسات العقابية تقدمها متعاونة مع الإدارة العامة للسجون حيث تزودهم بالواعظين ضمن جدول زمني منتظم كما أن المسئولين في تلك المؤسسة يشجعون النزلاء على الالتحاق بتلك الحلقات في حين أن المؤسسة العقابية المغربية تعاني من قصور في تنظيم هذا النوع من البرامج الإرشادية حيث إن تلك الحلقات لا تعقد إلا على فترات زمنية متباعدة كما أن للعدد الهائل لنزلاء تلك المؤسسة لا يتيح الفرصة لجميع النزلاء للالتحاق بتلك الحلقات الأمر الذي يساهم في محدودية الاستفادة من تلك الحلقات على الرغم من أن كثيراً من المؤسسات العقابية على مستوى العالم بدأت في التركيز على برامجها الإصلاحية على البرامج الدينية نظراً لما تحققه تلك البرامج من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على سلوكيات النزلاء ، فتلك البرامج لاقت تقبلاً كبيراً من نزلاء المؤسسات العقابية بصفة عامة .

٢ ـ الحالة النفسية للنزلاء بعد دخولهم المؤسسات العقابية يجعلهم يفكرون في التخلص من هذا الواقع فيلجأون إلى تلك الحلقات لما لها من تأثير مباشر على نفسياتهم حيث تساهم تلك الحلقات في رفع معنوياتهم .

إن نجاح تجربة البرامج الإرشادية في المؤسسة العقابية السعودية تعني الكثير بالنسبة لنزلاء تلك المؤسسات وبالتالي فإن تعميم تلك التجربة على مستوى الوطن العربي قد يضفي كثيراً من الفائدة على النزلاء ويساعد المؤسسات العقابية في نفس الوقت على أداء رسالتها .

الجدول رقم (١٢)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمدى التحاقهم في البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

البرنامج التعليمي	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
محو أمية	١٣	١٢	١		٦	٦	١١	٤٤
المرحلة الابتدائية	٣٣	٣٠	-		٣٣	٣٣	٣	١٢
المرحلة المتوسطة	٣٧	٣٤	-		٣٥	٣٥	٣	١٢
المرحلة الثانوية	١٩	١٧	-		٢٣	٢٣	٥	٢٠
المرحلة الجامعية	٧	٧	-		٤	٣	٣	١٢
الأخرى	-	-	-		-	-	-	-
المجموع	١٠٩	١٠٠	١		١٠١	١٠٠	٢٥	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (١٢) إلى أن إجمالي أعداد السعوديين الملتحقين في برنامج محو الأمية من الذكور بلغ ٣١ نزيلاً في حين أن عدد النساء بلغ نزيلة واحدة يقابله من الجانب المغربي ٦ نزلاء من الذكور و ١١ نزيلة من النساء المغربيات ، وبمقارنة هذه الأعداد بجدول رقم (٣) يتضح أنه على الرغم من انخفاض مستوى الأمية في عينة المجتمع المغربي إلا أن ٦

نزلاء فقط هم الذين التحقوا في برنامج محو الأمية، أما فيما يتعلق ببرنامج تعليم المرحلة المتوسطة . ففي مقارنة جدول رقم (١٢) مع جدول رقم (٣) يتضح فقط أن نصف العينة من الذكور السعوديين ممن مستواهم التعليمي في المرحلة الابتدائية ملتحقون في هذه المرحلة أما فيما يتعلق بالنساء السعوديات فلم تلتحق أي واحدة منهن في هذه المرحلة في هذا البرنامج في حين أن خمس العينة النسائية المغربية ملتحقات بهذا البرنامج . أما فيما يتعلق بالنساء السعوديات فلم يلتحق منهن أحد في المراحل التعليمية كافة عدا «محو الأمية» في حين أن النساء المغربيات يبدين مشاركة أكثر في الالتحاق بتلك البرامج وخاصة المراحل المتقدمة .

مما سبق يتضح أن إجمالي عدد الملتحقين في البرامج من السعوديين بلغ ١٠٩ نزيلاً وتبلغ نسبتهم ٥٨٪ تقريباً في حين تبلغ نسبة الذكور المغاربة الملتحقين في البرامج التعليمية ٣٢٪ أما نسبة إقبال السعوديات على البرامج التعليمية فلم يتجاوز ٧٪ في حين بلغت نسبة النساء المغربيات المشاركات في البرامج التعليمية ٨٢٪ ، وفي مقارنة هذه النسب بالنسب العالية للتعليم المنخفض في جدول رقم (٣) حيث تبلغ نسبة من هم حاصلون على تعليم أقل من الثانوي ٨١٪ بالنسبة للذكور السعوديين و ٧٩٪ بالنسبة للإناث السعوديات و ٥٧٪ بالنسبة للذكور المغاربة و ٧٠٪ بالنسبة للمغربيات . من هذه النسب يتضح ما يلي :

١ - إن مستوى التعليم بالنسبة للذكور أعلى بين الذكور السعوديين .

٢ - إنه لا يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً بين النزيلات السعوديات والنزيلات المغربيات .

من خلال تلك المقارنة نتساءل عن عدم استحواذ البرامج التعليمية داخل المؤسسات العقابية على اهتمام فئة كبيرة من النزلاء ذوي المستويات

المتدنية «بغض النظر عن الجنس والجنسية» وعن عدم التحاقهم بتلك البرامج .

إن هذا الأمر يتطلب من المؤسسات الإصلاحية في كلا المجتمعين بذل مزيد من الجهد لحث النزلاء على الالتحاق بتلك البرامج وذلك لرفع مستواهم التعليمي .

ومن خلال زيارة الباحث للمؤسستين الإصلاحيتين ومن خلال لقائه مع المسئولين عن تلك البرامج اتضح الآتي :

١ ـ إن جميع البرامج التعليمية هي برامج اختيارية بمعنى أن النزيل هو الوحيد الذي يقرر إذا كان يرغب في الالتحاق بأي برنامج تعليمي أم لا .

٢ ـ إن قدرات المؤسسة العقابية على توسيع قدراتها في تنفيذ البرامج التعليمية يعترضه بعض العقبات كقدرات وإمكانات المؤسسة العقابية وتعاون الجهات المختصة عن التعليم في مجتمعي الدراسة في توفير المدرسين ومستلزمات التعليم .

مما سبق يتضح أن التعليم في المؤسسات العقابية ليس مسئولية المؤسسة العقابية وحدها بل حتى مسئولية مشتركة بين تلك المؤسسات والجهات التعليمية لإتاحة أكبر قدر من المشاركة في هذه البرامج وهذا الأمر يمكن أن يتحقق من خلال التنسيق المشترك وتزويد ودعم المؤسسات العقابية بالإمكانية المادية والبشرية .

الجدول رقم (١٣)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى الاستفادة من البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

مدى الاستفادة من برامج محوالأمية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
استفادة عالية	١٠	٢١	١	١٢,٥	-	-	٥	
استفادة متوسطة	١٥	٣١	-	-	١		-	-
استفادة محدودة	١	٢	-	-	٢		٢	
استفادة ضعيفة	٥	١٠	٧	٨٧,٥	٢		٣	
لا توجد استفادة	١٧	٣٦	-	-	٢		١١	
المجموع	٤٨	١٠٠	٨	١٠٠	٧		٢١	

تشير نتائج هذا الجدول إلى مدى استفادة النزلاء من تلك البرامج غير أنه يجب أن نشير إلى أن الأعداد في هذا الجدول لا تمثل الملتحقين في الوقت الراهن بل تمثل جميع أعداد الذين التحقوا في البرنامج سابقاً خلال فترة من الفترات التي دخلوا فيها المؤسسة العقابية بمعنى أنه يجب ملاحظة أنه قد يكون هناك أعداد من النزلاء في مراحل تعليمية أخرى لكنهم سبق لهم الالتحاق في برامج محو الأمية من قبل ، ونظراً لأن اولئك الأفراد بصفة

عامة قليلون أو محدودون مقارنة بأعداد النزلاء فإنه من الصعب أن يقبل ذلك التقييم على أنه تقييم يمثل مجموعة النزلاء .

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن درجة الاستفادة من تلك البرامج قد لا تبدو مشجعة حيث إن الذين استفادوا استفادة عالية بلغ ١٦ نزيلاً ونزيلة من إجمالي ٤٩ نزيلاً ونزيلة إلى القيام بدراسة تقويمية للبرامج الإصلاحية المقدمة في المؤسسات العقابية . لذا فإن تقويم تلك البرامج سوف يمكن الجهاز الإشرافي في تلك المؤسسات على تطوير تلك البرامج بما يتناسب والأهداف الموضوعة المطلوب تحقيقها لأهداف هذا البرنامج .

جدول رقم (١٤)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى الاستفادة من البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية (برامج المرحلة المتوسطة)

مدى الاستفادة من برامج المرحلة المتوسطة	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
استفادة عالية	١٤	٤٥	-	-	٨	٢٥	١	١٠
استفادة متوسطة	١٥	٢٩	-	-	٢١	٦٦	-	-
استفادة محدودة	٢	٤	-	-	١	٣	-	-
استفادة ضعيفة	٤	٨	-	-	١	٣	-	-
لا توجد استفادة	١٨	٣٤	-	-	١	٣	٩	٩٠
المجموع	٥٣	١٠٠	-	-	٣٢	١٠٠	١٠	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (١٤) إلى أن درجة الاستفادة العالية من تلك البرامج محدودة وهي نفس النتيجة التي أحرزها جدول رقم (١٣) إلى حد كبير مما يثير تساؤلاً هاماً حول فاعلية الاستفادة من تلك البرامج نظراً للتكلفة الكبيرة والمتمثلة في إعداد هذه الخدمة داخل المؤسسة العقابية .

إن هذه النتائج توضح أنه يوجد قصور في مدى الاستفادة غير أنه من المتعذر تحديد سبب قصور تلك البرامج وأن الالتحاق بتلك البرامج لا يعني الاستفادة من هذا البرنامج .

إن عدم الاستفادة الكبيرة من البرنامج يعني هدر كثير من القدرات المالية للمجتمع .

الجدول رقم (١٥)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى الاستفادة من البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية (برامج المرحلة الثانوية)

مدى الاستفادة من برامج المرحلة الثانوية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
استفادة عالية	١٢	-	-	-	١١	-	-	-
استفادة متوسطة	١١		-	-	١٦		-	-
استفادة محدودة	٢		-	-	٩		-	-
استفادة ضعيفة	٦		-	-	٩		-	-
لا توجد استفادة	١٨		-	-	٤		-	-
المجموع	٤٩		-	-	٤٩		-	-

تشير نتائج جدول رقم (١٥ إلى ما سبق أن أشار إليه الجدولان السابقان (١٣ ، ١٤) من حيث مدى الاستفادة العالية من البرامج التعليمية يعني أن هناك مشكلة ما متعلقة بتلك البرامج على الرغم من أنه تمت زيارة المدرسة في الإصلاحية بالمؤسسة العقابية المغربية ، فالفصول تتوفر فيها جميع الوسائل التعليمية كما أن هناك مكتبة ، وقد تمت مقابلة المدرسين بتلك المدرسة ولم يبدوا أي ملاحظات تتعلق بالمستوى التعليمي غير أن قرارات تلك المدرسة لا تُمكّن من يرغب في الدراسة من تحقيق تلك الرغبة .

لقد كان من المتوقع أن تكون الاستفادة عالية نظراً لأن هذه المرحلة تعني مفترق طرق فالوصول إليها يعني فتح المجال أما التعليم العالي والذي سوف يساهم في قدرة النزيل على الالتحاق بعمل بعد الإفراج عنه .

الجدول رقم (١٦)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى الاستفادة من برامج تحفيظ القرآن الكريم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

مدى الاستفادة من برامج تحفيظ القرآن الكريم	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
استفادة عالية	٣٨	–	–	–	–	–	–	–
استفادة متوسطة	٢٠		–	–	٦		–	–
استفادة محدودة	٢		–	–	٤		–	–
استفادة ضعيفة	٦		–	–	٢		–	–
لا توجد استفادة	–		–	–	١١		–	–
المجموع	٦٦		–	–	٢٣		–	–

قبل التعرض لنتائج هذا الجدول يجب الإشارة إلى أن المؤسسة العقابية المغربية لا تقدم برامج لتحفيظ القرآن الكريم بل إنها برامج فردية تتبع رغبة النزيل وبالتالي فلن تقوم بأي مقارنة بين المؤسستين ولكن سوف نتعرض للنتائج المتعلقة بالمؤسسة العقابية السعودية حيث تشير نتائج الجدول إلى ارتفاع أعداد الذين استفادوا من هذا البرنامج حيث بلغ عددهم ٣٨ نزيلاً وهذا يعني أن هذا البرنامج يلقى تقبلاً من قبل النزلاء.

ولعل الفلسفة التي يقوم عليها هذا البرنامج والمتمثلة في أن النزيل يحصل على عفو عن نصف مدة محكوميته في حالة حفظه للقرآن الكريم ، كما أنه يحصل على عفو عن مدة محكوميته تبعاً لعدد الأجزاء التي يحفظها ، فكل جزء سوف يقلل من مدة محكوميته.

إن هذه البرامج تلقى إقبالاً كبيراً من النزلاء ، لذا فإن تعميم تلك البرامج في المؤسسات العقابية بغض النظر عن سبب الالتحاق بتلك البرامج سوف يساهم في التأثير على سلوكيات النزلاء وبالتالي زيادة احتمال عودتهم إلى المجتمع مرة أخرى صالحين.

الجدول رقم (١٧)
التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى الاستفادة
من برامج الوعظ والإرشاد تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

مدى الاستفادة من برامج الوعظ والإرشاد	الجنسيـــــــــــــــــــــــة							
	ســـــــعودي				مغربـــــــي			
	ذكـــر		أنثـــى		ذكـــر		أنثـــى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
استـفـادة عـالـيـة	٣٠	–	٢		–	–	–	–
استفـادة مـتـوسـطـة	١٨		–	–	٦		–	–
استـفـادة مـحـدودة	٧		–	–	٤		–	–
استـفـادة ضـعـيـفـة	١		–	–	١		–	–
لا تـوجـد اسـتـفـادة	–		٧		١٢		–	–
المجـــــمـــــوع	٥٦		٩		٢٣		–	–

تشير نتائج الجدول رقم (١٧) إلى مدى الاستفادة الكبيرة من هذا البرنامج الإرشادي ، فنلاحظ أن الذين استفادوا من هذا البرنامج استفادة عالية بلغ ٣٠ نزيلاً ، كما أن الذين استفادوا استفادة متوسطة بلغ ١٨ نزيلاً أي أن أغلب مفردات العينة من الذكور في المؤسسة العقابية السعودية قد استفادوا بدرجة ما من تلك البرامج في حين أنه في المقابل نجد أن الذين استفادوا من البرامج الإرشادية في المؤسسة العقابية المغربية قليل جداً . ولقد

قام الباحث بلقاء المشرفين على تلك البرامج عن سبب قلة أعداد الذين يستفيدون من تلك البرامج ، فعللوا ذلك بالآتي :

١ ـ إن تلك الحلقات تعقد على فترات زمنية متباعدة .

٢ ـ إن الأعداد التي يمكن أن تحضر تلك الحلقات محددة وبالتالي لا تتاح الفرصة لكل من يرغب الحضور بالحضور .

٣ ـ نتيجة لازدياد أعداد السجناء في المؤسسة العقابية أدى الأمر إلى استغلال بعض المرافق المخصصة لذلك النشاط كما هي للنزلاء .

إن التجربة السعودية بتطبيق هذه البرامج جديرة بأن تقيم ، فمن الملاحظ أن الاتجاه نحو زيادة البرامج الإرشادية والدينية آخذ بالنمو في كثير من المؤسسات العقابية على مستوى أغلب المجتمعات عامة والمجتمعات الغربية خاصة . إن هناك زيادة كبيرة في تطبيق تلك البرامج وهذا راجع بالطبع للتأثيرات التي تحدثها تلك البرامج على سلوكيات النزلاء وتقلل مستوى العنف لدى النزلاء . هذا الأمر يمكن التحقق منه لو تم تطبيق دراسة تجريبية على مدى تأثير تلك البرامج على سلوك النزلاء .

الجدول رقم (١٨)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى تأثير البرامج التعليمية عليهم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

مدى الاستفادة من البرامج التعليمية	الجنسيـــــــــــــــــــــــــة							
	ســــــعودي				مغربـــــــي			
	ذكــــر		أنثـــــى		ذكــــر		أنثـــــى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تـــأثـــيـــر عـــال	٤٦	-	-	-	٦٣	-	٢١	
تـأثـيـر مـتـوسـط	٣		١		٧		-	-
تـأثـيـر مـحـدود	٩		١		٤		-	-
لا يـوجـد تـأثـيـر	٢٣		٨		٦٣		١٣	
المجــــمـــــوع	٨١		١٠		١٣٧		٣٤	

تشير نتائج جدول رقم (١٨) لمدى تقييم نزلاء المؤسسات العقابية لمدى التأثير الناتج عن الالتحاق بالبرامج التعليمية حيث يلاحظ أن النزلاء الذكور أيدوا آراء إيجابية حول مدى استفادتهم من البرامج التعليمية في حين أن الإناث خاصة في عينة المجتمع السعودي كن أقل فائدة وهذا راجع لأسباب سبق ذكرها ومن أهمها أن كثيراً من النزيلات السعوديات من ذوات المحكومية القصيرة الأمر الذي يتعذر معه أن تتاح لهن الفرصة للالتحاق بالبرامج التعليمية خاصة أن تلك البرامج تتطلب فترات زمنية طويلة نسبياً،

كما أن أعدادهن قليلة نسبياً ممثلاً في تجاوز أعداد الرجال في المؤسسة العقابية المغربية النسبة الأكبر في حين أن النساء في تلك الإصلاحية في حدود الثلاثمائة هذا الأمر يشكل صعوبة فيما يتعلق بالقدرات المالية والبشرية لتلك المؤسسات.

ويتضح من الجدول أن الاستفادة تعد عالية حيث إن عدد الذين يعتقدون أن تلك البرامج ذات تأثير عالٍ في العينة السعودية بلغ ٤٦ متدرباً في حين بلغ عدد أفراد تلك الفئة في العيِّنة المغربية بلغ ٦٣ متدرباً، وبالنظر إلى أعداد الذين التحقوا بتلك البرامج في جدول رقم (١٢) يتضح أن نسبة النزلاء الذين يعتقدون بتأثير تلك البرامج نسبتهم عالية . وهذا قد يرجع إلى أن البرامج التعليمية ذات تأثير واضح يلمسه الفرد بحيث تحوله من فرد لا يعرف القراءة إلى حالة أخرى يستطيع أن يتصل بالعالم من خلال التعليم في أقل من سنتين وهذا يعد أمراً طيباً كما أن البرامج التعليمية تمكن الفرد على مرور السنوات من الإحساس بالتغير الحادث، كما تمنحه مزيداً من الثقة بالنفس نظراً لأنه استطاع أن يكسر عدداً من الحواجز داخل الإصلاحية فتحرر من الجهل والأمية وبدأ طريقاً جديد.

الجدول رقم (١٩)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى تأثير البرامج الإرشادية عليهم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

مدى الاستفادة من البرامج الإرشادية	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تأثير عال	٣٥	–	–	–	٦	–	–	
تأثير متوسط	٢٢		–		٥		–	–
تأثير محدود	٨		٢		١		–	–
لا يوجد تأثير	١٣		٨		٨٦		٨	
المجموع	٧٨		١٠		٩٨		٨	

تشير نتائج الجدول رقم (١٩) إلى أن أعداد الذين أبدوا رأيهم فيما يتعلق بمدى تأثير البرامج الإرشادية عليهم يشكلون نسبة كبيرة في العينة السعودية مقارنة بالعينة الأخرى وهذا راجع كما أسلفنا إلى أن المؤسسة العقابية السعودية تقدم برامج إرشادية مكثفة ، ولعل ذلك راجع إلى أن كل إدارة من إدارات السجون بالإضافة إلى الإدارة العامة تتضمن قسماً مختصاً بالشئون الدينية وهذه الأقسام تقوم بالتنسيق مع عدد من الجهات الأخرى

في المملكة العربية السعودية بتقديم كم هائل من تلك البرامج ، فهناك ٣٥ نزيلاً يرون أن تأثير البرامج الإرشادية عالية في حين أن ٢٢ منهم يرون أن تأثيرها متوسط .

ولعل النظم المتبعة في تلك البرامج تقوم على أساس تبسيط الأمور الدينية وعقد حلقات تحفيظ القرآن كما أن تلك البرامج تتصف بالاستقلالية نظراً لأن كثيراً من تلك البرامج تتم بالتعاون مع جهات أخرى في المجتمع الأمر الذي يمنح تلك البرامج قدراً من الفاعلية . وفي دراسة قام بها الباحث على عدد من نزلاء السجون الذين تم الإفراج عنهم تمت مقابلة أحد الذين أفرج عنهم وقد كان من الملتحقين بحلقات تحفيظ القرآن الكريم ، كما أنه من الذين يحضرون حلقات الذكر وبعد خروجه من السجن كان مستقيماً استقامة تامة وهو الآن إمام جامع في أحد أحياء مدينة الرياض (نشرت هذه الدراسة في حوليات قطر ١٩٩٨) .

إن تحول فرد من مجرم له تاريخ طويل في الإجرام إلى شخص آخر يعمل لصالح المجتمع أمر مهم . إن تلك البرامج لها تأثير قوي على نفسية الأفراد لسبب بسيط أنهم عندما اقترفوا جرائمهم لم يكونوا مرتبطين بدينهم لدرجة كبيرة فسيطرت عليهم الجريمة .

إن هذه النماذج من الذين تم الإفراج عنهم وتحولوا إلى أفراد أسوياء بحاجة إلى مزيد من الدراسة لمعرفة الكيفية التي تحدث بها تلك البرامج الإرشادية التأثير على سلوكيات نزلاء المؤسسات العقابية .

الجدول رقم (٢٠)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى حصولهم على جزاءات داخل الإصلاحية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الحصول على جزاء	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٧	٦	-	-	٢٠	٧	٢	٢
أحياناً	٢٤	٢٣	٣	٢٥	٤٢	١٤	٥	٦
نادراً	١٢	٢١	١	٨	٣٠	١٠	٣	٤
أبداً	٥٢	٥٠	٨	٦٧	٢١٠	٦٩	٧٤	٨٨
المجموع	٩٥	١٠٠	١٢	١٠٠	٤٠٢	١٠٠	٨٤	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (٢٠) إلى مدى حصول نزلاء المؤسسات العقابية على جزاءات عقابية نتيجة لسلوكيات سلبية داخل الإصلاحية، وتشير نتائج الجدول إلى أن نزلاء المؤسسة العقابية السعودية من الذكور والذين حصلوا على جزاءات سواء كان بصفة دائمة أو أحياناً بلغت ٢٩٪ في حين يقابل ذلك ٢١٪ من ذكور المؤسسة المغربية وفي المقابل فإن النساء أقل بكثير مقارنة بالنزلاء الذكور.

إن تلك النتيجة المرتفعة نسبياً للذين حصلوا على جزاءات يعني أن سلوكيات البعض منهم لم تتغير على الرغم من أنهم داخل مؤسسة عقابية

هذا الأمر يتطلب من إدارات المؤسسات العقابية أن تبدي قدراً أكبر من الجهد فيما يتعلق بدراسة سلوكيات النزلاء السليمة خاصة وذلك عن طريق مهنيين متخصصين في هذا المجال حيث إن استمرارية السلوكيات السلبية للنزلاء يعني أن استفادتهم من البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات قد يصبح محدوداً ، كما أن السلوكيات السلبية داخل المؤسسات العقابية قد تؤثر على من هم في طور التغيير نحو السلوك الإيجابي . ولعل ازدحام تلك المؤسسات قد يكون وراء تلك السلبيات ، فالأعداد الكبيرة قد تساعد على حدوث مثل تلك السلوكيات مع تعذر في المقابل القيام بعمليات التصنيف مما يساهم في احتمالية حدوث هذه النوعية من السلوك .

إن نجاح البرامج الإصلاحية يمكن أن يقاس بصورة ما بطبيعة السلوكيات المتوقع حدوثها في تلك المؤسسات .

الجدول رقم (٢١)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لتقييمهم لمدى اتصالهم بأسرهم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الاتصال بالأسرة	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائماً	٣٩	٣٣	٢	١٦	١٤٠	٤٦	٣٩	٤٥
أحياناً	٣٤	٢٩	٥	٤٢	١٠١	٣٣	٢٦	٣٠
نادراً	٢٠	١٧	-	-	٣٦	١٢	١٢	١٤
أبداً	٢٤	٢١	٥	٤٢	٢٩	٩	١٠	١١
المجموع	١١٧	١٠٠	١٢	١٠٠	٣٠٦	١٠٠	٨٤	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (٢١) إلى درجة اتصال نزلاء المؤسسات العقابية بأسرهم ، ويتضح من تلك النتائج أن نزلاء المؤسسة العقابية المغربية سواء الذكور منهم أو النساء حيث تبلغ نسبة اتصالهم الدائم من الذكور و ٤٥٪ من النساء في حين تبلغ نسبة الذكور في المؤسسة العقابية السعودية ٣٣٪ و١٦٪ بالنسبة للنساء . ومن خلال فترة جمع البيانات في المؤسسة العقابية المغربية لاحظ الباحث الأعداد الصغيرة من الأسر التي تزور فرداً من أفرادها داخل الإصلاحية .

ومن الملاحظات أن تلك الأسر كانت تحمل كميات كبيرة من الأطعمة ، حيث أفادوا بأن الطعام المقدم من المؤسسة العقابية غير مناسب من وجهة نظرهم ، لعل هذا يفسر تلك الأعداد الكبيرة من الأسر التي تقوم بالزيارة ، فاعتماد النزلاء على أسرهم في توفير الغذاء يعني أن تلك الأسر بالإضافة إلى ما تعانيه من نقص مصدر دخل كان يوفره النزيل إلى مصاريف جديدة قد لا تمكن كثيراً من الأسر توفير ذلك . كما يجب على المؤسسات العقابية أن يستثمر هذه الفرصة من حيث ربط الأسرة بالبرامج المقدمة للنزيل لأن ذلك سوف يساهم في زيادة فعالية تلك البرامج خاصة أن النزلاء يبدون كثيراً من القلق على أسرهم أثناء تواجدهم في المؤسسات العقابية مما يحد من فعالية البرامج الإصلاحية . كما أنه في المقابل يجب أن تتولى تلك المؤسسات دراسة أسباب إحجام عينة ليست بسيطة خاصة عينة من الأسر وبخاصة في المجتمع السعودي عن زيارة ذويها في المؤسسات العقابية .

إن الفلسفة الحديثة لتفعيل دور المؤسسات العقابية هو تضمين أسرة النزيل في جميع برامجها العلاجية والتأهيلية .

الجدول رقم (٢٢)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمدى شعورهم بوصمة العار تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الشعور بوصمة العار	الجنسيـــــــــــــــــــــة							
	ســـــعودي				مغربـــــــي			
	ذكــــر		أنثـــــى		ذكــــر		أنثـــــى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نـــــــعـــــــــم	٦١	٥٧	٩	٧٥	٢١١	٦٩	٥٧	٦٥
إلــــى حـــــد مــــا	٢٥	٢٣	٢	١٧	٤٠	١٣	١٨	٢٠
لا	٢١	٢٠	١	٨	٥٠	١٦	١٣	١٥
المجـــــــمــــــوع	١٠٧	١٠٠	١٢	١٠٠	٣٠١	١٠٠	٨٨	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (٢٢) لمدى شعور نزلاء المؤسسات العقابية بوصمة العار التي لحقت بهم نتيجة اقترافهم عملاً إجرامياً . نسبة ٥٧٪ من الذكور في المؤسسة العقابية السعودية يقابلهم نسبة ٦٩٪ من الذكور في المؤسسة العقابية المغربية في حين بلغت نسبة النساء في المؤسسة العقابية السعودية اللاتي شعرن بوصمة العار ٧٥٪ يقابلهن نسبة ٦٥٪ من النزيلات في المؤسسة العقابية المغربية، ويلاحظ من ارتفاع هذه النسبة أن هذه الفئة يمكن اعتبارها من أكثر الفئات التي يمكن أن تستفيد من البرامج الإصلاحية نظراً لأن تلك الفئة أدركت أن ما قامت به من عمل يعد خروجاً عن قيم المجتمع .

كما أن في نفس الوقت العينة التي شعرت بوصمة العار إلى حد ما هي أيضاً نسبة ليست بالقليلة حيث بلغت ٢٣٪ و ١٣٪ لكل من الذكور في المؤسسة العقابية السعودية والمغربية على التوالي، كما بلغت ١٧٪ و ٢٠٪

بالنسبة للإناث في المؤسسة العقابية في كل من السعودية والمغرب وهذا يعني أن هناك فئة ما زالت مقتنعة بما قامت به وقد تكون هذه الفئة من أكثر الفئات عودة إلى الجريمة في حالة الإفراج ، أما الفئة الغير مقتنعة بما قامت به يعد عملاً إجرامياً وهي مرتفعة نسبياً .

هذه النتائج تعني مزيداً من العمل من قبل إدارات تلك المؤسسات للعمل على تعديل اتجاهات الفئتين اللتين تشعران بوصمة العار وتشعران بها إلى حد ما . إن هذه النتائج وإن كانت في مجملها تشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من النزلاء يمكن العمل معها وأن يستفيدان من البرامج التي تقدمها المؤسسات العقابية ، وينبغي على تلك المؤسسات زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعين وبالنسبة لنوعية النزلاء لتغيير تلك الأنماط السلبية وذلك من خلال دراسة حالاتهم الاجتماعية والنفسية لأنه قد يكون هناك عوامل اجتماعية أو نفسية وراء عدم شعورهم بالندم لما قاموا به .

الجدول رقم (٢٣)

التوزيع التكراري لمفردات العينة لمدى تهيئتهم قبل الإفراج عنهم تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

التهيئة قبل الإفراج	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تمت تهيئته	٢٩	٢٨	١	٨	٧٠	٢٣	٩	١٠
تمت تهيئته إلى حد ما	٣٥	٣٤	٢	١٧	١٤	٥	٤	٥
لم تتم تهيئته	٣٩	٣٨	٩	٧٥	٦٢	٧٥	٧٥	٨٥
المجموع	١٠٣	١٠٠	١٢	١٠٠	١٤٦	١٠٠	٨٨	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (٢٣) إلى عدد النزلاء الذين تمت تهيئتهم قبل الخروج من الإصلاحيات لمرات سابقة لمحكوميتهم الحالية، غير أنه يجب الإشارة إلى أنه لا توجد برامج مهنية خاصة بالنزلاء، غير أنه ضمن تلك البرامج الإصلاحية يتم توجيه النزلاء للحياة الجديدة . ويشير نسبة من الذين تمت تهيئتهم ٢٨٪ بالنسبة للذكور في المؤسسة السعودية في حين أنها بلغت ٢٣٪ بالنسبة للمؤسسة المغربية - أن الربع تقريباً من كلتا العينتين يعتقدون أن برامج الإصلاحية تساهم في إعدادهم للحياة الجديدة كما تشير نتائج الجدول إلى ارتفاع نسبة الذين يعتقدون بعدم وجود تهيئة، في حين تبلغ ٧٥٪ في المؤسسة العقابية المغربية يقابلها ٣٨٪ في المؤسسة السعودية، وهذه نسبة عالية .

وتثير تساؤلات عدة بما يتعلق بفاعلية البرامج الإصلاحية في حد ذاتها وتأثير ذلك على العودة إلى الجريمة بعد الإفراج .

إن عدم التهيئة يعني أن هناك بعضاً ممن سوف يفرج عنهم قد يعودون إلى الجريمة مرة أخرى، كما أنهم قد يعجزون في كثير من الأوقات عن مواجهة ما يتعرضون إليه من مواقف قد تكون سبباً مباشراً في العودة إلى الجريمة .

إن ما يبنى على نزلاء المؤسسات العقابية سوف لن تكون له أي نتيجة إذا عاد النزيل مرة أخرى للجريمة . إن إعداد هذه البرامج يتطلب من إدارات المؤسسات العقابية أن تبذل قصارى جهدها مع باقي المؤسسات خارج المجتمع للعمل على إحداث هذه التهيئة وتعميمها داخل البرامج الإصلاحية .

الجدول رقم (٢٤)

التوزيع التكراري لمفردات العينة للثقافة الأصلية التي تنتمي إليها أسرة النزيل تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الاتصال بالأسرة	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بيئة حضرية	٥١	٢٧	٣		١٢٤	٤٦	٣٥	٣٩
بيئة ريفية	٣٣	١٨	٢		١٥	٥	٤	٤
بيئة بدوية	٣٢	١٧	٣		٤٤	١٦	١١	١٢
غير محددً	٧٢	٣٨	٦		٨٩	٣٣	٤٠	٤٥
المجموع	١٨٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٢٧٢	١٠٠	٩٠	١٠٠

تشير نتائج جدول رقم (٢٤) إلى البيئة التي تنتمي لها أسر النزلاء حيث تتضمن ثلاث بيئات هي البيئة الحضرية والبيئة الريفية والبيئة البدوية، ويلاحظ ارتفاع نسبة من ينتمون إلى البيئة الحضرية في المؤسسة العقابية المغربية حيث تصل إلى ٤٦٪ في حين تبلغ ٢٧٪ في المؤسسة العقابية السعودية بالنسبة للذكور.

وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الإناث اللائى ينتمين إلى البيئة الحضرية في المؤسسة العقابية المغربية وفي المقابل فإن الجدول يشير إلى ارتفاع نسبة من ينتمون إلى البادية في المؤسسة العقابية السعودية في مقابل النزلاء الذين

ينتمون إلى العينة البدوية في المؤسسة العقابية المغربية ، ويلاحظ أيضاً أن من ينتمون إلى البيئة الريفية في المؤسسة العقابية المغربية يشكلون نسبة قليلة جداً حيث تبلغ ٥٪ في حين أنها تبلغ ١٨٪ في المؤسسة العقابية السعودية ، كما أن الوضع بالنسبة للنساء لا يختلف كثيراً عن وضع أقرانهم الرجال .

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو مقارنة خصائص نزلاء كلتا المؤسستين من حيث الخصائص البيئية . فالبداوة مازالت تحتل النسبة القليلة في المجتمع ، ويلاحظ أن الذين ينتمون إلى البيئة الريفية في عينة المؤسسة العقابية السعودية أكثر من الذين ينتمون إلى نفس البيئة في عينة المؤسسة المغربية .

الجزء الثاني (نتائج قياس التساؤلات)

التساؤل الأول :

إلى أي مدى ترتبط الخصائص العامة (الخصائص الديموجرافية) للنزلاء وبين التحاقهم بالبرامج التعليمية؟ .

قبل أن يتم قياس التساؤل تم تصنيف جميع النزلاء وفقاً لجنسهم ومدى التحاقهم بأي من البرامج التعليمية وذلك من خلال التعرف على مستوياتهم التعليمية ابتداءً من محو الأمية وحتى الجامعة .

الجدول رقم (٢٥)

التوزيع التكراري لمفردات لمدى التحاقهم بأي من البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الجنس والجنسية

الاتصال بالأسرة	الجنسية							
	سعودي				مغربي			
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق بالبرامج التعليمية	٧٢	٣٨	١	٧	٧٩	٢٥	١٥	١٦
لم يسبق له الالتحاق بالبرامج التعليميةً	١١٧	٦٢	١٣	٩٣	٢٣٨	٧٥	٧٥	٨٤
المجموع	١٨٩	١٠٠	١٤	١٠٠	٣١٧	١٠٠	٩٠	١٠٠

ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة أعداد الملتحقين بالبرامج التعليمية بما فيها محو الأمية لا يتجاوز ٣٨٪ بالنسبة للذكور في عينة المجتمع السعودي، و ٢٥٪ بالنسبة للذكور في عينة المجتمع المغربي ، في حين أن نسبة النزلاء من الإناث في عينة المجتمع السعودي لا تتجاوز نسبة ٧٪ ، في حين تبلغ هذه النسبة ١٦٪ في عينة المجتمع المغربي .

من هذا يتبين قلة أعداد الملتحقين بالبرامج التعليمية على الرغم من انخفاض مستوى التعليم لديهم .

وبقياس مدى ارتباط مجموعة من متغيرات الخصائص الديموجرافية والمتمثلة في المتغيرات التالية وهي : الجنس والحالة الاجتماعية والحالة المهنية والفئة العمرية .

وقد جاءت النتائج على النحو التالي :

أولاً : الجنس والالتحاق بالبـرامج التعليمية

الجدول رقم (٢٦)

التوزيع التكراري لمفردات العينة تبعاً لمتغير الجنس

الإلتحاق بالبرامج التعليمية	الجنـــــس			
	ذكــــر		أنثــــى	
	ك	٪	ك	٪
ملـتـحـق بـالـبـرامـج الـتـعـلـيـمـيـة	١٤٩	٢٩	١٧	١٧
لم يسبق له الالتحاق بالبرامج التعليميةً	٣٥٧	٧١	٨٣	٨٣
المجـــــــمـــــــــوع	٥٠٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

نجد قيمة مربع كاي ٩,٠٦٩ عند درجة ١ وبدرجة معنوية ٠٠٢ .

تشير النتيجة إلى مدى العلاقة بين جنس النزيل والالتحاق بالبرامج التعليمية ، وترجع قوة درجة المعنوية إلى كبر حجم أعداد الذكور مقارنة بأعداد الإناث (أنظر جدول رقم ٢٥) الملتحقات بالبرنامج ، وهذا يعني أن فرص التحاق الذكور بأي من البرامج التعليمية أكبر من الإناث .

وقد يرجع ذلك إلى أن طبيعة المجتمعين تغلب عليهما الصفة التقليدية خاصة لذوي الدخول الدنيا والنظر إلى الذكر على أنه المسئول عن تأمين مصادر العيش للأسرة مما يعني أن هناك حاجة كبيرة للعمل عند الذكر أكثر منها عند الأنثى ، وبالتالي فإن حرص الذكور على الالتحاق بالبـرامج التعليمية يكون أكثر من الإناث وهذا ما أبرزته النتيجة .

ثانياً : الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (٢٧)

التوزيع التكراري للالتحاق بأي من البرامج التعليمية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الالتحاق بالبرامج التعليمية			
	ملتحق		غير ملتحق	
	ك	٪	ك	٪
لم يسبق له الزواج	١٢٨	٧٧	٣٠٢	٧١
متزوج	٣١	١٨	١٠٠	٢٣
متزوج بأكثر من زوجة	١	١	٥	١
أخرى	٦	٤	٣٠	٥
المجموع	١٦٦	١٠٠	٤٣٧	١٠٠

بلغت قيمة مربع كاي ١١ ,٨ عند درجة ٤ ، وبمعنوية ٠٨٧ .

وتشير هذه النتيجة إلى أنه لا توجد أي علاقة بين الحالة الاجتماعية والالتحاق بأي من البرامج التعليمية . أي أن النزلاء يلتحقون بالبرامج وبغض النظر عن طبيعة الحالة الاجتماعية .

ويمكن أسباب عدم وجود العلاقة بين الحالة الاجتماعية والالتحاق بالبرامج التعليمية إن تفاوت النسب لكلتا المجموعتين «ملتحق بالبرامج التعليمية وغير ملتحق» لا يختلف كثيراً ، فالذين لم يسبق لهم الزواج والذين التحقوا بالبرنامج بلغت نسبتهم ٧٧٪ في حين أن الذين لم يلتحقوا بالبرنامج من غير المتزوجين بلغت نسبتهم ٧١٪ وهذا يعني أن لا يوجد

اختلاف كبير بين نسبتي المجموعتين . أما فيما يتعلق بالمتزوجين ، فالملتحقون منهم بلغت نسبتهم ١٨٪ في حين أن غير الملتحقين بلغت نسبتهم ٢٣٪ .

أي أن ما قيل عن الذين لم يسبق لهم الزواج لا يختلف عن المتزوجين . وهو نفس الشيء بالنسبة للمتزوج بأكثر من زوجة و الفئة المنطوية تحت أخرى .

من هنا يتضح أن النسب لا تختلف كثيرا بين المجموعتين وبالتالي لا يوجد تفاوت بين تلك النسب .

ثالثاً : الحالة المهنية

الجدول رقم (٢٨)

التوزيع التكراري للحالة المهنية والالتحاق بالبـرامج التعليمية

طبيعة العمل	موظف حكومي		موظف أهلي		متقاعد		أعمال حرة		لا يعمل		طالب	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق بالبرامج التعليمية	١١	٣٧	١٩	٣٧	٢	٢٠	٤٨	٢٢	١٤	١٢	٥٧	٤٦
غير ملتحق بأي من البرامج التعليميةً	١٩	٦٣	٣٣	٦٣	٨	٨٠	١٧٠	٧٨	١٠	٨٨	٦٧	٥٤
المجمـــــوع	٣٠	١٠٠	٥٢	١٠٠	١٠	١٠٠	٢١٨	١٠٠	٢٤	١٠٠	١٢٤	١٠٠

بلغت قيمة مربع كاي ١٩,٩٦ عند درجة ٥ وبمعنوية بلغت ٠٠١ .

وتشير هذه النتيجة إلى مدى ارتباط الحالة المهنية للنـزلاء ومدى التحاقهم بالبرامج التعليمية حيث يتضح أن أكثر من هم بحاجة إلى التعليم

هم من العاطلين عن العمل ، نسبة كبيرة منهم غير ملتحقين بأي من البرامج التعليمية حيث تشير نتائج الجدول إلى أن ١٢٪ فقط من العاطلين ملتحقون بأحد البرامج التعليمية .

ويوضح الجدول رقم (٢٨) أن الذين التحقوا بالبرامج التعليمية هم من ذوي الأعمال سواء كانت أعمال حكومية أم أهلية في حين أنه من المتوقع أن يكون غير العاملين هم أكثر الفئات التحاقاً بتلك البرامج نظراً لحاجة الوظيفة إلى مستوى تعليمي مناسب .

رابعاً : العمر

الجدول رقم (٢٩)

توزيع الفئات العمرية والالتحاق ببرنامج تعليمي

الاتصال بالأسرة	الفئات العمرية									
	أقل من ٢٠		٢١ ـ ٣٠		٣١ ـ ٤٠		٤١ ـ ٥٠		٥١ فأكثر	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق بالبرامج التعليمية	٢٦	٢٣	١٠٨	٣٠	٢٧	٢٥	٣	١٤	٢	٢٠
غير ملتحق بأي من البرامج التعليمية	٨٥	٧٧	٢٤٩	٧٠	٨٣	٧٥	١٩	٨٦	٨	٨٠

بلغت قيمة مربع كاي ١٧٥ , ٥ عند درجة ٤ وبدرجة معنوية ٢٧ .

أي أنه لا يوجد ارتباط بين الفئات العمرية والالتحاق بأي من البرامج

التعليمية ، وهذا يعني أن ليس للعمر أي تأثير على الالتحاق بتلك البرامج التعليمية لدى الفئات العمرية الصغيرة والتي هي أكبر من الفئات العمرية الكبيرة . ويلاحظ أن نسبة الملتحقين بالبرامج التعليمية لدى الفئات العمرية متقاربة ، حيث بلغت لدى الفئات العمرية الأولى ٢٣ ، و ٣٠ للفئة العمرية الثانية ، ٢٥ للفئة العمرية الثالثة . أما الرابعة والخامسة فبلغ ١٤ ، ٢٠ على التوالي ـ أنظر جدول رقم (٢٩) .

ويلاحظ ٩٥٪ من العينة تقع في الفئات الثلاث التي لا يوجد بينها اختلاف ، ولعل ذلك يفسر عدم وجود علاقة بين العمر والالتحاق بالبرامج التعليمية .

التساؤل الثاني

إلى أي مدى يرتبط مستوى تعليم النزلاء بالاستفادة من البرامج الإصلاحية الأخرى في المؤسسات العقابية.

الجدول رقم (٣٠)

الالتحاق بالبـرامج المهنية تبعاً للمستوى التعليمي

الالتحاق بالبرامج المهنية	المستوى التعليمي											
	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		عال	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ملتحق	١٨	٢٠	٥٢	٢٩	٥٩	٤١	٥٦	٣٤	٤	٢٢	ـ	ـ
غير ملتحق	٧٠	٨٠	١٢٥	٧١	٨٤	٥٩	١٠٨	٦٦	٢٦	٧٨	١	١٠٠
المجموع	٨٨	١٠٠	١٧٧	١٠٠	١٤٣	١٠٠	١٦٤	١٠٠	٣٠	١٠٠	١	١٠٠

بلغت قيمة مربع كاي ٢٨ , ١٧ عند درجة ٥ وبدرجة معنوية ٠٠٤ .

يلاحظ من نتائج هذا الجدول وقيمة مربع كاي أن هناك ارتباطاً بين المستوى التعليمي والالتحاق بالبرامج المهنية ، غير أن هذا الارتباط سلبي ، أي أنه كلما انخفض مستوى التعليم زادت أعداد الملتحقين بالبرامج المهنية المقدمة من الإصلاحية .

من تلك النتائج واتجاه العلاقة يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ ـ إن البرامج المهنية المقدمة من المؤسسات الثقافية برامج أولية لا تتطلب مستويات تعليمية عالية حيث يلاحظ ارتفاع نسبة النزلاء من المرحلة التعليمية الابتدائية والمتوسطة ، وتشكل المرحلة المتوسطة أعلى المراحل ، كما أن نسبة الذين لم يحصلوا على أي مستوى تعليمي نسبتهم ٢٠٪ ، وهذا يعني أن هناك برامج لا تتطلب أي مستوى تعليمي مثل التجارة والحدادة، حيث تتطلب خبرة .

٢ ـ إن البرامج المقدمة من المؤسسات العقابية برامج لا تتصف بالتنوع حيث تعتمد على الخبرة أكثر من اعتمادها على المستوى التعليمي .

مما سبق يتضح أن البرامج المهنية المقدمة من المؤسسات العقابية في كل من المجتمع السعودي والمجتمع المغربي لا تختلف كثيراً عما هو موجود في دول العالم الأخرى . إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل والذي يمكن إرجاعه إلى ضعف المستوى التعليمي ونقص المهارات المهنية التي يتطلبها السوق، وبالتالي ندرة فرص الحصول على عمل ، فإن نتائج الجدول لا تدعم ذلك، فهناك نسبة كبيرة من النزلاء لم يلتحقوا ببرامج مهنية، حيث تبلغ نسبتهم ثلثي العينة، وهذا قد يعود إلى احتمالية أن هناك نقصاً في البرامج المقدمة من جهة كما أن نوعية البرامج المقدمة قد لا تتناسب مع المستويات التعليمات المتدنية من جهة أخرى .

إن ارتفاع أعداد الذين لم يلتحقوا بأي من المهن يعني أن هناك أمراً ما ساعد على عدم التحاق تلك الأعداد الكبيرة بالبرامج المهنية والتي قد تعود إلى تحفظ النزلاء على تلك البرامج التي لا تتناسب مع قدراتهم أو أن تلك البرامج لا تعكس متطلبات السوق لكي يتم تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله تلك البرامج .

التساؤل الثالث :

إلى أي مدى يرتبط التحاق النزلاء بالبرامج التعليمية وانخفاض مستوى العنف لديهم؟ .

لقياس هذا السؤال تم استخدام قياس ت (Test-T) نظراً لأن المتغير المستقل متغير اسمي ذو مستويين (ملتحق وغير ملتحق بالبرامج التعليمية) والمتغير التابع متغير رقمي يتمثل في عدد المرات التي تم الحصول فيها على جزاء داخل الإصلاحية وجاءت النتيجة على النحو التالي :

قيمة ت	درجة المعنوية	درجة الحرية
ـ٠,٤٨٨	٠,٥	٥١٨

يلاحظ هنا أن قيمة ت صغيرة جداً حيث لا توجد علاقة بين الالتحاق بالبرامج التعليمية والحصول على جزاءات غير أن قيمة ت جاءت سالبة بمعنى أن غير الملتحقين يميلون إلى العنف مقارنة بغير الملتحقين وإن كان هذا الميل هامشياً .

ولعل التفسير لعدم وجود علاقة قد يرجع إلى أن تلك البرامج لا تستقبل أعداداً كبيرة من نزلاء الإصلاحيات .

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة والتوصيات

٥ . ١ خلاصة الدراسة

تعد البرامج التعليمية والإرشادية أو المهنية من أهم الأدوات التي يمكن الاستفادة منها في المؤسسات العقابية لزيادة قدرات نزلائها التعليمية وإكسابهم بعض المهارات الفنية التي في الغالب سوف تساعدهم على بدء حياة جديدة بعد الإفراج عنهم . كما تعمل البرامج الإرشادية المتنوعة في بناء الذات لدى النزلاء من خلال تنوع تلك البرامج من حفظ القرآن الكريم والمحاضرات الدينية وحلقات الوعظ .

وعلى الرغم من كون تلك البرامج أتت بصورة متواضعة إلا أن لها فائدة ، فقد عكست النتائج كثيراً من الحقائق من أهمها :

١ ـ أن أعمار النزلاء صغيرة نسبياً ، وهذا يعني أنهم دخلوا الإصلاحية بسبب ما ارتكبوه من جرائم في مقتبل أعمارهم ، خاصة أن معظمهم عاطل عن العمل لضعف تحصيله العلمي ، وهذا ما توضحه طبيعة الجرائم ذات الصفة المالية والتي تبدو أكثر الجرائم تكراراً مقارنة بالجرائم الأخرى .

٢ ـ انخفاض المستوى التعليمي لدى الكثير ، فالأمية والمرحلة الابتدائية والمتوسطة تشكل الأغلبية بين مستويات التعليم الأخرى وهذا يعني أن هناك من لم يلتحقوا بالتعليم على الرغم من أننا بدأنا دخول القرن الواحد والعشرين . كما يعني أن كثيراً من الذين أنهوا المرحلة الابتدائية والمتوسطة لم يكملوا تعليمهم .

٣ـ تبرز قضية مهمة تتمثل في عمليات التسرب من الدراسة ، حيث أن كثيراً من النزلاء لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الدراسي واكتفوا بالقدر القليل .

٤ ـ قلة أعداد الملتحقين بالبرامج التعليمية والمهنية يعكس مدى ضعف قدرات تلك المؤسسات على تلبية احتياجات النـزلاء ، حيث أن تلك البرامج لا تضم إلا أعداداً قليلة نظراً لتطبيق تلك البرامج على مجموعات صغيرة لا تتجاوز العشرين نزيلاً .

٥ ـ عدم مواكبة تلك البرامج للتطور الهائل في التقنية يجعل العائد من تلك البرامج محدوداً .

٦ ـ من خلال مقابلة القائمين على البرامج المهنية في تلك المؤسسات أشاروا إلى كثير من العقبات التي تواجههم مثل عدم توفير المواد الخام للتدريب وكذلك عدم توفير المعدات الحديثة نظراً لارتفاع قيمتها مما يؤدي إلى تعطيل عدد من البرامج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الخدمات الأخرى المساندة مثل الخدمات الاجتماعية لا تتناسب مع الأعداد الكبيرة في تلك المؤسسات ، حيث من المعروف أن للخدمات الاجتماعية دوراً كبيراً في ربط تلك البرامج بالمجتمع الخارجي ودعمها من خلال استثمار قدرات المجتمع المتنوعة كما يمكن من خلال رسم سياسة تأهيلية واضحة المعالم تعكس قدرات النـزلاء وتلبي حاجات المجتمع .

٧ ـ ضمن المقابلات التي تمت مع المسئولين في المؤسسات العقابية اتضح أن عملية الالتحاق بتلك البرامج سواء كانت تعليمية أم تأهيلية أم إرشادية تقوم في المقام الأول على رغبة النزيل ولا توجد إدارة متخصصة في تلك المؤسسات تعمل على تشجيع النزلاء على الالتحاق .

٨ ـ من خلال زيارة المؤسسة العقابية اتضح مدى أهمية المستوى التعليمي للنزلاء في المؤسسة العقابية ، حيث يعد من أهم العوامل التي تؤثر بشكل واضح على الاستفادة من باقي البرامج المنفذة بالمؤسسة .

٩ ـ إن نتائج الدراسة تتفق مع كثير من الدراسات التي تم الرجوع إليها في الإطار النظري سواء ما هو متعلق بالخصائص العامة للنزلاء من انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة البطالة بينهم أو ما هو متعلق بالبرامج المهنية المطبقة في تلك المؤسسات حيث لا تعكس التطور النسبي الكبير .

ولقد جاءت هذه النتائج معبرة عن كثير مما أوصت به نتائج دراسات سابقة . ولأهمية تلك التوصيات فقد تم وضعها في ملحق في نهاية الدراسة الحالية ، (انظر ملحق رقم ١) .

٥ . ٢ توصيات الدراسة

١ ـ بذل مزيد من برامج الرعاية الاجتماعية للأسر وذلك للمحافظة على أفرادها خاصة الصغار منهم .

٢ ـ النظر في برنامج التعليم العام والتعرف على أسباب التسرب من مراحل التعليم وتوفير البدائل المهنية لتلك الفئات وتوفير فرص العمل لهم حتى لا يكونوا فريسة سهلة للجريمة .

٣ ـ البحث عن بدائل أخرى فيما يتعلق بتمويل البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات العقابية خاصة مع العجز الواضح في تلك المؤسسات ، وعدم قدرة تلك المؤسسات على استيعاب جميع الراغبين في الالتحاق بتلك البرامج .

٤ ـ دراسة موضوع تخصيص المؤسسات العقابية في ظل الظروف القائمة في الوقت الراهن كأحد البدائل للتعامل مع ضعف إمكانات المؤسسات العقابية .

٥ ـ تطبيق نظام المغرب العربي والمتمثل في اشراف وزارات العدل على جميع المؤسسات العقابية لما في هذا الأسلوب من تبسيط في الجانب الأمني وقدرة أكبر على التعامل مع الظروف المحيطة بالمؤسسة .

٦ ـ دعم العمل الاجتماعي داخل المؤسسات العقابية وتعيين اخصائيين اجتماعيين بصورة تتناسب مع أعداد النزلاء في المؤسسة العقابية .

٧ـ تعميم تجربة المملكة العربية السعودية والمتمثلة في برامج الإرشاد الديني وبرامج حفظ القرآن الكريم نظراً لأنها تلقى قبولاً كبيراً من النزلاء ، كما أنها لا تتطلب ميزانية كبيرة . كما أن تلك البرامج تعطي بثمار جيدة وبخاصة فيما يتعلق بسلوكيات النزلاء .

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

توصيات من دراسات سابقة

لعل من أهم التوصيات التي نتوقع أن تجد صدى في المستقبل القريب هو تخصيص السجون، ونعني بذلك تحول السجون إلى القطاع الخاص. لقد نالت هذه التوصية اهتماما كبيراً على مستوى كبير في دول العالم المختلفة. إن الإمكانيات المالية التي يتمتع بها القطاع الخاص تمكنه من بناء سجون ذات مساحات كبيرة عنابرها واسعة، خاصة مع تزايد أعداد السجناء وضعف الموارد المالية في القطاع الحكومي. ويتمتع القطاع الخاص بقدر كبير من المرونة في تنفيذ كثير من البرامج التي تتعثر في كثير من الأحيان نتيجة لبيروقراطية الدولة. إن عمليات التخصيص سوف توفر عمالة رخيصة كما ستوفر كثيراً من نفقات الدولة على قطاع السجون هذا بالإضافة إلى توفير دخل مناسب لنزيل يمكن أن يوفر من خلاله دخلاً مناسباً لأسرته أو يوفره لحين الإفراج عنه (Cavise, 1998, p20).

إن تحويل المؤسسات العقابية إلى مؤسسات إنتاجية يمكن أن يسهم في علاج كثير من المشكلات التي تواجهها. فعلى سبيل المثال ينتج نزلاء سجن (Gansu Laogai) منتجات زراعية وحيوانية: انظر جدول التالي:

منتجات نزلاء إصلاحية جانسو لوقاي الزراعية لعام ١٩٩٣م

التفاح والخوخ والكمثري	٦٢٩٩ طن
اللحوم والسمك	٢٣٣ طن
الحليب	٦١ طن
البيض	١٣٣ طن

(Seymour & Anderson, 1998, p40)

كما أن على المجتمع العمل على :

١ ـ إصلاح هياكل التعليم ومناهج الأنظمة التعليمية والتدريبية حتى يصبح التعليم أكثر تجاوباً مع الاحتياجات الإنمائية للمجتمع .

٢ ـ الاهتمام بعملية تأهيل المعلم وإعداده من الناحية التربوية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والعلمية ، وتأمين مستوى معاشي لائق له ، حتى لا يشعر بالغبن وحتى يستطيع الانصراف إلى عمله كلية .

٣ ـ توفير التدريب المهني الذي يعد بديلاً رئيسياً لكثير من طلبة الإعدادي والثانوي ، وتحقيق ارتباط بين المتخرجين وبين المتطلبات المرغوبة في القوى العاملة .

٤ ـ توفير أخصائيين اجتماعيين وتربويين في المدارس قادرين على توجيه التلاميذ ومساعدتهم في حل ما يعترضهم من مشكلات .

٥ ـ وضع تدابير خاصة من شأنها أن تخفض معدلات التسرب بين التلاميذ في كل المراحل ، ووضع برامج تدريبية مناسبة لخريجي تلك المدارس وللمتسربين (حسون ، د . ت ، ص ٢٣٦) .

وانطلاقاً من دور الإعلام المهم والخطر في عملية التنشئة الاجتماعية والتربوية ، توصي الدراسة بالآتي :

١ ـ الاهتمام الجدي برفع مستوى البرامج الثقافية الموجهة للأحداث والشباب والمرأة ، وأن تكون منطلقة من واقع الثقافة العربية الأصيلة .

٢ ـ إشراك الأحداث ، والشباب ، والأمهات ، والآباء ، في عملية التخطيط للبرامج والمواد الإعلامية التي ترى وتسمع وتقرأ ، حتى تكون وسائل تعبير عن احتياجات المجتمع القائمة فيه .

٣ـ الابتعاد عن استيراد البرامج والأفلام والمواد الإعلامية التي تشجع النزعة الاستهلاكية، وتلك التي لا تنسجم مع قيمنا واتجاهاتنا، ووضع سياسات لإنتاج برامج ثقافية تؤكد على الذاتية العربية والقدرة الإبداعية.

٤ـ الإكثار من الاستخدام التربوي والثقافي لوسائل الاتصال بنفس الأولوية التي تخصص لمشاركة، وتوعية وتثقيف الجمهور من المزالق التي قد تؤدي بالأحداث إلى طرق الانحراف، كالتصدع الأسري، وانتشار قيم الاستهلاك والهجرة... وغير ذلك (حسون، د.ت، ص ٢٣٨).

كما أن على المجتمعات إصدار التشريعات لحماية أفراد المجتمع الذين خرجوا عن إطاره بدلاً من عقابهم، لذا فالدراسة توصي بالآتي:

١ ـ ألا يلجأ إلى إيداع الحدث بمؤسسة إصلاحية إلا كملاذ أخير يفرض نفسه ولأقصر مدة ممكنة، إذا اتضح من نتائج الدراسات التي أجريت حول هذه المسألة بأنه لا فارق على الإطلاق من حيث نجاح الوسيلة بين الإيداع في المؤسسات والعلاج خارج المؤسسات.

٢ ـ تشكل الأسرة البيئة الطبيعية للطفل، لذا يجب ألا يفصل الطفل عن محيط أسرته، وإذا اقتضت ضرورات القضية ذلك، من الأفضل أن يسلم الحدث لأسر بديلة في قرى للأطفال مخصصة ومعدة لذلك.

٣ـ الاهتمام بالتصدي لجريمة استغلال الأحداث في نقل وتهريب وتوزيع المخدرات فالأحداث بدؤوا يتعاطون ما يقومون بنقله أو تهريبه أو توزيعه.

٤ ـ الاهتمام بالتصدي لجريمة استغلال الأحداث في عمليات اللواطة، والدعارة.

٥ ـ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول ما يمكن أن يكون هناك من ترابط بين جرائم وانحرافات الأحداث وجوانب معينة للتنمية مثل

«الهيكل والنمو السكاني، السكان، الهجرة، الصحة، التعليم، عمل الأم، التحضر، الوسائل الترفيهية، السفر للخارج، انتشار القيم الاستهلاكية، قيادة السيارات وغير ذلك» وذلك بقصد الرفع من قدرة وكفاءة السياسات الخاصة بالتصدي لانحرافات الأحداث على ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المتغيرة في الوطن العربي على أن تجرى هذه الدراسات من منظور متعدد التخصصات وأن تؤخذ النتائج في عين الاعتبار لدى رسم السياسة القضائية لشئون الأحداث في جميع أقطار الوطن العربي.

٦ - نظراً لطبيعة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعديد من القطاعات السكانية في غالبية أقطار الوطن العربي، فإن الأمر يتحتم اعتماد سياسات اجتماعية فعالة للتخفيف من محنة الجانحين وضمان المساواة والعدل والإنصاف لهم في عمليات تنفيذ القوانين والمقاضاة وإصدار الأحكام والمعاملة لتفادي الممارسات التمييزية القائمة على أساس الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العرقية أو الوطنية، أو السياسية أو العائلية أو القبلية أو الدينية.

٧ - تكوين مؤسسات شرطية وقضائية، نسائية، وتأمين التدريب والتأهيل الكافيين لها، فالمرأة بشكل عام، أقدر على فهم نفسيات الأحداث والتعامل معهم، كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الإصلاحية، ودور الرعاية والملاحظة حتى تتحقق لنا إمكانية التصدي لانحرافات الأحداث وتقليصها إلى أدنى حد ممكن في جميع أقطار الوطن العربي، من الضروري إقامة العدالة الاجتماعية الحقيقية في توزيع الخبرات المادية والمعنوية وتطبيق القوانين، وإزالة جميع أشكال الاستغلال (حسون، د.ت، ص ٢٣٩).

٨ـ أن يتم التخطيط لبرامج التدريب والتأهيل في ضوء احتياجات سوق العمل .

٩ ـ تعدد أنواع المهن والحرف وبالذات التي يكثر عليها الطلب وتدر دخلاً كافياً .

١٠ ـ أن يتدرب النزيل على المهنة التي يريدها وتكون ملائمة لقدراته ومواهبه .

١١ ـ إدخال التدريب المهني المتطور بأحدث الأجهزة في السجون ، وحتى يكون النزلاء الذين تم تدريبهم في المستوى المطلوب .

١٢ ـ التوصية لدى وزارة الصناعة ووزارة قطاع الأعمال لحث الشركات التابعة لها على إنشاء وحدات مهنية للتدريب والإنتاج داخل السجون .

١٣ ـ أن تكون للشهادات التي يحصل عليها في السجن نفس قيمة ما يحصل عليه الفرد الحر ، ولا يشار فيها إلى الحبس (مهنا ، ١٩٩٦ ، ص ٤٣١) .

ولكي يساعد العمل في تأهيل المحكوم عليه فيجب أن تتوافر في العمل الشروط الآتية :

١ ـ يجب أن تتعدد أنواع العمل لكي يجد المحكوم عليه العمل الذي يناسب ويلائم قدراته وميوله ، والذي يرجح أنه سيمارسه بعد الإفراج عنه .

٢ ـ أن يكون العمل منتجاً حتى يحس المحكوم عليه بنتيجة جهده ويرى ناتج ما عملته يداه ، فيقدر العمل ويعتد به ويحرص على دقة أدائه ، مما يجعله يعتز بنفسه ويداوم عليه بعد الإفراج عنه .

٣ ـ أن يكون تنظيم العمل مماثلاً للعمل الحر حتى يستطيع المحكوم عليه أن يزاوله بعد خروجه من السجن ويكون مصدراً لرزقه .

٤ ـ أن يكون العمل بمقابل . فالمقابل له آثاره النفسية الطيبة ، إذ يجعل المحكوم عليه يحس بقيمة العمل وهو يجني ثمرة ما عملت يداه ، فيحرص على مزاولته بعد خروجه من السجن ، كما أنه يفيده هو وأسرته أثناء فترة وجوده في السجن فيبعدها عن مذلة الحاجة ، ويساهم

في الحيلولة بينها وبين الانحراف ويبقي على دوره كعائل للأسرة مما يبقي على تماسكها وعدم تفككها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجزء المخصص للحظة الإفراج يكون وسيلة يعتمد عليها وهو يشق طريقه من جديد في المجتمع .

٥ ـ تعويض المحكوم عليه عن إصابة العمل والأمراض المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية ، إذ أن ذلك يجعله آمناً على حاضره ومستقبله وتواقاً للعمل ، مما يساعد في تأهيله (مهنا ، ٦٩٩١ ، ص ٥٣١) .

ولهذه الأهمية التي يحتلها التدريب المهني فإن نجاح البرنامج مرهون بأمور عدة منها :

١ ـ ألا تكون الإدارة المنوطة بالتدريب داخل المؤسسة العقابية منفصلة عن بيئة العمل الإدارية للمؤسسة من الناحية الفنية لكنها مرتبطة بنظام ولوائح المؤسسة .

٢ ـ أن تأخذ المناهج التدريبية في اعتبارها دائماً الأهداف العامة المطلوب تحقيقها من البرامج التدريبية ، والعمل على تحقيق أكبر قدر من الأداء وجودة الخدمات .

٣ ـ أن تلتزم المناهج بالمعطيات المتوفرة داخل المؤسسة العقابية بحيث تساير حركة التغير الاجتماعي والتطور التقني .

٤ ـ وجوب تقييم برامج التأهيل المهني المعمول بها بين حين وآخر ، والعمل على تطوير هذه البرامج أولاً بأول في ضوء النتائج المتحققة من تنفيذ برامج التدريب المتنوعة (مرعي ، ١٤١٢ص ٧١) .

ملحـق رقـم (٢)

استبيان الدراسة

استبيان الدراسة

الخصائص الديموجرافية

التسلسل :

١ ـ العمر :

٢ ـ الجنس : **ذكر** **أنثى**

٣ ـ الحالة الاجتماعية :

لم يسبق له الزواج

متزوج

متزوج بأكثر من زوجة

متزوج أكثر من مرة

غيره

٤ ـ المستوى التعليمي :

أمي

ابتدائي

متوسط

ثانوي

جامعي

عال

٥ ـ عدد الأفراد الذي يعولهم : لا ينطبق

٦ ـ طبيعة العمل :

موظف حكومي

موظف خاص

عسكري

متقاعد

أعمال حرة

لا أعمل

طالب

٧ ـ نوع المؤسسة العقابية :

مؤسسة عقابية فقط

مؤسسة عقابية وبها برامج إصلاحية

مؤسسة إصلاحية للأحداث فقط

مؤسسة إصلاحية للأحداث وبها برامج تربوية إصلاحية

٨ ـ طبيعة العلاقة مع الوالد :

ممتازة

جيدة جداً

جيدة

مقبولة

غير مقبولة

لا ينطبق

٩ ـ طبيعة العلاقة مع الوالدة :

ممتازة

جيدة جداً

جيدة مقبولة

غير مقبولة

لا ينطبق

١٠ ـ طبيعة العلاقة مع الإخوة :

ممتازة

جيدة جداً

جيدة

مقبولة

غير مقبولة

لا ينطبق

١١ ـ طبيعة العلاقة مع الزوجة:

ممتازة

جيدة جداً

جيدة

مقبولة

غير مقبولة

لا ينطبق

١٢ ـ طبيعة العلاقة مع الأقرباء:

ممتازة

جيدة جداً

جيدة

مقبولة

غير مقبولة

لا ينطبق

١٣ ـ طبيعة العلاقة مع الأبناء :

ممتازة

جيدة جداً

جيدة

مقبولة

غيـر مقبولة

لا ينطبق

في حالة وجود مشكلات لدى النـزيل .. ما طبيعة تلك المشكلات؟

١٤ ـ مشكلات شخصية :

نعم

إلى حد ما

لا

١٥ ـ مشكلات أسرية :

نعم

إلى حد ما

لا

١٦ ـ مشكلات دراسية :

نعم

إلى حد ما

لا

١٧ ـ مشكلات راجعة للعلاقات مع الآخرين :

نعم

إلى حد ما

لا

١٨ ـ عدم القدرة على تحقيق رغباتي :

نعم

إلى حد ما

لا

١٩ ـ صراع بيني وبين بعض أفراد الأسرة :

دائماً

إلى حد ما

لا

٢٠ ـ عدم تفهم الأسرة لظروفي :

دائماً

إلى حد ما

لا

طبيعة التـرابط الأسري :

٢١ ـ تعتمد الأسرة علي :

دائماً

إلى حد ما

لا

٢٢ ـ أعتمد على أسرتي :

دائماً

إلى حد ما

لا

٢٣ ـ عدم وجود رب أسرة في المنزل :

دائماً

إلى حد ما

لا

خصائص جماعات الرفاق :

٢٤ ـ تقارب مستوى الرفاق مع النزيل من الناحية الاجتماعية (الوضع الاجتماعي):

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

٢٥ ـ تقارب مستوى الرفاق معك من الناحية الاقتصادية :

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

٢٦ ـ تقارب مستوى الرفاق الدراسي مع النزيل :

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

٢٧ ـ تقارب عمر الرفاق مع عمر النزيل :

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

٢٨ ـ تقارب الحالة المهنية للرفاق مع الحالة المهنية للنزيل :

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

٢٩ ـ هل سبق لأي من رفاقك دخول الإصلاحية :

جميعهم

بعضهم

لا أحد منهم

٣٠ ـ من دخل الإصلاحية منهم هل دخل بالتهمة نفسها التي دخلت بها الإصلاحية:

التهمة نفسها

التهمة نفسها وتهمة أخرى

لا ينطبق

٣١ ـ هل كان دخول رفاقك الإصلاحية سابقاً لدخولك :

متقارب تماماً

إلى حد ما

غير متقارب

ماذا تعاطيت من المواد التالية قبل دخول الإصلاحية:

٣٢ ـ شرب الدخان :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٣ ـ تعاطي المواد الطيارة :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٤ ـ تعاطي المسكرات:

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٥ ـ تعاطي المنبهات :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٦ ـ تعاطي المهدئات :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٧ ـ تعاطي الحشيش :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٨ ـ تعاطي الهيروين :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٣٩ ـ متى دخلت الإصلاحية (أو أي مؤسسة عقابية) لأول مرة :

كم كان عمرك ....

صف الحالة التي كنت فيها قبل ارتكابك الجريمة (آخر سابقة) من الزوايا التالية :

٤٠ ـ مشاكل أسرية :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٤١ ـ تعاطي مسكرات أو مخدرات :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٤٢ ـ ضائقة مالية :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٤٣ ـ مشكلة عاطفية :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٤٤ ـ مشكلة نفسية :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

٤٥ ـ مشكلة مرضية :

نعم

أحياناً

نادراً

أبداً

الوازع الديني قبل ارتكاب الجريمة:

٤٦ ـ هل تحرص على أداء الصلاة في أوقاتها :

نعم

أحياناً

أبداً

٤٧ ـ هل تحرص على أدائها في جماعة :

نعم

أحياناً

أبداً

٤٨ ـ هل تحرص على أدائها في المسجد :

نعم

أحياناً

أبداً

٤٩ ـ هل تصوم شهر رمضان :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٠ ـ هل سبق أن أديت فريضة الحج :

نعم

أحياناً

أبداً

٥١ ـ هل سبق أن أديت عمرة :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٢ ـ هل حضرت دروساً دينية في المسجد :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٣ ـ هل تحفظ أجزاءً من القرآن الكريم :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٤ ـ كم جزءاً تحفظ من القرآن الكريم :

الوازع الديني حالياً :

٥٥ ـ هل تحرص على أداء الصلاة في أوقاتها :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٦ ـ هل تحرص على أدائها في جماعة :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٧ ـ هل تحرص على أدائها في المسجد :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٨ ـ هل تصوم شهر رمضان :

نعم

أحياناً

أبداً

٥٩ ـ هل تحضر دروساً دينية في المساجد :

نعم

أحياناً

أبداً

الفترة الزمنية التي تعلم فيها النزيل خبـرة سلبية في التعاطي

الخبـرات السلبية	قبل دخولك الإصلاحية لأول مرة	داخل الإصلاحية	بعد خروجي من الإصلاحية
شرب الدخان : نعم / أحياناً / لا	٦٠	٦١	٦٢
الحشيش : نعم / أحياناً / لا	٦٣	٦٤	٦٥
الهيروين : نعم / أحياناً / لا	٦٦	٦٧	٦٨
المسكرات : نعم / أحياناً / لا	٦٩	٧٠	٧١
المنشطات : نعم / أحياناً / لا	٧٢	٧٣	٧٤
التشفيط : نعم / أحياناً / لا	٧٥	٧٦	٧٧
المهدئات : نعم / أحياناً / لا	٧٨	٧٩	٨٠

السجل الجنائي للنزيل وبيانات عن السوابق والالتحاق ببرامج تعليمية أو مهنية				
	السابقة الأولى	السابقة الثانية	السابقة الثالثة	آخر سابقة
تذكر نوع السابقة	٨١	٨٢	٨٣	٨٤
هل تم تنفيذها مع نفس الجماعة / غيرها	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨
سنة التنفيذ	٨٩	٩٠	٩١	٩٢
مدة العقوبة	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦
الالتحاق ببرنامج تعليمي نعم / لا	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
الالتحاق ببرنامج مهني نعم / لا	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤

تشابه سوابق بعض أفراد الأسرة مع سوابق النزيل			
	السابقة نفسها التي اقترفها النزيل لأول مرة	السابقة نفسها التي اقترفها النزيل آخر مرة	لا ينطبق
الأب : نعم / لا	١٠٥	١٠٦	١٠٧
الأم : نعم / لا	١٠٨	١٠٩	١١٠
الأخ الأكبر : نعم / لا	١١١	١١٢	١١٣
الأخت الكبرى : نعم / لا	١١٤	١١٥	١١٦
الزوجة : نعم / لا	١١٧	١١٨	١١٩

١٢٠ ـ هل تعرف أن هناك برامج تأهيلية تقدم في الإصلاحية:

نعم

لا

١٢١ ـ هل التحقت بأي برنامج تأهيلي أثناء وجودك في الإصلاحية:

نعم

لا

١٢ ـ في حال التحاقك ما هو البرنامج المهني الذي تدربت عليه:

١٢٣ ـ في أي من الفترات التالية تم التحاقك بالبرنامج التأهيلي:

ـ في كل مرة أدخل فيها الإصلاحية .

ـ في المرة الأولى التي دخلت فيها الإصلاحية .

ـ في الوقت الراهن .

١٢٤ ـ هل كان الالتحاق يتم بنفس البرنامج :

نعم

لا

لا ينطبق

ماذا حدث من التغيـرات التالية في حياتك العـائـلـيـة بـعـد دخـولـك الإصلاحية (في الوقت الراهن) :

١٢٥ـ الطلاق :

نعم

لا

١٢٦ ـ هجر لمنزل الزوجية :

نعم

لا

١٢٧ ـ تشرد الأبناء :

أحدهم

أكثر من فرد

لم يحدث شيء

١٢٨ ـ انحراف أحد الأبناء أو الأخوة :

أحدهم

أكثر من فرد

لم يحدث شيء

١٢٩ ـ انقطاع الدخل الشهري :

دائماً

إلى حد ما

لا

١٣٠ ـ انخفاض مستوى المعيشة :

دائماً

إلى حد ما

لا

١٣١ ـ اضطرار بعض أفراد الأسرة للعمل :

دائماً

إلى حد ما

لا

الفتـرة الزمنية التي التحق بها النزيل ببـرنامج تعليمي				
	السابقة الأولى	السابقة الثانية	السابقة الثالثة	الوقت الراهن
محو أمية : نعم / لا	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥
المرحلة الابتدائية : نعم / لا	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩
المرحلة المتوسطة : نعم / لا	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣
المرحلة الثانوية : نعم / لا	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧
التعليم العالي : نعم / لا	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١

الفترات الزمنية التي قضاها النزيل في السجن ومدى التحاقه بالبرامج الإرشادية				
	السابقة الأولى	السابقة الثانية	السابقة الثالثة	الفترة الحالية
تحفيظ القرآن : نعم / لا	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥
حلقات الذكر : نعم / لا	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩
مواعظ : نعم / لا	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣
محاضرات دينية : نعم / لا	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧

طبيعة الإقامة قبل اقتراف السابقة								
مع من كانت الإقامة	الزوجة	الزوجة والأولاد	الأب والأم	الأولاد فقط	صديق	بمفردي	الأخوة	غيره
السابقة الأولى	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥
السابقة الثانية	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣
السابقة الثالثة	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١
السابقة الرابعة	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩

مدى استفادة النزيل من البرامج التعليمية

المقدمة في الاصلاحيات والتأثير المصاحب لتلك البرامج

	مدى الاستفادة	مدة الاستفادة	غيرت مفهومي للحياة	لن أفكر بالعودة إلى الجريمة
محو الأمية عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣
المرحلة الابتدائية عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٧
المرحلة الثانوية عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠	٢١١
التعليم العالي عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥
تحفيظ القرآن عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩
الوعظ والإرشاد عالية/ متوسطة/ محدودة/ ضعيفة/ لا توجد	٢٢٠	٢٢١		

نوع الجرائم التي يحتويها السجل الجنائي				
	السابقة الأولى	السابقة الثانية	السابقة الثالثة	السابقة الحالية
اخلاقية	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧
سرقة	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١
رشوة	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥
سكر	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩
تعاطي مخدرات	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣
اغتصاب	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧
شذوذ جنسي	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١
تزوير	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥
تهريب عام	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩
تهريب مخدرات	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣
الغش التجاري	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧
جرائم مالية	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١
قتل	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥
غيرها	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩
ضع اشارة X في حالة تطابق الجريمة مع السابقة				

٢٨٠ ـ توجد مكتبة في الإصلاحية :

نعم

لا

٢٨١ ـ في حالة الإجابة بنعم هل ترتاد المكتبة :

دائماً

أحياناً

نادراً

لا

٢٨٢ ـ في حالة لا لماذا؟ (يذكر السبب) :

طبيعة الإساءة التي تعرض لها النزيل قبل اقتراف السابقة				
	السابقة الأولى	السابقة الثانية	السابقة الثالثة	السابقة الحالية
طبيعة الإساءة قبل اقتراف السابقة	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦
عاطفية	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠
جسدية	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤
جنسية	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨

واقع حياة النزيل داخل الإصلاحية وعلاقته بالعالم الخارجي				
	السلفة الأولى	السلفة الثانية	السلفة الثالثة	السلفة الرابعة
مدة العقوبة	٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢
الحصول على عفو نعم / لا	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦
الحصول على جزاءات داخل الإصلاحية : دائماً/ احياناً/ نادراً/ ابدا	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠
على اتصال دائم بالأسرة دائماً/ احياناً/ نادراً/ ابدا	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤
الشعور بوصمة العار نعم/ إلى حد ما/ لا	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨
تمت التهيئة قبل الإفراج نعم/ إلى حد ما/ لا	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢

البرامج الثقافية والتعليمية التي توفرها الإصلاحية للنزلاء						
	مواد ترفيهية	الإذاعة والتلفاز	محاضرات عامة	حفظ القرآن	الوعط والإرشاد	البرامج التعليمية
مدى الرغبة في البرنامج عالية/ متوسطة/ ضعيفة/ لاتوجد رغبة	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨
الالتحاق بالبرنامج اختياري/ اجباري	٣٣٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤
الفائدة من البرنامج عالية/ متوسطة/ ضعيفة/ ليس هناك فائدة	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠
المواظبة على البرنامج دائماً/ احياناً/ نادراً	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦
المجموعة المتجانسة نعم/ إلى حد ما/ لا	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢
المجموعة الصغيرة نعم/ إلى حد ما/ لا	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨
إبداء الرأي بالبرنامج نعم/ إلى حد ما/ لا	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤
الاسلوب الذي يقدم به البرنامج متوسط/ ضعيف	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠
هناك تقييم للبرنامج نعم/ إلى حد ما/ لا	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦

يرجى الانتباه إلى أن كل حقل له مقياس مختلف

٣٧٧ ـ هل تمارس نشاطاً رياضياً ؟

نعم

لا

٣٧٨ ـ في حالة الإجابة بنعم ما نوع الرياضة التي تمارسها

....

٣٧٩ ـ في حالة الإجابة بلا ما هو السبب؟

لا يوجد نشاط رياضي في الأصل

قدراتي البدنية لا تساعدني

أشعر بالحرج من ممارستها

لا يوجد سبب محدد

غير ذلك (يذكر)

الخصائص الديموجرافية لبعض أفراد الأسرة							
	العمر	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	الحالة العلمية	طبيعة العمل	الدخل	**الثقافة الاصلية/ حضر/ ريف/ بادية**
الأب	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٤٨٥	٣٨٦
الأم	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٤٩٣
الأخ الأكبر	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠
الأخت الكبرى	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧
الزوج أو الزوجة	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤
بالنسبة لأي فرد من أفراد الأسرة المتوفين ، يجب توضيح ذلك في خانة الحالة الاجتماعية مع ذكر الحالة الاجتماعية مع ذكر سنة الوفاة إن أمكن							

المراجـــــع

المراجع العربية

ابن ظفير، سعد بن محمد بن علي (١٤١٥)، الإجراءات الجنائية في جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية وأثرها في استتباب الأمن، ج١.

أبو زيد، حسين (١٤١٨)، العقوبة الجسدية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الرياض.

البخشونجي، حمدي عبد الحارس، وآخر (١٩٩٦) ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة، دار المعرفة الجامعية , الشاطبي.

التركي، مصطفى (١٩٩٧)، سجون النساء, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, مركز الدراسات والبحوث, ط١ , الرياض .

الخشاب، سامية مصطفى (١٩٨٩)، الأسرة والمرأة المجرمة، دراسة مقارنة بين المجتمع المصري والمجتمع الأمريكي، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة.

الديب، محمد نجيب توفيق حسن (١٤١٧)، الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث، مكتبة الأنجلو المصرية.

الساعاتي، سامية حسن (١٩٨٣)، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

العريس، هلا (١٩٩٧)، شخصية عقوبات التعزير في الشريعة الإسلامية، بيروت: دار الفلاح للنشر.

الفالح، سليمان بن قاسم (١٤٠٩)، عوامل تعاطي المخدرات: دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض.

اللهيب ، أحمد (١٤١٤)، موقف الشريعة الإسلامية من عقوبة السجن، في ندوة السجون ، مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية, ط٢ ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالتعاون مع المجلس الاستشاري العالمي العلمي والمهني لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: تطبيق مرشد التدريب الدولي في المؤسسات العقابية العربية(الحلقة العلمية الدولية الثانية) ، ١٤١٦هـ.

المغربي، سعد ، الليثي السيد أحمد (د. ت)، المجرمون، المركز الإسلامي للطباعة والنشر والأهرام الهرم.

حسون، تماضر زهري(١٤١٥)، جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

خضر، عبدالفتاح (١٤١٤)، مفهوم السجن ووظيفته، ندوة السجون: مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، ط٢. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

خليفة، محروس محمود (١٤١٨)، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, مركز الدراسات والبحوث، ط١ ، الرياض.

رمضان، السيد (١٩٩٥)، إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، الإسكندرية: دار المعرفة.

عبدالهادي ، أبوسريع محمد (١٩٩٣) ، فقه السجون والمعتقلات ، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، القاهرة : دار الاعتصام .

عراقي ، فيصل بن محمد(١٩٨٩) ، مدمنون وضحايا !! ، جدة : المهرجان للإعلان والعلاقات والتسويق .

عيسى ، حسن (١٤١٤) ، بيئة السجين في ماضيه وحاضره وتأثيرها على سلوكه , في ندوة السجون : مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية, ط٢, المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب , الرياض .

كحيل ، عبدالوهاب (١٤١٢) ، الجريمة والجنس ، القاهرة : مكتبة التراث الإسلامي .

المراجع الأجنبية

Ayllon, Teosoro et al, Correctional Rehabilition and Manangment: A Psychological Approach, A Wiley-Interscience Publication, John Wiley & Sons, New York, 1979.

Bartollas, Clemens: Correctional Treatment Theory and Practice, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, USA, 1985.

Brennan, Tim: Classification for Control in Jails and Prisons, in Flanagan, et al, (edited), Incarcerating Criminal Oxford University Press, New York, 1998.

Bartollas Clemens: Correctional Treatment Theory and Practice, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1985.

Bell Gay & Glaremin Ann: On Prison Education and women in Prison, Davidson Howard (edited), Schooling in a Total Institution, Bergin & Garvey, 1995.

Burkey W. B. , Vocational Training (in Prison Education in England and Wales, Edited by Foster W.), National Institute of Adult Education, Leicester, 1981.

California Department of Corrections: Vocational Education in the California Department of Corrections, 1982.

Cavise, Leonard L.: Prisons for Profit, In the Unesco Courier, June 1998.

Christianson Scott: With Liberty for Some, Northeastern University Press, Boston, USA, 1998.

Davidson Howard: Schooling in a Total Institution, Bergin & Garvey, 1995.

Dean-Myrda & Cullen Francis: The Panacea Pendulum, in Petersilia, Joan, (edited) Community Corrections, Oxford University press, New York, 1998.

Feeley Malcolm M. & Rubin Edward l.: Judical Policy Making and the Modern State, Cambridge University Press New York, 1998.

Goodman Harriet: Social Group Work in Community Corrections, Social Work With Groups, v20(1) pp51-64, 1997.

Hatcher Hayes A.: Correctional Casework and Counseling, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New jersey, 1978.

Langbein John: The Historical Origins of the Sanction of Imprisonment for Serious Crime, in Flanagan, et al, (edited), Incarcerating Criminal Oxford University Press, New York, 1998.

Lochhead Sheila R.: Outside-In: A Study of Prison Visiting, William Sessions Limited, York, England, 1993.

MacCormick Hon A. H.: Resume of Progress in Correctional Education,

Michigan Council on Vocational Education: Juvenile Offender Corrections Study, 1995.

Niebuhr, Gustav: Using Religious to Reform Criminals, New York Times, January 18-1998.

Ryan, T. A.: Literacy Training Reintegration of Offenders, in Flanagan, et al, (edited), Incarcerating Criminal Oxford University Press, New York, 1998.

Petersilia Joan & Turner Susan: Prison Versus Probation In California: Implications for Crime and Offender Recidivism Press, in Petersilia Joan (editor), Community Corrections, Probation, Parole, and Intermediate Sanctions, Oxford University, New York, 1998.

Seashore Marjorie J., et al: Prisoner Education, Praeger Publishers, New York, 1976.

Severson : Adapting social Work Values to the Corrections Environment, Social Work, v39, (4), pp452-456, July 1994.

Seymour James D. & Anderson Richard: New Ghosts Old Ghosts, An East Gate Book, Armonk, New York, 1998.

Smykla John Ortiz: Community-based Corrections, Principles and Practices, Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1981.

Thomas Jim: The Ironies of Prison Education, in Davidson Howard (edited) , Schooling in a Total Institution, Bergin & Garvey, 1995.

Walter M. Wallack et al, (editors): Correctional Education Today, Commissioner of correction, N.Y.S. Department of Correction, Albany, N.Y. 1939.

Wazir Abdel-Azim: The Changing Role of Prison Staff,: In the Unesco Courier, June 1998.

Zimmerman Sherwood E., Miller Harold D.: Corrections at the Crossroads: Designing Policy, Sage Publications, Beverly Hills, USA, 1981.

المحتويـــات

المملكة العربية السعودية. ص . ب ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦-١-) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦-١-)
البريد الإلكتروني : Src@naass.edu.sa

ISBN 0-16-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الضحيان، سعود بن ضحيان
البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، - الرياض
٢٢٤ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٠ - ٤٧ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠
١ - الخدمة الاجتماعية للمجرمين ٢ - السجناء - تعليم أ - العنوان
ديوي ٣٦٥,٦٦ ٢٢/٠٤١٢

رقم الايداع: ٢٢/٠٤١٢
ردمك: ٠ - ٤٧ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠

ردمك: ٠ - ٤٧ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠